



البحث عن أصول تشغيلية للاستحواذ... وبنوك جاهزة لتمويل بين 40% إلى 60%

للأصول، حيث يتبع البعض نفس التوجه في مخلف الأسواق المالية، حيث يتم السير عكس الاتجاه العام من خلال انتقاء أفضل المراكز الاستثمارية بمستويات سعرية جيدة. جدير ذكره أن مبادرة البنك الذي تم استهدافه للقيام بدور في البحث عن فرص أو استعراض بعض الأصول التشغيلية المتاحة للبيع من عملاء راغبين في التخارج، بأن يكون الممول، هي امتداد للنظرة الإيجابية طويلة الأجل التي تُعليها البنوك، بغض النظر عن ارتفاع وانخفاض درجة حرارة الأجواء الجيوسياسية التي ستدخل شهرها التاسع حالياً. خلاصة التحرك، من وجهة نظر استثمارية جريئة تمثل التحديات الحالية فرصة، وكل مجموعة لها رؤية في كيفية التعاطي معها بما يحقق مردود آني أو استراتيجي على المدى المتوسط والطويل.

بداية، مبادرة البحث عن فرص استثمارية وأصول جيدة قابلة للتخارج تمثل مبادرة ذكية من المجموعة التي أبدت اهتمامها ورغبتها وانفتاحها على شراء وإضافة أنشطة جديدة أو تكميلية لأنشطة قائمة حالياً، بحيث يكون كل قطاع أو نشاط بمثابة مجموعة متكاملة في النشاط الذي تعمل فيه. لماذا تعكس تلك المبادرة ذكاء وتعزز الثقة في ذات الوقت؟ في هذه المحطات التي تُحاط بأحداث جيوسياسية غالباً ما ترتفع الرغبات في التخارج، ويكون هناك طلب مرتفع على السيولة والكاش، وبالتالي يمكن اقتناص بعض الفرص بأسعار تفاوضية جيدة، على عكس أوقات الرواج المطلق والاستقرار التام حيث تتضاعف الأسعار. وما ينطبق على الفرص الاستثمارية ينطبق بالنسبة

في الوقت الذي تتحوط فيه كيانات أو مجاميع، تتقدم أخرى نحو ميدان الفرص بحثاً عن أصول أو فرص استثمارية ذات جودة، حيث أبدت مجاميع اهتمامها وانفتاحها على شراء بعض الفرص، وذلك بالطلب من أحد البنوك القيام بهذه المهمة. تم تحديد فرص وقطاعات تشغيلية محددة، حيث يعتبر ذلك الطلب بمثابة تكليف بالمضي قدماً نحو البحث عن فرص في تلك الأنشطة. في السياق ذاته عُلم أنه في إطار المشاورات والنقاشات التي تمت في ملف تعزيز قدرات الاستحواذ، هناك استعداد لتمويل بين 40% إلى 60% من قيمة الاستحواذ وربما أكثر، بالتعاون مع حليف مصرفي آخر، وذلك على حسب حجم ونوعية الفرصة والاستحواذ.

11 عملية شراء أجنبي... والقيمة 5.948 مليار دينار

يكون أدائها أفضل.
تنوعت عمليات الشراء بين أسهم القطاع المصرفي وشركات خدمات.

حيث تشهد بعض المراكز تراجع وتخفيف للملكيات وأخرى تشهد زيادة، في إطار تحركات تستهدف تعظيم العوائد أو التمرکز في فرص قد

أظهرت قائمة الملكيات الأجنبية في البورصة استمرار عمليات الشراء بواقع 11 عملية جديدة، كما أظهرت في الوقت ذاته تباين وجهات النظر،

لماذا تتحمل شركة مخاطر رهن أصولها لمصلحة الغير مقابل تمويل؟

هل تم الحصول على موافقة الجمعية العمومية؟

مراقبي ومدققي الحسابات عليهم مسؤولية جسيمة وكبيرة في ذلك الملف، فمراجعة التموليات والتشابكات فيما بين المجاميع والشركات تحتاج «مجهراً» دقيق ومراجعة حثيثة. هناك تساؤل في هذا الملف وهو، هل حصلت أي شركة على موافقة الجمعية العمومية لرهن أصولها أو عقاراتها لمصلحة كيان آخر؟ هذه الممارسة هي عملية يمكن توصيفها أنها على حساب المساهمين، ويتم تحميلهم جزء من المخاطر من دون إفصاح أو موافقة.

سواء كانت الشركة صاحبة الأصول حصلت على التمويل ثم قامت بمناولة التمويل لشركة أخرى وفق تعاهد أو اتفاق محدد يقنن تلك الخطوة، أو تم رهن الأصول مقابل أن تحصل شركة أخرى ذات صلة على التمويل، فهناك ممارسة تنضوي على مخاطر وتحتاج إلى مراجعة وتدقيق. مثلما برزت بعض الصفقات التي تم اكتشاف ملاحظات بشأنها، هل يتم فتح ملف تدوير الكاش بين الشركات برهونات تنضوي على مخاطر فيما طرف آخر يحصل على الكاش؟

من بديهيات توفير السيولة للشركة أن يكون الكيان طالب التمويل لديه رؤية وهدف ويملك أصول جيدة تصلح للرهن، وفي ذات الوقت تملك الشركة القدرة على الوفاء بهذا الدين في كل الأوقات والظروف التي تمر عليها. لكن في خضم بروز ممارسات تنضوي على مخاطر تتمثل في أن يتم رهن أصول مملوكة لشركة مقابل تسهيلات أو تمويل، ثم يذهب الكاش والتمويل لشركة أخرى، فإن تلك الممارسة تُحمّل شركات مخاطر دون أن يكون لها أدنى استفادة من التمويل أو العلاقة التعاقدية التي تمت.

التحول الجيو-اقتصادي العالمي: عندما أصبحت السيادة الاستراتيجية أهم من وصفات مؤسسات بريتون وودز

ضرورة إعادة التفكير في دور مؤسسات بريتون وودز

بقلم - د. خالد مهدي

أستاذ مشارك في جامعة الكويت، ومستشار في السياسات العامة والتخطيط الاستراتيجي. شغل منصب الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في دولة الكويت، ويتمتع بخبرة واسعة في إعداد وتنفيذ الرؤى الوطنية، ويُعد من المساهمين الرئيسيين في تطوير رؤية الكويت 2035، وله إسهامات في مجالات التنمية والسياسات الاقتصادية.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تشكل النظام الاقتصادي العالمي حول مؤسسات بريتون وودز، وهي مجموعة المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية التي نشأت عقب مؤتمر بريتون وودز عام 1944 في الولايات المتحدة، بهدف إعادة تنظيم النظام الاقتصادي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، وترسيخ الاستقرار المالي والنقدي العالمي. وفي مقدمة هذه المؤسسات برز البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اللذان قادا لعقود طويلة عملية إعادة بناء الاقتصاد العالمي وفق نموذج يقوم على التمويل المشروط، والانضباط المالي، وتحرير الأسواق، وربط التنمية بحزمة من الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية.



داخلية تبقى بعد انتهاء المشروع. فالشراكة الضعيفة تباع حلاً، أما الشراكة الاستراتيجية فتبني قدرة. أما المبدأ الرابع فهو القدرة لا النية. فقد قال المفكر الفرنسي ريمون آرون: "العلاقات الدولية تحكمها القوة، لا النوايا". والمعنى الجيو-اقتصادي لهذا القول إن الدول لا تقاس فقط بما تعلنه من رؤى، بل بما تستطيع تنفيذه من قدرات. فالنية في بناء اقتصاد متنوع لا تكفي إذا بقيت الصناعة مستوردة، والتكنولوجيا مستأجرة، وسلاسل الإمداد مكشوفة، والمؤسسات عاجزة عن التنفيذ. والسيادة هنا ليست خطأ سياسياً، بل قدرة عملية على الإنتاج، والتنسيق، والتمويل، والتنظيم، والاستجابة للطوارئ. تقوم ركائز السيادة الاستراتيجية على خمس مجالات مترابطة هي: الطاقة، والصناعة، والتكنولوجيا، والتمويل، والمؤسسات. وتمثل الطاقة الأساس الذي يضمن استمرارية الاقتصاد والخدمات الحيوية، من خلال تأمين الإمدادات، وتنويع مصادر الطاقة، ورفع كفاءة الاستهلاك، والاستثمار في التقنيات المستقبلية. أما الصناعة، فهي تعكس قدرة الدولة على الإنتاج المحلي وتوطين القطاعات الاستراتيجية وتقليل الاعتماد المفرط على سلاسل الإمداد الخارجية، بما يعزز التنوع الاقتصادي ويوفر فرص العمل ويرفع القدرة التنافسية.

وتُعد التكنولوجيا ركيزة محورية لأنها تمنح الدولة القدرة على مواكبة التحولات العالمية، وحماية بياناتها وبنيتها الرقمية، وتطوير قدراتها في الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والبحث والتطوير. ويأتي التمويل بوصفه الأداة التي تمكن الدولة من تنفيذ مشاريعها الكبرى، وتنويع مصادر الاستثمار، وتعزيز الاستقرار المالي، وتمويل الصناعات المستقبلية. أما المؤسسات، فهي الإطار الحاكم الذي يحوّل الرؤى والسياسات إلى نتائج عملية من خلال الحوكمة الفعالة، ووضوح التشريعات، والتنسيق بين الجهات، والشفافية والمساءلة، بما يضمن تكامل هذه الركائز ضمن منظومة استراتيجية واحدة.

هل يكفي أن يستمر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في احتكار مفهوم التنمية؟

هذا التحول يظهر بوضوح في سياسات القوى الكبرى. فالولايات المتحدة، التي قادت لعقود خطاب تحرير الأسواق وتقليص تدخل الدولة، عادت اليوم إلى السياسة الصناعية من أوسع أبوابها عبر دعم صناعة الرقائق والطاقة النظيفة وسلاسل الإمداد الحيوية. أما الاتحاد الأوروبي، فقد تبني مفهوم "الاستقلالية الاستراتيجية" عبر خطط لتأمين الطاقة والصناعات الحيوية وتقليل الاعتماد الخارجي في

البيانات، لكنها لا تملك منصاتها؛ وقد تملك المال، لكنها لا تملك القدرة المؤسسية على تحويله إلى إنتاج ومعرفة وتكنولوجيا. ولذلك فإن السيادة اليوم أقل ارتباطاً بما تملكه الدولة، وأكثر ارتباطاً بما تستطيع التحكم فيه تحت ظروف عدم اليقين والاضطراب.

لقد كشفت أزمات السنوات الأخيرة هشاشة نموذج العولمة التقليدية. فجائحة كورونا عطلت سلاسل الإمداد العالمية، والحرب الروسية الأوكرانية تسببت بأزمات مرتبطة بالغذاء والطاقة عالمياً، واضطرابات في المضائق أظهرت كيف يمكن لممر بحري واحد أن يربك التجارة الدولية ويرفع تكاليف الشحن في بعض المسارات بنسب كبيرة. وفي لحظة واحدة، اكتشفت الدول الكبرى أن الاعتماد الكامل على الخارج في الغذاء، أو الطاقة، أو التكنولوجيا، أو أشباه الموصلات و الرقائق الالكترونية قد يتحول من ميزة اقتصادية إلى تهديد للأمن القومي.

لقد قامت العولمة التقليدية على مبدأ الكفاءة: خفض التكلفة، تقليل المخزون، توزيع الإنتاج عالمياً، والاعتماد على سلاسل إمداد ممتدة. لكن الأزمات كشفت أن الكفاءة وحدها لا تكفي. وهنا يبرز مبدأ حاكم ثانٍ: الكفاءة دون مرونة هي مخاطرة استراتيجية. فالأنظمة المصممة للعمل في ظروف الاستقرار قد تبدو مثالية في الأوقات العادية، لكنها تصبح هشة عندما تتعرض للضغط. وما يبدو رخيصاً في أوقات الرخاء قد يصبح مكلفاً جداً في أوقات الأزمة.

ومن هنا عاد مفهوم "السيادة الاستراتيجية" ليصبح أحد أهم المفاهيم الحاكمة للاقتصاد العالمي الجديد. والسيادة الاستراتيجية لا تعني الانعزال، ولا تعني الاكتفاء الذاتي الكامل، ولا تعني رفض العولمة. إنها تعني امتلاك القدرة على الاختيار. أن تكون الدولة مندمجة في العالم، لكنها ليست رهينة له. أن تستفيد من التجارة، لكنها لا تنكشف بالكامل أمام صدماتها. أن تبني الشراكات، لكنها لا تفقد القدرة على المناورة. أن تفتح اقتصادها، لكنها تحافظ على مفاتيح الأمن الغذائي، وأمن الطاقة، وأمن التكنولوجيا والأمن اللوجستي.

وهنا يبرز المبدأ الثالث: الشراكة التي تبني القدرة لا التبعية. فالسيادة الاستراتيجية لا تعني تقليل التعاون، بل تحسين نوعيته. وقد عبّر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عن هذا المعنى بقوله إن الاستقلالية الاستراتيجية لا تعني الابتعاد عن الحلفاء، بل القدرة على اختيار الشركاء. وهذا جوهر مهم لدول الخليج العربية: المطلوب ليس تقليل الشراكات الدولية، بل إعادة تصميمها بحيث تنقل المعرفة، وتبني الموردين المحليين، وتطوّر رأس المال البشري، وتخلق قدرة

وخلال العقود الماضية، أصبحت مؤشرات مثل عجز الميزانية، والتضخم، والدين العام، والحوكمة، والانفتاح التجاري، من المعايير الأساسية لتقييم قدرة الدول على الاقتراض أو الاندماج في الاقتصاد العالمي. وبدا لفترة طويلة أن طريق التنمية يمر عبر وصفة شبه موحدة: إصلاح مالي، خصخصة، تحرير أسواق، تقليص دور الحكومات في التشغيل، وفتح الاقتصاد أمام التجارة ورأس المال. غير أن العالم الذي يتشكل اليوم لم يعد يتحرك بالكامل وفق هذه القواعد.

لقد انتقل التنافس الدولي من مرحلة العولمة المفتوحة إلى مرحلة الجيو-اقتصاد، أو الاقتصاد الجيوسياسي، حيث أصبحت الجغرافيا السياسية، والطاقة، وسلاسل الإمداد، والرقائق الإلكترونية، والبيانات، والممرات البحرية، والمعادن النادرة، والتمويل السيادي، أدوات رئيسية في صناعة القوة والنفوذ. لم تعد الأسواق وحدها تصنع المستقبل، بل أصبحت الدولة، والبنية التحتية، والتحالفات، والقدرة على التحكم في العقد الاستراتيجية للاقتصاد العالمي، عناصر لا تقل أهمية عن معدلات النمو أو حجم الناتج المحلي.

ولهذا لم يعد السؤال الرئيسي الذي يُطرح على الدول هو: هل نفذت الإصلاحات المطلوبة وفق وصفات وبرامج مؤسسات بريتون وودز؟ بل أصبح السؤال الأهم: هل تمتلك هذه الدولة سيادة استراتيجية تمكنها من حماية مصالحها، وتقليل هشاشتها، وضمان موقعها داخل الاقتصاد العالمي الجديد؟

وهنا لا بد من التمييز بين السيادة القانونية (الرسمية) والسيادة العملية (الاستراتيجية). فالسيادة الرسمية تمنح الدولة اعترافاً دولياً وحدوداً ومؤسسات ومقعداً في المنظمات الدولية. أما السيادة الاستراتيجية فهي شيء أكثر صعوبة: القدرة على الإدارة عندما تتعرض المصالح الحيوية للآزمات والمخاطر. وكما ورد في الطرح الأصلي لفكرة السيادة الاستراتيجية: "لا توجد دولة ذات سيادة كاملة، لكن بعض الدول أكثر استقلالاً استراتيجياً من غيرها". فالفارق الحقيقي لا يكمن في امتلاك العلم والحدود والمؤسسات فقط، بل في امتلاك القدرة على القرار والمناورة وقت الأزمات.

مبادئ وركائز السيادة الاستراتيجية

ومن هنا يمكن صياغة المبدأ الأول للسيادة الاستراتيجية: السيادة ليست ما تملكه الدولة في أوقات الاستقرار، بل ما تستطيع التحكم فيه عند الأزمات. فالدولة قد تملك الثروة، لكنها تعتمد على الخارج في تشغيلها؛ وقد تملك البنية التحتية، لكنها تعتمد على غيرها في صيانتها؛ وقد تملك

التحوّل الجيو-اقتصادي العالمي

عندما أصبحت الجغرافيا السياسية أهم من صفات الإصلاح

بقلم: د. خالد مهدي



العالمية. ولعل الدرس الأهم من التحولات الجارية هو أن الإصلاح لم يعد يكفي إذا لم يتحول إلى قدرة استراتيجية. فالدولة التي تخفض عجزها المالي لكنها تفقد أمنها الغذائي ليست قوية. والدولة التي تجذب الاستثمارات لكنها لا تملك تكنولوجيا حيوية ليست آمنة. والدولة التي تحقق نمواً سريعاً لكنها تعتمد بالكامل على الخارج في الطاقة أو البيانات أو سلاسل الإمداد تبقى مكشوفة أمام أول أزمة عالمية.

المعادلة أصبحت أكثر وضوحاً

في عصر العولمة التقليدية، كانت الدولة تُقاس بقدرتها على الانفتاح والإصلاح والاندماج في الأسواق. أما في عصر الجيو-اقتصاد، فُتقاس الدولة بقدرتها على الانفتاح دون انكشاف، والتعاون دون تبعية، والإصلاح دون تفكيك القدرة، وبناء شراكات لا تشتري الحلول فقط، بل تصنع القدرة. لذلك، لم تعد السيادة تُبنى فقط على الحدود والثروة، ولا التنمية على صفات التمويل والإصلاح وحدها. السيادة الجديدة تُبنى على الطاقة، والتكنولوجيا، والبيانات، وسلاسل الإمداد، والمؤسسات، ورأس المال البشري، والتحالفات الاستراتيجية. والدولة القوية في النظام العالمي القادم ليست فقط الدولة التي تملك الموارد، بل الدولة التي تحوّل مواردها إلى قدرات، وقدراتها إلى نفوذ، ونفوذها إلى موقع لا يستطيع الاقتصاد العالمي أن يعمل بكفاءة من دونه.

بمفهومه التقليدي، بل يتمثل في الانتقال إلى نموذج "السيادة الاستراتيجية الجيو-اقتصادية"، القائم على خمس ركائز رئيسية: الطاقة، الصناعة، التكنولوجيا، التمويل، والمؤسسات. فالطاقة تدعم الصناعة، والصناعة تبني المرونة، والتكنولوجيا ترفع الإنتاجية، والتمويل يمكن الاستثمار، والمؤسسات تجعل التنفيذ ممكناً.

أما جوهر هذه الركائز فهو الإنسان. فلا معنى للسيادة الاستراتيجية دون رأس مال بشري قادر على قيادة الاقتصاد الصناعي والتكنولوجي الجديد. وقد عبّر سمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، رحمه الله، عن ذلك بقوله إن الاستثمار في رأس المال البشري ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية. وهذا ليس قولاً تنمويًا فقط، بل مبدأ سيادي؛ لأنّ الإنسان هو الجسر بين الثروة والقدرة، وبين الرؤية والتنفيذ، وبين الاستثمار والنتيجة.

ثلاث مسارات مستقبلية لدول الخليج العربية

وفي ضوء هذه التحولات، يمكن تصور ثلاث مسارات مستقبلية لدول الخليج العربية. الأول هو "الاستمرار الريعي المحدث"، حيث يستمر الاعتماد الأساسي على النفط مع بعض الإصلاحات المحدودة. والثاني هو "التحول الاقتصادي التقليدي"، القائم على تنويع الاقتصاد عبر السياحة والخدمات والعقار والاستثمار والصناعات الخفيفة. أما الثالث، وهو الأكثر طموحاً وتأثيراً، فهو "مسار السيادة الاستراتيجية الجيو-اقتصادية"، حيث يتحول الخليج إلى منصة عالمية متكاملة للطاقة، والخدمات اللوجستية، والذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا، وسلاسل الإمداد، والتمويل السيادي، والطاقة المستقبلية. وفي هذا السيناريو، لا يصبح الخليج مجرد مصدر للطاقة أو مركز مالي، بل يتحول إلى جزء من البنية العميقة للاقتصاد العالمي. إن العالم لا يشهد تغيراً اقتصادياً فقط، بل إعادة تعريف لفكرة القوة نفسها. في السابق، كانت القوة تُقاس بحجم الناتج المحلي أو الاحتياطيات المالية أو الإنتاج الصناعي. أما اليوم، فأصبحت تُقاس أيضًا بقدرة الدولة على حماية سلاسل الإمداد، وتأمين التكنولوجيا، والتحكم بالممرات اللوجستية، وإدارة تدفقات الطاقة والبيانات، والحفاظ على مرونتها أمام الصدمات

التكنولوجيا والمعادن والبطاريات. وفي المقابل، توسعت الصين عبر مبادرة "الحزام والطريق"، التي ركزت على الموانئ، والسكك الحديدية، والطاقة، والمناطق الصناعية، والربط القاري، والبحري. كما ظهر البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وتوسع تجمع بريكس ليعبر عن رغبة متزايدة لدى قوى صاعدة في إعادة توزيع النفوذ داخل النظام الاقتصادي العالمي.

هذه التحولات لا تعني نهاية مؤسسات بريتون وودز، لكنها تعني نهاية احتكارها لفكرة التنمية. لقد تأسس البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعالم كانت قضاياها المركزية هي الاستقرار النقدي، وتمويل إعادة الإعمار، وتوسيع التجارة، وضبط الاختلالات المالية. أما اليوم، فإن العالم يتحرك نحو مرحلة تصبح فيها السيادة الرقمية، والأمن الغذائي، وأمن الطاقة، وسلاسل الإمداد، والمعادن الاستراتيجية، والبنية التحتية، والذكاء الاصطناعي، عناصر حاسمة في استقرار الدول ونموها.

ولهذا فإن مؤسسات بريتون وودز تواجه اليوم سؤالاً وجودياً: هل يكفي أن تستمر في تقديم صفات الإصلاح التقليدية بينما يتحول العالم من اقتصاد الكفاءة والانفتاح إلى اقتصاد المرونة والسيادة الاستراتيجية؟ المشكلة ليست أن البنك الدولي وصندوق النقد أصبحا بلا قيمة، بل أن تفويضهما التقليدي أصبح أضيق من طبيعة المخاطر الجديدة. فالدول اليوم لا تحتاج فقط إلى برامج لضبط العجز، وخفض التضخم، وتحرير الأسواق، وتحسين بيئة الأعمال. إنها تحتاج أيضًا إلى بناء قدرة وطنية على الصمود. تحتاج إلى تمويل البنية التحتية الاستراتيجية، وإعادة بناء سلاسل الإمداد، وتطوير الصناعات الحيوية، وحماية الأمن الغذائي والمائي، وبناء السيادة الرقمية، وتطوير المؤسسات القادرة على التنفيذ.

المرونة الاستراتيجية مقابل التنمية المستدامة

وعليه، فإن على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن ينتقلا من نموذج "الإصلاح مقابل التمويل" إلى نموذج جديد يمكن تسميته: المرونة الاستراتيجية مقابل التنمية المستدامة. فلم يعد كافياً أن يُسأل بلد ما: هل خفضت العجز؟ بل يجب أن يُسأل أيضًا: هل أصبحت أقل هشاشة؟ هل بنت قدرة إنتاجية؟ هل حسنت أمنها الغذائي؟ هل طورت مؤسساتها؟ هل قللت اعتمادها الخطير على مورد واحد أو ممر واحد أو منصة واحدة؟

كما ينبغي أن تتوسع أدوات التقييم من التركيز شبه حصري على الدين والعجز والتضخم إلى قياس الهشاشة الاستراتيجية: مدى اعتماد الدولة على الخارج في الغذاء، والطاقة، والدواء، والتكنولوجيا، والموانئ، والبيانات، والتمويل، والمهارات الحرجة. فقد تكون الدولة منضبطة ماليًا لكنها مكشوفة غذائيًا، أو قوية نقدياً لكنها تابعة رقميًا، أو منخفضة الدين لكنها فاقدة للقدرة الصناعية. وفي عالم الجيو-اقتصاد، هذه ليست تفاصيل قطاعية، بل مؤشرات سيادية.

كذلك يجب إعادة تعريف الاستثمار العام. فالفكر الاقتصادي التقليدي نظر كثيرًا إلى الإنفاق العام من زاوية العبء المالي، بينما يفرض عالم الجيو-اقتصاد النظر إلى بعض الاستثمارات بوصفها تأمينًا سياديًا لا مجرد تكلفة. فالاستثمار في الموانئ، والسكك الحديدية، والشبكات الكهربائية، ومراكز البيانات، والأمن السيبراني، والمخزون الغذائي، والتعليم التقني، والبحث العلمي، قد لا يظهر عائدته فوراً في الميزانية، لكنه يحدد قدرة الدولة على الصمود وقت الأزمات.

وفي قلب هذا التحول، تبدو دول مجلس التعاون الخليجي أمام فرصة تاريخية لإعادة تعريف دورها في الاقتصاد العالمي. فالخليج لم يعد مجرد مصدر للطاقة، بل أصبح عقدة استراتيجية تربط آسيا بإفريقيا وأوروبا، وتتمر عبره أهم ممرات الطاقة والتجارة والبيانات في العالم. لكن الأهمية الجديدة للخليج لا تكمن فقط في الجغرافيا أو النفط، بل في قدرته على بناء سيادة استراتيجية متكاملة. فصناديق الثروة السيادية الخليجية لم تعد مجرد أدوات استثمارية لتحقيق العوائد، بل أصبحت أدوات جيو-اقتصادية تستثمر في الذكاء الاصطناعي، ومراكز البيانات، والطاقة النظيفة، والخدمات اللوجستية، والبنية التحتية، والأمن الغذائي، والتكنولوجيا المتقدمة.

ومع ذلك، فإن التشخيص الصريح لدول الخليج العربية، هو أننا أغنياء برأس المال، لكننا لا نزال معتمدين في القدرات. وهذه ليست إدانة، بل نقطة بداية لأي استراتيجية جادة. فالقوة المالية وحدها لا تصنع استقلالاً استراتيجياً. إذا استطعنا شراء التكنولوجيا دون تطويرها أو تشغيلها أو حوكمتها، فنحن لا نزال تابعين. وإذا استطعنا تمويل البنية التحتية دون امتلاك القدرة على تصميمها وصيانتها وتطويرها، فإن قيمتها الاستراتيجية تبقى ناقصة. وإذا استوردنا الخبرة دون بناء قدرة محلية، فنحن نستأجر القدرة ولا نصنعها.

ومن هنا، فإن التحدي الحقيقي أمام دول الخليج العربية لم يعد يقتصر على "الإصلاح الاقتصادي"

المقال جزء من طرح في كلمة للكاتب مُدتمت في مجلس الأعمال الفرنسي في الكويت، خلال فعالية «السيادة الاستراتيجية: فرص ما بعد اللّزمات» بتاريخ 12 مايو 2026، والتي ناقشت ركائز السيادة الاستراتيجية.

مقترح اقتصادي

صندوق تمويل التقاضي

للمنشآت الصغيرة

بقلم المحامي - هشام الفهد



(1): التسمية والإنشاء والهدف

ينشأ صندوق يسمى «صندوق تمويل التقاضي» يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، مقره جمعية المحامين الكويتية، ويخضع لإشراف وزارة العدل، ودور هذا الصندوق سداد مقدم أتعاب المحاماة عن الشركات الصغيرة أو الناشئة المتعثرة مقابل دخول الصندوق كشريك في التحصيل من المبالغ المالية المحصلة عن طريق المتقاضي الممول من الصندوق.

(2): رأس المال ومصادر التمويل

1. رأس المال التأسيسي: 3,000,000 دينار كويتي مقسم كالتالي:
أ- 40% منحة تأسيسية من وزارة العدل و متبرعين
ب- 15% من جمعية المحامين.
ج- 15% من اتحاد مصارف الكويت.
2. موارد مستدامة:
أ- رسم تضامني 100 دينار على كل دعوى تجارية تحت دراسة اللجنة للموافقة على تمويلها
ب- نسبة 15% من المبالغ المحصلة فعلياً في القضايا الممولة.
ج- عوائد استثمار أموال الصندوق في ودائع إسلامية قصيرة الأجل أو أسهم مدرة من البنوك
د- لا يجوز استخدام أموال الصندوق في غير أغراضه.

(3): إدارة الصندوق ولجنة القبول *

1. يدير الصندوق مجلس إدارة من 5 أعضاء: ممثل عن وزارة العدل، ممثل عن جمعية المحامين، ممثل عن اتحاد المصارف، وعضوين من المحامين ذوي الخبرة.
2. تنشأ لجنة قبول فني من 3 محامين مقيدین أمام التمييز، خبرة لا تقل عن 10 سنوات، وخبير حسابي و خبير هندسي مهمتهم فحص طلبات التمويل خلال 10 أيام عمل.
3. يشترط لقبول التمويل: وجود مستند دين مكتوب (شيك، كمبيالة، عقد)، الخ، وأن يكون المدعى عليه معلوم الموطن وله أموال قابلة للحجز، وألا تقل نسبة نجاح الدعوى عن 60% حسب تقييم اللجنة وإصدار الموافقة بعد تخطي نسبة النجاح 60%

(4): آلية التمويل وسقف الخسارة

1. يمول الصندوق القضايا التي لا تزيد قيمتها

عن 150,000 دينار.

2. يصرف للمحامي المتعاقد (كعقد ثابت) والإزامي لمن يرغب من المحامين باستلام قضايا من الصندوق التمويل القضائي، من أتعابه مقدماً كحد أقصى 3.500 دينار ، والباقي 10% عند التحصيل الفعلي للحكم
- 3 - إذا خسرت الدعوى بحكم نهائي وبات يتحمل الصندوق المبالغ المدفوعة فقط، ولا يرجع على طالب التمويل أو المحامي، وتفيد كخسارة.

1. يلتزم الصندوق بشراء بوليصة تأمين سنوية لتغطية تجاوز الخسارة.

(5): استرداد الأموال والتوزيع

- * عند تنفيذ الحكم وتحصيل المبلغ، يوزع كالتالي: أصل الدين لصاحب الحق، ثم 15% للصندوق، ثم باقي الأتعاب للمحامي 10%.

* إذا تم الصلح، يستحق الصندوق 10% فقط بدلاً من 15% تشجيعاً للصلح.

(6)- يلتزم الصندوق بنشر تقرير مالي ربع سنوي علني يوضح عدد القضايا الممولة ونسبة النجاح والعوائد.

- الفاضل المالي
- الدخول في استثمارات جديدة للصندوق
- دفع للغارمين في المحاكم وفق شروط

و أخيراً فوائد هذا الصندوق

- 1- تنشيط أعمال المحاماة
 - 2- دعم الانشطة التجارية الصغيرة
 - 3- موارد مالية جديدة لدعم الغارمين
- نأمل أن يُقبل هذا المقترح الاقتصادي والإنساني والاجتماعي من جمعية المحامين برئاسة الدكتور خالد السويغان ووزارة العدل ممثلة بمعالي وزير العدل ناصر السميّط

تراجعات بورصة الكويت نسيم أمام انهيارات الأسواق الأخرى

لكل سوق
مالي خصوصية
وطبيعة لكن الأثر
النفسي يربك
القرارات

مكاسب بقيمة
238.1 مليون
دينار والقيمة
الرأسمالية 50.66
مليار دينار

هل تكون
بداية استقرار
وتماسك
... العبرة
بالإستدامة



ودعم صعود الجلسة ارتفاع 11 قطاعا من قطاعات البورصة الرئيسية على رأسها قطاع التكنولوجيا الذي ارتفع بنحو 6.39%، بينما انخفض قطاع هو التأمين وحيدا بنحو 2.85%، واستقر قطاع المنافع. وشهدت الجلسة ارتفاع أسعار 84 سهما، بينما انخفضت أسعار 33 سهما وبقي 13 سهما دون تغيير. وتصدر سهم «كميفك» الأسهم المرتفعة بنحو 6.62% بينما جاء سهم «فنادق» على رأس الأكثر انخفاضاً بنحو 9.5%. وتصدر سهم «وطنية» الأسهم من حيث أحجام التداول بنحو 17.05 مليون سهم، فيما تصدر سهم «بيتك» من حيث القيمة بنحو 8.99 مليون دينار.

حققت البورصة أمس مكاسب بقيمة 238.1 مليون دينار كويتي وبلغت القيمة السوقية مستوى 50.663 مليار دينار كويتي. بلغت قيمة التداولات 57.476 مليون دينار حيث تراجعت 3.6% فيما تراجعت أيضاً كمية الأسهم المشمولة بالتداول بنسبة 10.4% والصفقات 35.2%. ارتفعت أمس 85 شركة وتراجعت أسهم 33 أخرى من إجمالي 131 شركة شملها التداول. ارتفع مؤشر السوق «الأول» و«العام» بـ 0.50% و 0.47%، كما نما مؤشر السوق الرئيسي 0.28%، وصعد «الرئيسي 50» بـ 12.0%، عن مستوى جلسة الخميس.

ما سبق أن أشارت إليه «الاقتصادية» بأن بورصة الكويت «ممسوكة»، يمكن أن تفسرها عمليات التراجعات الحادة والقياسية في جلسة واحدة في أسواق إقليمية وخليجية بنسبة كبيرة بعضها وصل 10% مثلما حدث في بورصة مصر وأخرى تراجعت بأكثر من 2.5% ما يمكن معه التأكيد مجدداً على أن بورصة الكويت «ممسوكة» ولولا التحركات المؤسسية الذكية واقتناص الفرص التشغيلية لكانت هناك تراجعات أكثر حدة، لكن التراجعات التي تمت في الأسابيع الماضية كانت موزعة ومتباينة وإن كانت حادة على بعض الأسهم.

حتى أن مراقبون مخضرمون يعتبرون في تعقيب لهم على التراجعات المبالغته بنسب حادة في أسواق عدة أن بورصة الكويت مهما تشهد من تراجعات أو تصحيح أو ردود أفعال سلبية مبالغ فيها يعتبر نسيم عليل مقارنة مع إنهيارات مضاعفة في أسواق رائدة.

ملف التراجعات والتصحيح الحاد أو الضمني يقودنا إلى ملف مهم وسبق الإشارة إليه أكثر من مرة وهو خصوصية كل اقتصاد وبورصة ونوعية المستثمرين سواء المحليين أو حتى الأجانب، لكل منهم تقييم ونظرة ووزن في أوقات الرواج وأوقات التوتر.

الأسهم القيادية والممتازة في السوق الكويتي تمثل رمانة الميزان ومصدر استقرار للسوق ككل حتى بالنسبة للشركات المضاربة أو الصغيرة والتي تتحرك على مسار البيانات والمجاميع الكبرى مدفوعة باستقرار نفسي أو ثقة.

أمس تحسنت وتيرة الأداء نسبياً برغم استمرار حالة الضبابية على مستوى الأجواء الجيوسياسية لكن مع استمرار نهج الشد والجذب واقتراب الانتخابات الأمريكية أعطى إشارات نسبية بأن الأيام القليلة المقبلة ربما لن تشهد أحداثاً وقد تبقى الأوضاع في المنطقة الرمادية دون تغيير.

مراقبون أكدوا أن الارتداد الذي حققته بورصة الكويت أمس حققت مكاسب إيجابية للبعض في جلسة واحدة مقابل خسائر كبيرة مني بها آخرون نتيجة التراجعات التي تمت على مدار الأسابيع الماضية ومبادرة الكثيرين للبيع رغم عدم اختلاف الأوضاع أو الأجواء بين اليوم والأمس القريب.

حركة السوق متوقع أن تبقى مرتبطة بمؤشر الأجواء الجيوسياسية بين مد وجذر إلى أن يتم حسم هذا الملف أو دخوله هدنة مفاوضات طويلة.

وسط كل الظروف والتحديات توقف نزيف الخسائر أمس، لكن التساؤل الأبرز والأهم الذي يراود جموع المستثمرين هو هل يواصل السوق التماسك على الأقل من دون مكاسب؟ أم يعود لنفس المسار السابق ومواكبة خسائر الأسواق الأخرى؟ واقعياً لا يوجد أي ارتباط بين سوق وآخر وليس بالضرورة أن هذا السوق متراجع يجب أن يشمل التراجع الجميع، لكن التأثير النفسي غالباً ما يكون تأثيراً أكثر عمقا وسلبية.

إفصاحات البورصة

«نور» تحصل على 10 ملايين دينار تمويل مصرفي

بقيمة 28.50 مليون دينار، مقابل 26.24 مليون دينار في الفترة المماثلة من العام السابق، بنمو سنوي يبلغ 8.62%. وعزا البيان ارتفاع أرباح التسعة أشهر بشكل رئيسي إلى زيادة حصة «نور» من نتائج الشركات الزميلة، وتحقيق ربح من بيع عقار استثماري بملغ 1.9 مليون دينار، وقد قابل ذلك جزئياً انخفاض صافي الأرباح الناتجة عن الأصول المالية المدرجة بالقيمة العادلة مقارنة بالفترة المقابلة.

بنفس القيمة وذلك خلال الربع الرابع من السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2026. وبشأن القوائم المالية، فقد سجلت «نور» ربحاً في الربع الثالث من العام الحالي بقيمة 8.91 مليون دينار، بزيادة 13.16% قياساً بـ7.87 مليون دينار في الربع المناظر من عام 2025. وحقت خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2026 أرباحاً

أعلنت شركة نور للاستثمار المالي حصولها على تسهيلات ائتمانية من أحد البنوك المحلية بـ10 ملايين دينار؛ لتمويل أنشطتها الاستثمارية، مشيرة إلى ارتفاع أرباحها خلال الربع الثالث من عام 2026 بنسبة 13.16% سنوياً. كشفت الشركة، في إفصاحها لبورصة الكويت الأحد، أن الأثر المالي للحصول على التسهيل الائتماني يتمثل في زيادة الالتزامات المالية للشركة بقيمة التسهيل، وزيادة الأصول

1.82 مليون دينار
تسهيلات ائتمانية
لـ «ميناء العقارية»

رئيس مجلس الإدارة يبيع 300 ألف سهم

أعلنت شركة «ميناء العقارية» أن رئيس مجلس الإدارة، خالد العتيبي، قام ببيع 300 ألف سهم من أسهم الشركة. وبحسب إفصاح من الشركة لبورصة الكويت، الأحد، تمت عملية البيع في 22 أكتوبر الحالي، بسعر 115 فلساً للسهم، فيما بلغ رصيد الأسهم بعد التعامل 5.95 مليون سهم. يبلغ رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع لشركة «ميناء العقارية» 19 مليون دينار كويتي، موزعاً على 190 مليون سهم، بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس للسهم. وأتمت شركة ميناء العقارية توقيع اتفاقية حدود ائتمانية مع بنك وربة الإسلامي؛ لتقديم تسهيلات ائتمانية بحدود 1.82 مليون دينار. وأشارت «ميناء» في بيانها لبورصة الكويت، إلى أن التوقيع تم الأحد، مبينة أنه لا يمكن قياس الأثر المالي في الوقت الحالي. وكانت «ميناء» قد أعلنت خلال الأسبوع الماضي موافقة مجلس إدارتها على توقيع الاتفاقية المذكورة.



بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» يهبط 2.65% وسط موجة بيع واسعة شملت أغلب القطاعات

محاولة ارتداد فني. وتابع: تبقى تحركات «تاسي» خلال المرحلة المقبلة مرهونة بتطورات الأوضاع الجيوسياسية، ومدى عودة السيولة الشرائية، ونتائج أعمال الشركات، في ظل استمرار الضغوط على الأسهم القيادية وصعوبة الجزم بموعد انتهاء موجة التراجع.

أداء القطاعات:

وعلى صعيد أداء القطاعات، سجلت كافة قطاعات السوق تراجعاً متفاوتة، حيث كان قطاع تجزئة وتوزيع السلع الكمالية الأكثر انخفاضاً بنسبة 6.23%، تلاه قطاع السلع الرأسمالية بنسبة 5.82%. كما سجل قطاع السلع طويلة الأجل تراجعاً بنسبة 5.30%، وقطاع التأمين بنسبة 4.88%، والمرافق العامة بنسبة 4.67%.

وفي المقابل، كانت قطاعات الطاقة والرعاية الصحية وإنتاج الأغذية الأقل تراجعاً في السوق بنسب بلغت 0.98% و 1.17% و 1.37% على التوالي. وفي قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، تصدر سهم حديد وطني القائمة بنمو قدره 6.37% ليصل إلى 2.67 ريال، مسجلاً نشاطاً ملحوظاً بقيمة تداول تجاوزت 128 مليون ريال. وارتفع سهم العزيبية ريت بنسبة 2.99%، وسهم سليمان الحبيب بنسبة 1.48% ليلقوا عند 213 ريال. كما سجلت أسهم مجموعة تداول ومجموعة إم بي سي والأندلس والأول وطيران ناس وأماك ارتفاعات طفيفة تراوحت بين 0.76% و 0.44%.

تحديد توقيت ارتداد المؤشر وعودة السوق إلى المسار الصاعد، في ظل عدم وصوله إلى مستويات دعم واضحة يمكن الاستناد إليها في تقييم اتجاهات التداول خلال الفترة المقبلة. وأوضح حنان رمسيس أن تعافي السوق يظل مرهوناً بعدة عوامل رئيسية، في مقدمتها تهدئة التوترات الجيوسياسية، واستعادة المتعاملين المحليين شهية الشراء، إلى جانب تحسن قيم التداولية، بما يعكس عودة السيولة والثقة إلى السوق.

وأضافت أن نتائج أعمال الشركات المرتقب إعلانها خلال الفترة المقبلة ستكون عاملاً مؤثراً في تحديد اتجاهات الأسهم، ومدى قدرة السوق على استعادة توازنه، مشيرة إلى أهمية أداء الأسهم القيادية ذات الوزن النسبي المرتفع، لا سيما في قطاعي البنوك والطاقة، لدورهما في التأثير على حركة المؤشر العام ودعم فرص التعافي. و يرى عادل الحويل، أن تحديد توقيت ارتداد المؤشر يظل أمراً صعباً في ظل عدم وضوح مستويات الدعم القادرة على وقف التراجعات، مشيراً إلى أن تحسن أداء السوق يرتبط بعدة عوامل، من بينها هدوء الأوضاع الجيوسياسية، وعودة المتعاملين المحليين إلى الشراء، وارتفاع قيم التداولية، إلى جانب نتائج أعمال الشركات خلال الفترة المقبلة. وفتياً، أشار الحويل إلى أن مستوى 9,400 نقطة يظل من المستويات المهمة التي تستحق المتابعة، إذ إن كسره والإغلاق دونه قد يزيد الضغوط السلبية ويفتح المجال أمام اختبار مستويات 9,100 ثم 9,000 نقطة، بينما قد تمثل العودة فوقه والاستقرار عنده إشارة أولية إلى

أنهى مؤشر السوق الرئيسية (تاسي) جلسة تداول الأحد على انخفاض حاد بنسبة بلغت 2.65%، ليفقد نحو 257.36 نقطة، عند مستوى 9,438.5 نقطة. وشهدت الجلسة تراجعاً جماعياً لأسعار أسهم 257 شركة، مقابل ارتفاع 9 شركات فقط، في حين استقرت أسهم 7 شركات دون تغيير. وفي هذا الصدد، قال المحلل بأسواق المال، عادل الحويل إن مؤشر السوق السعودية الرئيسية «تاسي» قد واصل تراجعته الحاد خلال تعاملات الأحد، فاقداً أكثر من 250 نقطة، في ظل استمرار الضغوط البيعية التي تسيطر على السوق، بعد إغلاق الأسبوع الماضي عند 9,696 نقطة. وتابع الحويل: يأتي هذا التراجع بالتزامن مع انخفاض الأسهم القيادية، خاصة في قطاعي البنوك والطاقة، وسط تصاعد المخاطر الجيوسياسية وتزايد حالة الحذر بين المستثمرين، في وقت لا تزال فيه السوق تواجه صعوبة في استعادة التوازن واحتواء موجة البيع. وبلغت القيمة الإجمالية للتداولات نحو 4.3 مليار ريال توزعت على 337.263 مليون سهم جرى تداولها عبر صفقات متنوعة. وافتتح المؤشر تداولات عند مستوى 9,668.91 نقطة، مسجلاً أعلى نقطة له خلال الجلسة عند 9,682.04 نقطة، قبل أن يرتد هبوطاً ليصل إلى أدنى مستوى له عند 9,367.91 نقطة، متأثراً بضغوط بيعية طالت القطاعات القيادية والسلعية. من جهتها أكدت الخبيرة الاقتصادية حنان رمسيس صعوبة

بورصة قطر تغلق على ارتفاع طفيف بنسبة 0.05%

بقيادة البنوك والخدمات المالية بنحو 0.55%.

وجاء سهم الخليج التكافلي فص صدارة الأسهم المرتفعة بنحو 5.93% فيما جاء صندوق المؤشر في صدارة الأسهم المنخفضة بنحو 7.98%.

تصدر سهم قطر الوطني الأسهم النشطة من حيث قيمة التداولات بنحو 31.74 مليون ريال، فيما تصدر قامكو من حيث أحجام التداول بنحو 19.62 مليون سهم.

مقابل 409.78 مليون ريال في جلسة الخميس الماضي، كما انخفضت أحجام التداول إلى 137.45 مليون سهم، مقابل 167.98 مليون سهم في جلسة الخميس.

شهدت الجلسة ارتفاع أسعار 24 سهمها بينما انخفضت أسعار 32 سهم فيما بقي سهم واحد ثابت دون تغيير.

ارتفعت 5 قطاعات خلال الجلسة على رأسها قطاع البضائع والخدمات الاستهلاكية بـ 1.11%، فيما انخفض قطاعان

أُغلقت بورصة قطر تعاملات الأحد، على ارتفاع طفيف، مدعومة بارتفاع 5 قطاعات من أصل 7 قطاعات مدرجة بالسوق.

ارتفع المؤشر العام لبورصة قطر في نهاية التعاملات بنحو 0.05% مضيئاً 4.38 نقطة ليصل إلى النقطة 8615.48، عن مستواه في ختام تعاملات الخميس.

تراجعت السيولة خلال الجلسة إلى 313.27 مليون ريال،



بورصات خليجية

مؤشر بورصة مسقط يتراجع بنسبة 1.37%



أنهى المؤشر العام لبورصة مسقط تعاملات الأحد، أولى جلسات الأسبوع، متراجعاً بنسبة 1.37%، بإقفاله عند مستوى 7,278.18 نقطة، خاسراً 101.23 نقطة، مقارنة بمستوياته بنهاية جلسة الخميس الماضي.

وتأثر المؤشر العام، بتراجع الأسهم القيادية، والأداء السلبي للقطاعات مجتمعة، وتقدمها الصناعة بنسبة 1.99%؛ مع تقدم سهم مطاحن صلالة القيادي على المتراجعين بنسبة 9.23%، وتراجع أوكيو للصناعات الأساسية القيادي بنسبة 4.72%.

وتراجع مؤشر القطاع المالي بنسبة 1.37%؛ بضغط سهم الدولية للاستثمارات المالية القابضة القيادي المتراجع بنسبة 4%، وتراجع سهم بنك صحار الدولي القيادي بنسبة 3.41%.

وكان الخدمات أقل القطاعات تراجعاً بنسبة 1.05%؛ متأثراً بتراجع سهم سيمبكوب صلالة القيادي بنسبة 2.93%، وتراجع أريكو القيادي بنسبة 2.28%.

وحد من تراجع القطاع المالي صدارة سهم شل العمانية للتسويق للرابحين بنسبة 3.63%.

وتراجع حجم التداولات بنسبة 4.66%، إلى 112.65 مليون ورقة مالية، مقابل 118.16 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وارتفعت قيمة التداولات بنسبة 72.84%، خلال الجلسة إلى 55.86 مليون ريال، مقارنة بنحو 32.32 مليون ريال جلسة الخميس الماضي.

وتصدر سهم بنك مسقط الأسهم النشطة حجماً بتداول 25.01 مليون سهم، فيما تصدر سهم العمانية للاتصالات «عُمانتل» بقيمة 13.55 مليون ريال.

بورصات عالمية

غولدمان ساكس يخفض توقعاته للأسهم الكورية وسط موجة بيع حادة



قال بنك غولدمان ساكس إنه خفض مستهدفه لمؤشر كوسبي (Kospi) الكوري الجنوبي لمدة 12 شهراً بنسبة 25%، في ظل تزايد المخاوف بشأن استثمارات الذكاء الاصطناعي واتجاه المستثمرين إلى تقييمات أكثر تحفظاً للأسهم.

وخفض الاستراتيجيون بقيادة تيموثي مو المستهدف إلى 9 آلاف نقطة من 12 ألف نقطة، بعدما تراجع المؤشر القياسي بأكثر من 35% من ذروته المسجلة في يونيو.

ورغم خفض المستهدف، لا تزال التوقعات الجديدة تشير إلى ارتفاع يتجاوز 60% من المستويات الحالية، بما يعكس رؤية البنك بأن الأسهم الكورية أصبحت منخفضة القيمة بشكل ملحوظ بعد موجة البيع الأخيرة.

وكان غولدمان ساكس قد رفع مستهدفه لمؤشر كوسبي في يونيو حزيران، وحافظ على نظريته الإيجابية رغم بدء تراجع أسهم التكنولوجيا العالمية بفعل المخاوف بشأن حجم الإنفاق على الذكاء الاصطناعي.

الرقائق تضغط على السوق الكورية

وتأثر السوق الكوري الجنوبي بشكل خاص بسبب انكشافه الكبير على شركات تصنيع أشباه الموصلات، وفي مقدمتها سامسونغ للإلكترونيات وإس كيه هاينكس.

واستفادت الشركتان من الطلب المتزايد على رقائق الذاكرة المستخدمة في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي، ما جعل مؤشر كوسبي مؤشراً رئيسياً على معنويات المستثمرين تجاه قطاع التكنولوجيا.

لكن المخاوف بشأن ارتفاع تكاليف التمويل، وضخامة الاستثمارات المطلوبة في البنية التحتية، وعدم وضوح العوائد المستقبلية أدت إلى موجة بيع واسعة للأسهم الكورية.

وقال استراتيجيو غولدمان ساكس إن السوق يسعر حالياً توقعات شديدة التشاؤم بشأن أساسيات الشركات.

وانخفض مضاعف السعر إلى الأرباح للأجل لمدة 12 شهراً لمؤشر كوسبي إلى نحو 4 مرات، وهو مستوى لم تشهده الأسواق الـ18 الرئيسية التي يتابعها البنك منذ عام 2006.

وفي المقابل، تتداول الشركات خارج قطاع رقائق الذاكرة، والتي تمثل نحو نصف مكونات مؤشر كوسبي، عند مضاعف يبلغ 7.6 مرة للأرباح الأجلة.

ورغم خفض مستهدف المؤشر ككل، يواصل غولدمان ساكس تفضيل فرص الاستثمار في قطاعات الطاقة والصناعات، والأسهم المرتبطة بتحسين حوكمة الشركات، والشركات المستفيدة من تعافي الاقتصاد المحلي، إلى جانب الشركات المستفيدة من الانتشار العالمي للثقافة الكورية.

كما تتداول الأسهم الكورية حالياً عند نحو نصف تقييمات الأسهم الإندونيسية، ما يبرز حجم التراجع الذي شهدته السوق خلال موجة البيع الأخيرة.

توقعات قائمة لأرباح شركات الرقائق

وبحسب تقديرات غولدمان ساكس، فإن تقييمات قطاع أشباه الموصلات الحالية تعكس توقعاً بانخفاض 65% في أرباح القطاع خلال 2027، وهي فرضية يرى الاستراتيجيون أنها شديدة التشاؤم.

بورصات عالمية

الأسهم الصينية تخسر 3.5 تريليون دولار وسط مخاوف من استمرار الهبوط



كبيرة قادرة على تغيير اتجاه الأسواق بصورة مستدامة. وتواجه بكين تحدياً يتمثل في تحقيق التوازن بين دعم النشاط الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار المالي، في ظل استمرار الضغوط على الاستهلاك المحلي وأرباح الشركات.

هل تواصل الأسهم الصينية خسائرها؟

رغم التراجع الحاد في الأسواق، أظهرت البيانات الاقتصادية استمرار نمو الاقتصاد الصيني، إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.5% على أساس سنوي خلال الربع الثالث من عام 2026، بما يتماشى مع النطاق المستهدف للنمو السنوي للحكومة، البالغ بين 4.5% و5%.

لكن استمرار النمو الاقتصادي لا يضمن بالضرورة تحسن أداء الأسهم، خصوصاً مع انخفاض هوامش الربح وتراجع توقعات النتائج المالية، وهي عوامل تؤثر بصورة مباشرة في تقييمات الشركات وجاذبيتها الاستثمارية.

وفي المقابل، يتبنى بعض المستثمرين المؤسسيين نظرة متفائلة بحذر، مستندين إلى أن تقييمات الأسهم الصينية لا تزال عند مستويات معقولة، مقارنة بفرص النمو المحتملة على المدى المتوسط.

كما أن انخفاض عوائد السندات قد يدفع بعض المستثمرين إلى إعادة توجيه جزء من أموالهم نحو سوق الأسهم، بحثاً عن عوائد أعلى، ما قد يوفر دعماً للأسواق في حال استقرار توقعات الأرباح.

وتظل قدرة الشركات على وقف تراجع هوامش الربح وتحسين نتائج الأعمال عاملاً حاسماً في تحديد اتجاه الأسهم الصينية خلال الأشهر المقبلة، إلى جانب تطورات الإنفاق الاستهلاكي والسياسات الحكومية الداعمة للنمو.

وبينما يراهن بعض المستثمرين على جاذبية التقييمات الحالية، فإن استمرار خفض توقعات الأرباح قد يؤجل تعافي الأسواق، ويزيد احتمالات تعرض الأسهم الصينية لموجات إضافية من التقلبات.

المنافسة.

وسجلت شركة «كاتل»، إحدى أكبر الشركات المصنعة لبطاريات السيارات الكهربائية في العالم، أرباحاً فصلية جاءت دون توقعات الأسواق، بينما أعلنت شركة «تشاينا موبایل» انخفاض صافي أرباحها بنسبة 8% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026.

كما أخفقت شركة «غانفنج ليثيوم» في تحقيق توقعات الأرباح، متأثرة بانخفاض أسعار المواد الخام، في مؤشر على امتداد الضغوط إلى الشركات المرتبطة بسلاسل توريد السيارات الكهربائية والطاقة النظيفة.

وفي قطاع التكنولوجيا، لجأت مجموعة «علي بابا» إلى البحث عن تمويل إضافي لدعم استثماراتها في الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك طرح أسهم بقيمة 10 مليارات دولار، ما أدى إلى تخفيف حصص المساهمين الحاليين. وقد يضيف إصدار الأسهم الجديدة ضغوطاً على توقعات ربحية السهم، إذ يؤدي ارتفاع عدد الأسهم القائمة إلى توزيع الأرباح على قاعدة أكبر من المساهمين، ما لم تحقق الاستثمارات الجديدة نمواً كافياً في صافي الأرباح لتعويض أثر التخفيف.

المستثمرون يفقدون الثقة في تعافي السوق

انعكست الضغوط على أرباح الشركات في تراجع شهية المستثمرين تجاه الأسهم الصينية، مع انخفاض أحجام التداول في الأسواق الرئيسية إلى مستويات تقترب من أدنى معدلاتها منذ يوليو تموز 2025.

وتراجع التمويل بالهامش، الذي يستخدمه المستثمرون لشراء الأسهم بأموال مقرضة، إلى أدنى مستوى خلال عام، ما يشير إلى تزايد الحذر وتقليص المراكز الاستثمارية عالية المخاطر.

وفي محاولة للحد من التقلبات، تدخلت السلطات الصينية عبر صناديق استثمار مدعومة من الدولة لدعم استقرار سوق الأسهم، إلا أن المستثمرين لا يزالون متشككين في إمكانية إطلاق حزمة تحفيز اقتصادي

تواجه الأسهم الصينية ضغوطاً متزايدة تهدد بإطالة أمد موجة الهبوط التي مّخت نحو 3.5 تريليون دولار من القيمة السوقية للأسهم في البلاد منذ مايو أيار الماضي، مع تراجع توقعات أرباح الشركات وضعف الإنفاق الاستهلاكي واشتداد المنافسة بين القطاعات الرئيسية، ما يزيد المخاوف بشأن قدرة الأسواق على التعافي خلال الفترة المقبلة.

ودفعت الخسائر الأخيرة مؤشر «سي إس آي 300»، الذي يتتبع أداء أكبر الشركات المدرجة في بورصتي شنغهاي وشننتشن، إلى دخول سوق هابطة الأسبوع الماضي، بينما اقتربت أسهم شركات التكنولوجيا في هونغ كونغ من مستويات قد تمحو المكاسب التي حققتها منذ إعلان بكين حزمة تحفيز اقتصادي واسعة قبل عامين.

وتأتي هذه التطورات في وقت تتزايد فيه الضغوط على ربحية الشركات الصينية، خصوصاً في قطاعات البنوك والسيارات الكهربائية والذكاء الاصطناعي، مع استمرار ضعف الطلب المحلي والمنافسة السعرية الحادة، ما يحد من قدرة الشركات على حماية هوامش أرباحها. وأظهرت تقديرات الأسواق انخفاض توقعات أرباح الشركات المدرجة ضمن مؤشر «إم إس سي آي الصين» لعام 2026 بأكثر من 4% منذ مارس آذار، في حين تراجعت توقعات أرباح شركات مؤشر «هانغ سنغ للتكنولوجيا» بأكثر من 13% خلال الفترة نفسها.

نتائج الشركات تضاعف الضغوط

وكشفت نتائج أعمال الشركات الصينية خلال الربع الثالث عن فجوة متزايدة بين توقعات المستثمرين والأداء الفعلي، إذ جاءت الأرباح المعلنة أقل من التقديرات بمتوسط بلغ 9%.

ويضع هذا الأداء مؤشر الأسهم الصينية على مسار تسجيل ثاني أسوأ ربع من حيث نتائج الشركات مقارنة بالتوقعات خلال عامين، ما يعكس حجم التحديات التي تواجه الشركات في ظل تباطؤ الاستهلاك وارتفاع حدة

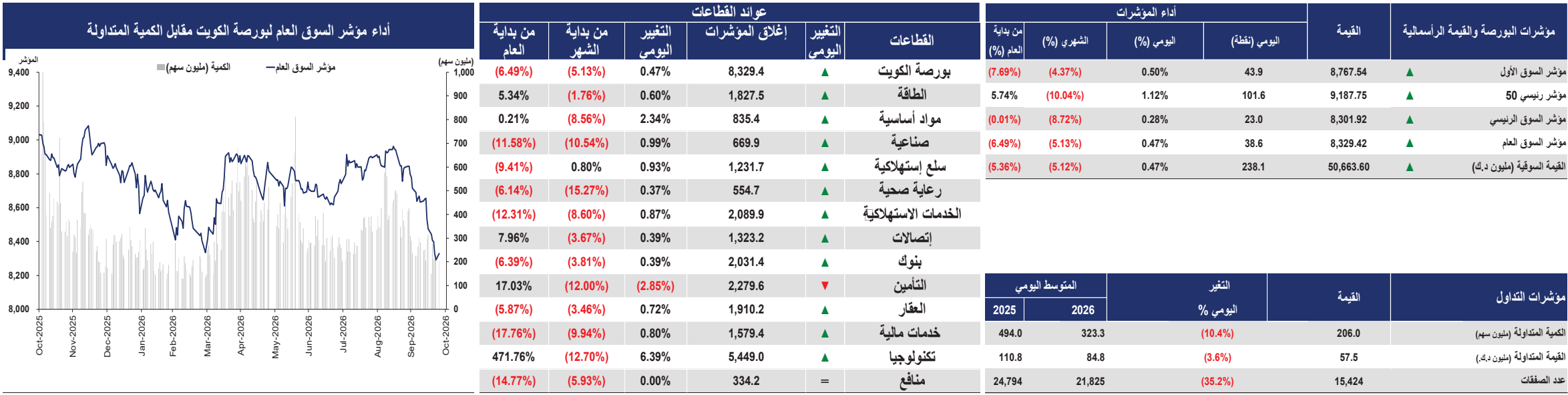
KAMCO

INVEST

نشرة كامكو إنفست اليومية لمؤشرات بورصة الكويت

إعداد إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية

25 أكتوبر 2026



الاسم	المختصر للشركة المدرجة	إقبال (د.ك.)	التغير اليومي (%)	السعر	القيمة المتداولة (الف د.ك.)	الكمية المتداولة (مليون سهم)	معدل دوران السهم منذ بداية العام	عائد التوزيعات النقدية	مضاعف السعر للربحية	مضاعف السعر للقيمة الدفترية	إقبال خلال 52 اسبوع (د.ك.)	القيمة السوقية (مليون د.ك.)	إقبال خلال 52 اسبوع (د.ك.)	القيمة السوقية (مليون د.ك.)
وطني	=	0.825	0.0	0.0%	3,011	3,652	14%	4.2%	12.9	1.67	1,006	7,573.4	1,006	7,573.4
خليج ب	▲	0.323	2.0	1%	957	2,956	29%	2.8%	24.3	1.60	0.370	1,354.1	0.370	1,354.1
تجاري	▲	0.521	6.0	1%	43	84	1%	6.8%	9.3	1.42	0.685	1,141.6	0.685	1,141.6
اهلي	=	0.297	0.0	0%	72	243	26%	3.3%	12.0	1.17	0.334	816.3	0.334	816.3
الدولي	▲	0.239	6.0	3%	1,609	6,738	69%	3.1%	13.7	1.18	0.282	448.8	0.282	448.8
برقان	=	0.174	0.0	0%	539	3,116	15%	3.4%	20.2	0.87	0.225	743.7	0.225	743.7
بيتك	▲	0.741	4.0	1%	6,671	8,995	12%	3.2%	22.4	2.53	0.807	14,650.0	0.807	14,650.0
بنك بوبيان	▼	0.641	-1.0	0%	1,168	1,818	8%	1.1%	29.4	3.08	0.697	3,025.3	0.697	3,025.3
بنك وربة	▲	0.252	3.0	1%	1,024	4,082	25%	2.0%	22.3	1.45	0.306	1,190.2	0.306	1,190.2
البنوك					15,094	31,684			3.2%	20.2		30,943		30,943
سنرجي	▲	0.192	4.0	2%	60	316	273%	0.0%	43.4	2.01	0.287	19.4	0.287	19.4
بترولية	=	0.760	0.0	0%	11	15	2%	5.7%	12.8	1.20	0.840	137.4	0.840	137.4
نابيسكو	▲	1.510	5.0	0%	0	0	1%	6.1%	9.7	2.56	1.885	146.5	1.885	146.5
بيت الطاقة	▲	0.233	5.0	2%	1	3	165%	0.0%	NM	4.76	0.302	10.6	0.302	10.6
أبار	▲	0.193	5.0	3%	68	360	96%	3.4%	5.1	0.56	0.293	48.9	0.293	48.9
الفنقاء	▲	0.245	1.0	0%	941	3,847	117%	1.2%	17.7	1.61	0.313	138.8	0.313	138.8
الطاقة					1,081	4,542			4.5%	12.8		502		502
سكب ك	▲	0.394	19.0	5%	31	78	14%	1.3%	16.5	1.19	0.695	25.6	0.695	25.6
بوبيان ب	▲	0.677	17.0	3%	52	76	38%	3.7%	14.1	1.66	0.742	380.2	0.742	380.2
الكويت	=	0.651	0.0	0%	0	0	0%	6.1%	12.5	1.82	1.390	65.7	1.390	65.7
مواد أساسية					82	154			3.7%	14.1		471		471
الخصوصية	▲	0.256	9.0	4%	6	23	78%	1.1%	20.1	1.44	0.282	51.3	0.282	51.3
اسمنت	=	0.302	0.0	0%	47	155	5%	2.3%	21.8	0.95	0.457	215.3	0.457	215.3
كابلات	▲	1.569	55.0	4%	1,024	663	34%	4.4%	15.7	1.04	2.280	326.6	2.280	326.6
سفن	=	0.580	0.0	0%	839	1,439	102%	4.3%	14.0	1.45	0.882	115.0	0.882	115.0
بورتلاند	▼	0.541	-2.0	0%	16	30	20%	7.4%	25.5	0.72	0.716	54.2	0.716	54.2
ورقية	▲	0.196	3.0	2%	8	43	57%	3.5%	21.6	1.07	0.330	19.5	0.330	19.5
معادن	▲	0.154	2.0	1%	56	368	216%	0.0%	NM	1.84	0.226	13.9	0.226	13.9
أسيكو	▼	0.466	-4.0	-1%	339	718	129%	0.0%	NM	4.99	0.659	154.0	0.659	154.0
الوطنية للبنا	▲	0.250	3.0	1%	249	1,000	54%	4.0%	30.9	1.03	0.315	89.8	0.315	89.8
المعدات	▲	0.142	5.0	4%	201	1,409	1995%	0.0%	NM	0.42	0.380	3.6	0.380	3.6
استهلاكية	▲	0.085	0.8	1%	9	107	97%	0.0%	NM	0.85	0.120	25.4	0.120	25.4
مخازن	▲	0.137	1.0	1%	816	5,935	69%	1.4%	NM	1.03	0.166	349.7	0.166	349.7
تنظيف	▲	0.298	6.0	2%	229	773	872%	0.9%	18.4	1.95	0.364	74.4	0.364	74.4
المعامل	▼	0.308	-6.0	-2%	3	11	5%	4.8%	8.7	1.10	0.366	42.1	0.366	42.1
هيون سوف	▲	2.243	8.0	0%	68	30	20%	12.2%	8.7	3.31	2.760	302.3	2.760	302.3
امتيازات	=	0.348	0.0	0%	0	0	2%	0.0%	6.5	4.21	0.499	13.9	0.499	13.9
المشتركة	▲	0.744	6.0	1%	2,098	2,822	84%	4.0%	7.4	1.77	1.150	127.3	1.150	127.3
بويك	▼	0.238	-1.0	0%	255	1,045	29%	0.0%	NM	0.87	0.316	89.9	0.316	89.9
ميرد	▲	0.133	4.0	3%	29	222	172%	3.8%	12.6	1.04	0.173	21.8	0.173	21.8
المستكملة	▲	0.351	4.0	1%	896	2,572	121%	4.3%	19.8	1.48	0.523	93.2	0.523	93.2
قيون ا	=	0.124	0.0	0%	0	2	6%	4.9%	14.9	0.68	0.153	45.0	0.153	45.0
جي تي سي	▲	0.399	8.0	2%	0	1	20%	7.0%	9.4	1.12	0.515	65.8	0.515	65.8
صناعية					7,189	19,369			4.1%	15.3		2,294		2,294
مواشي	▲	0.132	3.0	2%	24	187	114%	0.0%	NM	1.90	0.280	27.6	0.280	27.6
ميزان	▲	1.110	9.0	1%	199	177	33%	4.0%	17.7	2.73	1.800	345.0	1.800	345.0
بلغ الاستهلاكية					223	364			4.0%	17.7		373		373
التقدم	▲	0.499	5.0	1%	0	0	1%	0.0%	NM	2.31	0.731	98.8	0.731	98.8
ميدان	=	0.825	0.0	0%	0	0	0%	1.8%	15.7	1.74	1.651	167.1	1.651	167.1
رعاية صحية					0	0			1.8%	15.7		266		266

الاسم	المختصر للشركة المدرجة	إقبال (د.ك.)	التغير اليومي (%)	السعر	القيمة المتداولة (الف د.ك.)	الكمية المتداولة (مليون سهم)	معدل دوران السهم منذ بداية العام	عائد التوزيعات النقدية	مضاعف السعر للربحية	مضاعف السعر للقيمة الدفترية	إقبال خلال 52 اسبوع (د.ك.)	القيمة السوقية (مليون د.ك.)	إقبال خلال 52 اسبوع (د.ك.)	القيمة السوقية (مليون د.ك.)
سينما	=	1.357	0.0	0%	0	0	0%	5.4%	6.7	1.17	1,639	125.7	1,639	125.7
فنادق	▼	0.181	-19.0	-10%	2	10	24%	0.0%	17.9	1.41	0.321	11.2	0.321	11.2
يغا فنادق	▲	0.535	7.0	1%	751	1,401	78%	0.0%	28.7	3.58	1,136	194.7	1,136	194.7
أولى وفود	▲	0.302	3.0	1%	100	334	157%	2.6%	18.5	1.53	0.498	134.4	0.498	134.4
منزهات	▲	0.112	4.0	4%	30	284	53%	2.9%	26.5	0.65	0.154	24.3	0.154	24.3
الجزيرة	▲	1.422	34.0	2%	189	133	35%	6.0%	15.1	8.25	1,905	312.8	1,905	312.8
السور	=	0.280	0.0	0%	17	62	9%	2.5%	18.9	1.12	0.442	117.8	0.442	117.8
فيوتشر ك	=	0.130	0.0	0%	213	1,631	615%	0.0%	NM	1.19	0.180	15.6	0.180	15.6
النخيل	▼	0.224	-5.0	-2%	20	90	92%	0.0%	14.2	1.77	0.292	11.7	0.292	11.7
الغتم	▲	0.844	2.0	0%	590	700	45.0%	6.3%	11.8	2.98	1,082	304.5	1,082	304.5
ترولي	▲	0.879	6.0	1%	1,074	1,230	46.7%	1.9%	24.5	6.37	1,045	241.7	1,045	241.7
الخدمات الاستهلاكية					2,986	5,875			2.9%	18.2		1,494		1,494
زين	▲	0.577	2.0	0%	758	1,316	16%	9.0%	7.5	1.79	0.642	2,497	0.642	2,497
أريد	▲	1.598	15.0	1%	12	7	3%	9.3%	13.3	1.42	2,156	800.9	2,156	800.9
اس تي سي	▲	0.584	4.0	1%	1,613	2,766	22%	6.5%	17.0	2.66	0.769	583.3	0.769	583.3
ديجنس	▼	1.540	-42.0	-3%	105	68	34%	0.0%	NM	18.77	1,954	165.4	1,954	165.4
إتصالات					2,488	4,157			9.0%	13.3		4,046		4,046
كويت ت	▼	0.397	-14.0	-3%	5	12	6%	9.7%	15.2	0.58	0.586	94.5	0.586	94.5
خليج ت	▼	1.245	-127.0	-9%	0	0	0%	0.0%	9.8	1.24	3,107	353.3	3,107	353.3
هلية ت	▲	0.770	45.0	6%	0	0	4%	3.8%	8.6	1.06	0.909	192.5	0.909	192.5
وربة ت	▲	0.169	6.0	4%	45	266	40%	8.6%	9.2	0.77	0.213	41.3	0.213	41.3
الاعادة	=	0.340	0.0	0%	0	0	0.7%	4.4%	6.0	1.03	0.475	116.3	0.475	116.3
أولى تكفل	▲	0.502	2.0	0%	779	1,556	241.7%	0.0%	NM	5.49	0.752	83.6	0.752	83.6
وثقى	▼	0.097	-2.3	-2%	35	358	282%	0.0%	8.7	1.97	0.144	10.7	0.144	10.7
ب ك تأمين	=	0.191	0.0	0%	0	0	0%	10.4%	7.0	0.78	0.191	28.5	0.191	28.5
التأمين					864	2,191			8.6%	8.7		921		921
صوك	▲	0.069	3.2	5%	48	709	64%	0.0%	5.8	0.89	0.093	39.6	0.093	39.6
عقارات ك	▲	0.348	1.0	0%	2,780	7,970	58%	0.0%	26.1	2.00	0.406	451.6	0.406	451.6
متحدة	▲	0.224	4.0	2%	14	61	26%	0.0%	66.8	1.55	0.316	320.4	0.316	320.4
وطنية	▲	0.131	7.0	6%	2,203	17,048	160%	0.0%	NM	1.09	0.148	286.2	0.148	286.2
صالحية	▼	0.347	-1.0	0%	767	2,191	56%	4.2%	18.5	1.20	0.420	216.3	0.420	216.3
تأمين ع	▼	0.380	-9.0	-2%	2	5	1%	4.4%	7.1	0.52	0.480	152.6	0.480	152.6
اجيال	▼	0.291	-9.0	-3%	11	39	2%	6.8%	9.7	0.43	0.364	60.9	0.364	60.9
ع عقارية	▼	0.200	-6.0	-3%	789	3,907	136%	0.0%	NM	1.77	0.287	77.2	0.287	77.2
الإسماء	▲	0.102	1.2	1%	104	1,017	162%	4.9%	11.5	0.98	0.135	35.8	0.135	35.8

AL SAFAT

شركة الصفاة للاستثمار

AL SAFAT INVESTMENT COMPANY

☎

(965) 18 777 77

📍

Al-Safat Tower, Hawalli, Beirut St.

🌐

alsafatinvest.com

📧

research@alsafatinvest.com

📱

alsafatinvestment

🌐

al-safat-investment-company

من 18 أكتوبر
إلى 22 أكتوبر، 2026

التقرير الأسبوعي
لبورصة الكويت

السوق

السوق الأول

القيمة السوقية

آخر اقبال

العائد الاسبوعي

العائد الشهري

العائد السنوي

كمية التداول

قيمة التداول

عدد الصفقات

مكرر الربحية

مكرر القيمة الدفترية

النسبة لإجمالي القيمة السوقية

8,723.60	-1.9%	-4.8%	-8.2%	546,399,112	195,485,664	52,223	16.5	1.6	82.9%
8,278.92	-3.6%	-9.0%	-0.3%	531,092,114	92,874,293	51,853	14.6	1.1	17.1%
8,290.81	-2.2%	-5.6%	-6.9%	1,077,491,226	288,359,957	104,076	15.3	1.2	100%

التقطاع

البنوك

القيمة السوقية

آخر اقبال

العائد الاسبوعي

العائد الشهري

العائد السنوي

كمية التداول

قيمة التداول

عدد الصفقات

مكرر الربحية

مكرر القيمة الدفترية

النسبة لإجمالي القيمة السوقية

30,822	-1.5%	-4.2%	-6.8%	236,264,992	110,031,844	26,271	21.2	1.3	59.99%
461	-4.6%	-10.7%	-2.1%	3,420,688	2,288,577	598	13.7	1.6	0.90%
1,523	-3.8%	-9.4%	-13.1%	21,486,940	7,576,616	3,854	16.5	1.6	2.96%
371	-4.3%	-0.1%	-10.2%	2,506,940	1,091,008	641	17.6	2.3	0.72%
512	-3.3%	-2.3%	4.7%	11,356,638	2,471,923	1,389	12.7	1.8	1.00%
5,896	-4.9%	-10.6%	-18.4%	434,781,598	74,747,238	28,999	15.3	1.2	11.48%
265	-4.0%	-15.6%	-6.5%	6,874	3,642,200	17	15.7	2.0	0.52%
2,227	-5.9%	-11.4%	-12.4%	76,780,663	22,910,049	9,933	18.7	1.1	4.34%
977	-1.0%	-9.4%	20.5%	16,046,926	6,888,938	4,429	10.4	1.1	1.90%
4,079	-2.2%	-4.1%	-6.5%	241,555,555	44,882,516	18,186	17.0	1.0	7.94%
70	-7.1%	-17.9%	437.4%	3,577,099	2,604,827	3,889	NM	6.4	0.14%
4,035	-0.7%	-4.0%	7.5%	18,862,126	11,485,042	5,111	13.8	2.2	7.85%
140	-3.1%	-5.9%	-14.8%	10,844,187	1,377,738	759	10.3	0.9	0.27%

ملخص السوق

انخفضت كمية وقيمة تداول السوق الأول بنسبة 14% و11%. كما انخفضت كمية وقيمة تداول السوق الرئيسي بنسبة 22% و27% على التوالي.

واصل مؤشر السوق الأول والسوق الرئيسي اتجاههما الهابط.

التحليل الفني: أغلق مؤشر السوق العام عند 8,290 نقطة، مع مستويات دعم عند 8,278 و8,261 و8,216 نقطة، ومقاومة عند 8,314 نقطة. وأغلق مؤشر السوق الأول عند 8,723 نقطة، مع مستويات دعم عند 8,528 و8,374 و8,010 نقطة، ومقاومة عند 8,308 نقطة.

البنوك

المواد الأساسية

السلع الاستهلاكية الكمالية

السلع الاستهلاكية الأساسية

الطاقة

الخدمات المالية

الرعاية الصحية

الصناعات

التأمين

العقار

التكنولوجيا

الاتصالات

المرافق العامة

مؤشر السوق العام السعري

السهم

آخر اقبال

نسبة التغير

الكمية

القيمة

الصفقات

321	2.88%	80,147,606	25,371,302	1,543
737	-3.03%	65,960,801	49,267,390	15,313
151	-7.36%	57,953,627	9,054,898	2,238
203.0	-5.58%	55,739,838	11,525,461	1,675
124	-2.36%	53,931,264	6,729,617	858

الأكثر تداولاً من حيث القيمة

السهم

آخر اقبال

نسبة التغير

الكمية

القيمة

الصفقات

عطورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700

عطور

التجار

أذواق

Notes

ليتشي

نقوت بخود

تكييفش الهواتف النقالة والأجهزة الإلكترونية والسيارات.. النافذة الخفية لغسل الأموال

بقلم - د. محمد غازي المهنا

دكتورة في الرقابة القانونية على هيئة سوق المال

m7md_almuhanha@hotmail



تُعدّ عمليات تكييفش الأجهزة الإلكترونية والسيارات جريمة يعاقب عليها القانون، كونها تخرج بشكل صريح عن الأطر القانونية والتنظيمية وتدخل في دائرة النصب والربا الفاحش وغسل الأموال.

ظاهرة ”التكييفش“: بوابة السيولة الوهمية ومصيدة القضايا المالية
شهدت الأسواق مؤخراً تنامياً لظاهرة مالية تُعرف بـ ”التكييفش“ أو ”التسييل“. تلجأ هذه العمليات إلى استغلال حاجة الأفراد لسيولة نقدية سريعة عبر قنوات غير رسمية، لتتحول بمرور الوقت من مجرد ”حيلة تجارية“ إلى ظاهرة تهدد الاستقرار المالي للأفراد وتخلّ بالأمن الاقتصادي العام، مما دفع الجهات القانونية والرقابية إلى تجريمها وملاحقتها.

للسيولة النقدية (الكاش) إلى وسطاء أو محلات مخالفة، فيقوم بشراء أجهزة ذكية، هواتف، أو سيارات بنظام الأقساط المؤجلة من شركات الاتصالات أو الوكالات.

• **البيع الخاسر (الوسيط):** يتنازل المشتري فوراً عن هذه الأجهزة لصالح الوسيط مقابل مبالغ نقدية فورية (”كاش“) بأسعار بخسة تقل عن قيمتها السوقية بنسب تصل إلى 40%.

• **الوقوع في فخ الديون:** يُستدرج المتعامل لتوقيع كمبيالات أو محررات مالية مغلفة تفوق أصل المبلغ الذي استلمه بكثير، وهو ما يشكل جريمة ربا فاحش ونصب.

• **شبهة غسل الأموال:** تستغل شبكات غسل الأموال هذه المحلات والحسابات لتصرف أموالهم النقدية مجهولة المصدر (الكاش غير المشروع) عبر شراء هذه الأجهزة من المواطنين وإعادة ضخها في السوق كأموال نظيفة ناتجة عن تجارة تجزئة مشروعة.

العقوبات والإجراءات الحكومية الصارمة

أعلنت وزارة الداخلية بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات عن حملات مكثفة لتتبع الحسابات والمنافذ المخالفة، وتشمل العقوبات: • سحب وإلغاء الترخيص التجاري للمحلات المتورطة. • الإغلاق الإداري الفوري للمنشأة التجارية. • الإحالة إلى النيابة العامة بتهم جنائية تشمل غسل الأموال والموجبات الجزائية الرادعة. (ملاحظة: تؤكد السلطات أن عمليات البيع الفردية المعتادة أو الاستبدال الشخصي الطبيعي للهواتف المستعملة لا تدخل ضمن هذه الجريمة، بل المستهدف هو الأنشطة المنظمة التي تمارس التسييل لضرب الاقتصاد).

هروباً من المديونيات والقضايا ومنع السفر، يلجأ كثير من المواطنين والمقيمين إلى إعلانات ”تكييفش القروض“ التي تنتشر في مواقع التواصل الاجتماعي أملاً في الحرية، لكنهم يجهلون ما يترتب عليهم. القيس رصدت إعلانات ممولّة وأخرى عبر حسابات وهمية تدعو المدينين إلى الاتصال بها للحصول على خدمة ”تكييفش“ القروض وإعادة جدولتها من خلال أرقام محلية رغم مخالفة ذلك للوائح البنك المركزي ووزارة المالية. وتبين من خلال رصد حسابات التكييفش إعلانات مرتبطة بتوفير فواتير وهمية للمقترض الراغب في تسديد الديون أو شهادات راتب بشرط أن يكون عمله مدنياً وليس عسكرياً. وحذّر قانونيون لـ القبس من اللجوء إلى مثل هذه الطرق لإثبات الحق في الحصول على قروض؛ لأن الأمر يمكن أن يكلف المدين السجن 7 سنوات وإعادة كامل المبلغ الجديد المقترض إضافة إلى مبالغ أخرى يمكن أن تترتب عليه. وأضافوا أن البنوك تقوم بصرف القروض فور التأكد من

(الضحية) نفسه مثقلاً بديون تتجاوز قدرته المالية، مما يقوده سريعاً إلى المحاكم، ومنع السفر، وصولاً إلى الأحكام القضائية التنفيذية بسبب العجز عن السداد.

• عملية التكييفش (شراء سلعة بالتقسيط ثم بيعها نقداً بثمن أقل للحصول على سيولة نقدية فورية) ليست مباحة على إطلاقها، واختلف العلماء فيها بين الجواز بشروط والمنع:

التكييفش في الفقه الإسلامي جواز التكييفش (التورق) بضوابط:

يجيز جمهور الفقهاء وبعض دور الإفشاء هذه المعاملة (بشرط التورق الحقيقي)، حيث يشتري الشخص سلعة مملوكة ومحوزة فعلياً للبائع بثمن مؤجل (أقساط)، ثم يقبضها ويتملكها حقاً، وبعد ذلك يبيعها لنفسه أو لغير الشخص الذي اشترى منه بثمن نقد أقل لحاجة.

يشترط لصحة هذا البيع ألا يكون هناك تواطؤ أو ”تورق منظم“ يتم فيه شراء السلعة وبيعها لنفس الجهة أو وسيط بنفس اللحظة دون حيازة حقيقية، لأن ذلك يُعتبر حيلة للوصول إلى الربا (بيع العينة أو شبهة الربا).

المنع والتحريم:

يرى بعض العلماء والجهات الشرعية أن التكييفش بصورته التجارية الشائعة اليوم (مثل بيع الأجهزة أو السيارات لشركة معينة وإعادة شرائها منها فوراً أو عبر طرف ثالث لنقد أقل بفارق كبير) هو أمر محرم أو مكروه كراهة تحريم؛ لأنه يتحول إلى صورة من صور التحايل على الربا والقروض الربوية بصورة بيع صورية.

الشروط الأساسية لجواز المعاملة (إن تمت بشكل مشروع):

- أن يملك البائع السلعة حقيقة ويحوزها قبل بيعها للمشتري.
- أن يقبض المشتري السلعة ويتملكها تملكاً فعلياً.
- ألا تكون هناك صور وهمية أو ”بيع عينة“ أو اتفاق مسبق يفرغ البيع من معناه الحقيقي ويكون الهدف منه فقط إعطاء نقود بنقود مع زيادة.
- تكييفش الأجهزة والهواتف وعقود السيارات يُعتبر قانوناً في الكويت جريمة غسل أموال، وربما فاحش، ونصب واحتيال يعاقب عليها القانون، وفقاً للتحذيرات الرسمية المشددة الصادرة عن وزارة الداخلية الكويتية. وتصنف السلطات هذه العمليات (التي تُعرف أيضاً بـ ”تسييل الأجهزة أو الهواتف“) كمدخل رئيسي لتمير أموال مشبوهة وإدخالها في الدورة الاقتصادية المشروعة.
- **كيف ترتبط آلية ”التكييفش“ بغسل الأموال والربا؟**
- **الآلية الصورية (التسييل):** يلجأ الشخص المحتاج

أولاً: ما هو تكييفش الأجهزة والسيارات؟

المقصود بالتكييفش هو قيام الشخص بشراء سلعة ثمينة مثل السيارات أو الهواتف الذكية والأجهزة الإلكترونية بنظام الأقساط المؤجلة من الشركات الرسمية. وبدلاً من استخدام السلعة، يقوم المشتري فوراً ببيعها إلى وسيط (مكتب تكييفش) يحصل منه على ”كاش“ (سيولة نقدية) فورية. مكمّن الخطورة والخرق القانوني يكمن في أن هذا الوسيط يشتري السلعة بأسعار بخسة تقل عن قيمتها السوقية بنسب تصل إلى 40%، وفي المقابل، يُوقع الضحية على محررات مالية، كمبيالات، أو عقود مغلفة تفوق بكثير أصل المبلغ الذي استلمه.

ثانياً: الأبعاد والمخاطر القانونية (لماذا تم تجريمها؟)

أعلنت الأجهزة الأمنية (مثل وزارة الداخلية الكويتية) صراحة أن ممارسات التكييفش تُعد جرائم يعاقب عليها القانون. وتستند الجهات التشريعية والقضائية في تجريم هذه المعاملات إلى عدة ركائز:

• **الربا الفاحش المبطن:** تُعدّ هذه المعاملات صورة من صور القروض الربوية المستترة؛ حيث يدفع الوسيط مبلغاً نقدياً صغيراً مقابل استرداد مبلغ أضخم بكثير على شكل أقساط عبر وسيط السلعة، مما يدخل في دائرة الربا المحرّم مجتمعيًا وقانونياً.

• **النصب والاحتيال وغسل الأموال:** تستغل مكاتب التكييفش حاجة المتعامل وضيق خياراته لاستدراجه لتوقيع مستندات مالية خطيرة. بالإضافة إلى ذلك، أثبتت التحريات الأمنية أن العديد من هذه المنافذ تُستخدم كغطاء خلفي لتمير أموال مشبوهة وضمن شبكات غسل الأموال.

• **مخالفة التراخيص التجارية:** البيع والشراء بهذه الطريقة لا يستهدف التجارة الحقيقية، بل يتخذ من السلع مجرد ذريعة لتقديم ”تمويلات نقدية غير مرخصة“، وهو نشاط حصري يقع تحت رقابة البنوك المركزية والمؤسسات المصرفية الخاضعة لأطر تنظيمية مشددة.

ثالثاً: التبعات القضائية والجزائية على الأطراف

تتخذ الجهات الرقابية، بالتعاون مع وزارات التجارة وهيئات الاتصالات، إجراءات صارمة لردع هذه الممارسات تشمل:

- إغلاق المحلات والمنافذ المخالفة إدارياً، وسحب وإلغاء تراخيصها التجارية نهائياً.
- الإحالة إلى النيابة العامة بتهم النصب، والاحتيال، وإدارة أنشطة تمويلية بدون ترخيص.
- **تبعات كارثية على المستهلك:** يجد المستهلك



الأجهزة). ورغم أن البعض قد يراها حلاً سريعاً للأزمات المالية الطارئة، إلا أن الأجهزة الرقابية والأمنية، وعلى رأسها وزارة الداخلية الكويتية، وضعتها في تصنيف الجرائم الاقتصادية التي يعاقب عليها القانون، محذرة من الانزلاق في شركها.

آلية عمل "التكبيش".. الإغراء القاتل

تبدأ العملية عندما يقنع المتعامل تحت ضغط الحاجة المالية؛ وبدلاً من اللجوء إلى القنوات المصرفية الرسمية، يستدرجه وسطاء أو حسابات إلكترونية مشبوهة لشراء هواتف ذكية أو أجهزة إلكترونية حديثة عبر عقود تقسيط أو خدمات مؤجلة. بمجرد استلام الجهاز، يشتريه الوسيط فوراً نقداً (كاش) بسعر بخس يقل بنسبة تصل إلى 40% من قيمته الحقيقية. النتيجة المأساوية هنا هي أن المتعامل يحصل على مبلغ نقدي بسيط، لكنه يظل مطالباً قانونياً بسداد مبالغ مضاعفة وفترات تقسيط طويلة للجهة البائعة الأصلية.

المخاطر القانونية والمالية

تتجاوز أضرار التكبيش الخسارة المالية المباشرة إلى أبعاد قانونية خطيرة، تشمل:

- **غسل الأموال:** تقع هذه الممارسات تحت طائلة شبهات غسل الأموال وتسييل الأصول بطرق غير مشروعة، مما يجعل المتعامل أداة أو طرفاً في جريمة منظمة دون أن يشعر.
- **الوقوع في فخ النصب والربا الفاحش:** يستغل هؤلاء الوسطاء حاجة الأفراد ليدفعوهم إلى توقيع محركات وكمبيالات مالية تفوق بأضعاف أصل المبلغ المستلم.
- **التبعات القضائية والتعثر المالي:** تؤدي هذه العملية سريعاً إلى عجز العميل عن السداد، مما يترتب عليه إجراءات قضائية مثل منع السفر، حجز المركبات، والمساءلة الجزائية.

الرادع الحكومي والتوعية

تشن الجهات الرقابية بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة وهيئات الاتصالات حملات مكثفة لرصد الحسابات والمنافذ التي تروج للتكبيش. وتشمل العقوبات إغلاق المحال إدارياً، سحب وإلغاء التراخيص التجارية، وإحالة القائمين عليها والوسطاء إلى جهات الاختصاص.

خاتمة

إن تكبيش الأجهزة ليس حلاً اقتصادياً، بل هو تدمير للملاءة المالية الشخصية والتزام غير مدروس بأقساط مغلفة من أجل سيولة مؤقتة. الوعي المجتمعي والالتزام بالقنوات الائتمانية الرسمية هو الخط الأول لحماية الأفراد من الوقوع ضحايا لشبكات النصب والاحتيال المالي وغسل الأموال.

مشروعة (تجارة مخدرات، سرقات، إلخ). من خلال هذه العملية، تتدفق الأموال القذرة إلى المجتمع وتتحول إلى أجهزة إلكترونية شرعية يتم بيعها وتصديرها لاحقاً، بينما يقع المواطن أو المقيم ضحية لديون مغمورة وملاحقات قضائية بتهمة الاشتراك في غسل الأموال.

ثانياً: تكبيش السيارات وتجارتها الوهمية

تتشابه آلية تكبيش السيارات مع الهواتف لكنها تتم بمبالغ مالية ضخمة جداً، وتأخذ الطابع التالي: ● **شراء السيارات بالتقسيط وبيعها الفوري:** يلجأ الشخص المحتاج للسيولة لشراء سيارة بنظام التأجير التمويلي أو الأقساط المغلفة، ثم يبيعها فوراً لـ "مكاتب التكبيش" كاش بسعر أقل بكثير من قيمتها السوقية للحصول على المال.

● **الغطاء لغسل الأموال:** تُستغل مكاتب السيارات غير المرخصة أو الحسابات الإلكترونية هذه العمليات لتمير ملايين الدولارات والأنشطة الإجرامية. على سبيل المثال، نظرت المحاكم الخليجية قضايا كبرى تم فيها توجيه تهم غسل أموال بملايين الدنانير لشركات استيراد وتجارة سيارات استغلت أموال الضحايا ومولت عملياتها بطرق ملتوية.

التبعات القانونية والمخاطر على الأفراد

- **التكبيش القانوني:** يعتبر خروجاً صريحاً عن الأطر التنظيمية، ويُصنف كجريمة غسل أموال، وربما فاحش، ونصب واحتيال.
- **العقوبات على المتاجر:** سحب وإلغاء الترخيص التجاري، الإغلاق الإداري الفوري للمحل، والإحالة إلى النيابة العامة. ● العقوبات على الأفراد: السجن لمدد طويلة (تصل إلى 10 سنوات في بعض القوانين العربية)، وغرامات مالية باهظة، فضلاً عن التعثر المالي ومطالبات شركات الاتصالات والبنوك.

تكبيش الأجهزة الإلكترونية والهواتف هو حيلة مالية غير قانونية يلجأ إليها البعض للحصول على سيولة نقدية فورية. تقوم الفكرة على شراء الشخص أجهزة ذكية بالتقسيط من شركات الاتصالات أو المتاجر، ثم يبيعها فوراً لـ "وسطاء" كاش بأسعار بخسة تقل عن قيمتها السوقية بنسب تصل إلى 40%، مع بقاء المشتري ملتزماً بسداد كامل الأقساط المغلفة للشركة. فيما يلي مقال متكامل يسلط الضوء على هذه الظاهرة ومخاطرها:

تكبيش الأجهزة الإلكترونية: سيولة وهمية وعواقب وخيمة

في ظل تسارع نمو سوق الأجهزة الذكية وتعدد التسهيلات الائتمانية، برزت على السطح ظاهرة مالية سلبية تُعرف بـ "تكبيش الأجهزة والهواتف" (أو تسييل

صحة الأوراق عند مراجعة العميل الجديد، لكنها تقوم بعد أسابيع عدة بدراسة جديدة للأوراق المرسلة في الملف، وفي حال بيان تزوير ما تتم مخاطبة الشؤون القانونية، فيحال المدين إلى النيابة العامة ومن ثم تحال القضية إلى المحكمة.

ما هو "التكبيش" أو "التسييل" وكيف يُرتبط بغسل الأموال؟

تعتمد هذه الحيلة على استدراج الأشخاص المحتاجين لسيولة نقدية فورية عبر الخطوات التالية: ● شراء السلعة بالأجل: يقوم العميل بشراء سيارة أو هواتف وأجهزة ذكية بنظام الأقساط المؤجلة (عبر شركات الاتصالات أو المتاجر) بقيمة عالية. ● البيع الفوري للوسيط بأسعار بخسة: يتنازل العميل فوراً عن الأجهزة أو السيارة لصالح "الوسيط" مقابل الحصول على كاش فوري، ولكن بسعر بخس يقل عن القيمة السوقية بنسب تصل إلى 40%. ● الوقوع في فخ الديون وغسل الأموال: ينتهي المطاف بالعمل وهو موقع على محركات مغلفة تفوق أصل المبلغ الذي استلمه بكثير (ربا فاحش)، بينما تستغل الشبكات هذه العقود والأجهزة لتسييل وتمير أموال مجهولة المصدر وإدخالها في النظام المصرفي كأرباح تجارية مشروعة (غسل أموال).

يُعد "التكبيش" أو "التسييل الزيه ظاهرياً" عبر عقود الاتصالات وتقسيط السيارات واحداً من أحدث وأخطر الأساليب الملتوية المستخدمة كغطاء لجرائم غسل الأموال والنصب والاحتيال والربا الفاحش في الدول العربية، وتحديداً في منطقة الخليج العربي. وقد أصدرت وزارات الداخلية والجهات الرقابية (مثل وزارة الداخلية الكويتية والجهات الأمنية في السعودية) تحذيرات شديدة اللهجة للمواطنين والمقيمين من الوقوع ضحايا لهذه العمليات أو التحول إلى أدوات لتمير أموال مشبوهة.

أولاً: تكبيش الأجهزة وعقود شركات الاتصالات (التالية والربط بغسل الأموال)

أطلقت الأجهزة الأمنية تحذيرات مكثفة تحت شعار "لا تكن طرفاً أو أداة في عمليات غسل الأموال" لتوضيح هذه الجريمة: ● طريقة العملية: يستغل بعض الوسطاء أو المتاجر الوهمية حاجة الأفراد لسيولة نقدية سريعة، فيقومون باستدراج العميل لإصدار خطوط هواتف ذكية متطورة بالتقسيط المؤجل من شركات الاتصالات. ● التسييل وبخس الثمن: يقوم الوسيط فوراً بشراء هذه الأجهزة الجديدة من الضحية نقداً (كاش) بأسعار بخسة تقل عن قيمتها السوقية بنسب تصل إلى 40%. ● ارتباطها بغسل الأموال: النقد (الكاش) الذي يسلمه الوسيط للضحية غالباً ما يكون أموالاً قذرة ناتجة عن أنشطة غير

KAMCOINVEST

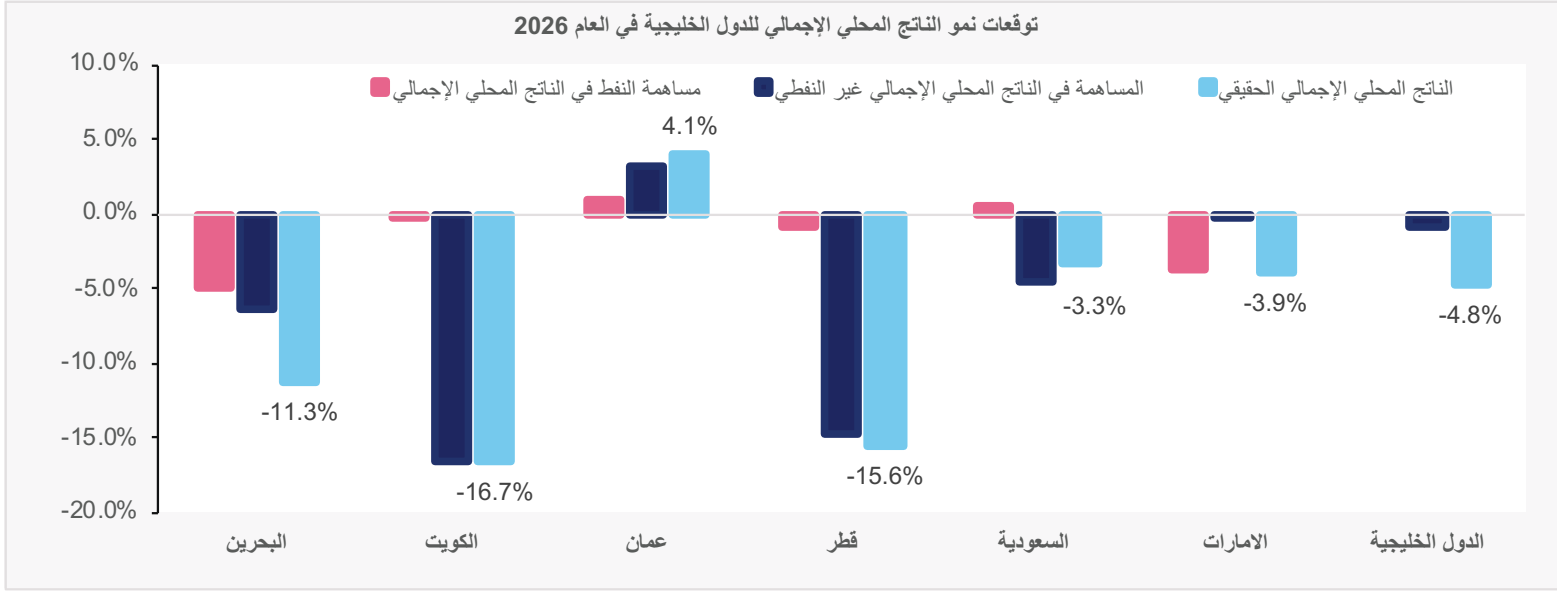
تقرير آفاق الاقتصاد الاقليمي

صندوق النقد الدولي: يُتوقع أن يظل الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي للكويت ثابتاً

معدل النمو غير النفطي في الدول الخليجية يستقر عند 3.8% بحلول 2031

التغير وفقا لصندوق النقد الدولي		توقعات أكتوبر 2026					البلد / المناطق
2027e	2026e	2027e	2026e	2025	2024	2023	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
9.4%	-10.8%	13.9%	-11.3%	3.5%	2.9%	3.9%	البحرين
14.3%	-16.1%	17.1%	-16.7%	2.7%	-1.5%	-1.6%	الكويت
-1.2%	0.6%	2.2%	4.1%	2.4%	1.6%	1.4%	عمان
10.2%	-7.0%	18.8%	-15.6%	1.8%	2.9%	1.5%	قطر
3.4%	-6.4%	7.9%	-3.3%	4.6%	2.6%	0.5%	السعودية
2.4%	-7.0%	7.7%	-3.9%	6.2%	6.6%	4.3%	الامارات
-0.1%	0.9%	4.7%	5.1%	4.4%	2.4%	3.8%	مصر
0.0%	0.0%	3.1%	2.7%	2.8%	2.6%	3.1%	الأردن
0.4%	0.3%	2.0%	2.4%	2.7%	1.7%	0.3%	تونس
-0.3%	-0.4%	4.2%	4.5%	4.9%	4.4%	3.8%	المغرب
4.3%	-6.8%	9.1%	-4.8%	4.5%	2.2%	1.3%	الدول الخليجية
2.2%	-3.1%	7.0%	-2.0%	3.3%	2.8%	2.6%	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المصدر: آفاق الاقتصاد الإقليمي لصندوق النقد الدولي -أكتوبر 2026



المصدر: آفاق الاقتصاد الإقليمي لصندوق النقد الدولي -أكتوبر 2026

المكاسب الناجمة عن ارتفاع الأسعار. فعلى صعيد الأسعار، ارتفع النفط من نحو 65 دولاراً للبرميل في يناير 2026 إلى ما يقارب 118 دولاراً للبرميل في نهاية مارس 2026، ثم تذبذب حول 90 دولاراً للبرميل بعد ذلك، وعاد ليتجاوز 100 دولار للبرميل في سبتمبر 2026، أي بنسبة 50 في المائة فوق مستويات ما قبل الحرب. وقد رفع صندوق النقد الدولي افتراضه لسعر النفط (المتوسط البسيط لخام برنت وخام دبي فاتح وغرب تكساس الوسيط) إلى 95.74 دولاراً للبرميل لعام 2026 و87.39 دولاراً للبرميل لعام 2027، مقابل 82.2 دولاراً و76 دولاراً للبرميل في توقعات أبريل 2026. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، انخفض إنتاج النفط والغاز لدى مصدري منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان وأفغانستان المتأثرين مباشرة من 33 مليون برميل يومياً في فبراير 2026 إلى أدنى مستوى يقارب 19 مليون برميل يومياً في مايو 2026. غير أنه على الرغم من التعافي الجزئي للإنتاج بعد مايو 2026، ولا سيما في العراق والكويت وقطر، ظلّ الإنتاج الإجمالي أدنى بنسبة 30 في المائة من مستويات فبراير 2026 قبل أن ينخفض مجدداً في أغسطس 2026. وقد بلغت خسائر الإمدادات العالمية التراكمية المنسوبة إلى الصراع 1.8 مليار برميل بحلول يوليو 2026، وهو ما يتجاوز

المملكة ليحقق نمواً بنسبة 7.9 في المائة في العام 2027. وبالمثل، سجّل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الإمارات خفضاً بمقدار 700 نقطة أساس، ومن المتوقع أن ينكمش بنسبة 3.9 في المائة في العام 2026 قبل أن يعود إلى النمو بنسبة 7.7 في المائة في العام 2027. وفي المقابل، تبقى سلطنة عُمان الاستثناء، بما يتسق مع رؤية صندوق النقد الدولي في أبريل 2026. فقد أتاح انكشاف السلطنة المحدود على مضيق هرمز زيادة الإنتاج وتسارع النمو في النصف الأول من العام 2026. وتُقدّر توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لسلطنة عُمان لعام 2026 الآن بنسبة 4.1 في المائة، ارتفاعاً من نسبة 3.5 في المائة في توقعات أبريل 2026 (+60 نقطة أساس). غير أن توقعاتها لعام 2027 قد حُفّضت إلى نسبة 2.2 في المائة من نسبة 3.4 في المائة (-120 نقطة أساس)، وذلك لأنّ انتعاش المنطقة مدفوع باستعادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصادات المتأثرة مباشرة وليس بسلطنة عُمان.

النفط والناتج المحلي الإجمالي والإيرادات: خسارة حادة في الأحجام وأسعار مرتفعة

أُعد صندوق النقد الدولي أن الخسارة في الأحجام قد طغت، بالنسبة لمصدري الخليج المتأثرين مباشرة، على

ورد من شركة كامكو إنفسست» تقرير الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي والذي جاء فيه مايلي : تكبّدت اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انتكاسة كبيرة في العام 2026، بعد أن أدّى الصراع بين الولايات المتحدة وإيران إلى تعطيل التعافي الاقتصادي الذي كان يتشكل خلال الشهرين الأولين من العام. وقد كان لإغلاق مضيق هرمز، وتعطّل إنتاج النفط والغاز، والقيود المفروضة على الحركة الجوية، أثر بالغ الشدّة على اقتصادات الدول الخليجية. ويتباين الأثر تبانياً كبيراً من بلد إلى آخر، إذ تواجه البلدان المصدّرة للنفط والمعرّضة مباشرة للاضطرابات تقلباتٍ في النمو أكبر بكثير من تلك التي تواجهها الاقتصادات المستوردة للنفط. ويبرز صندوق النقد الدولي أن الحرب في الشرق الأوسط تفرض صدمة غير متكافئة إلى حد بعيد على المنطقة، بما يضع ضغطاً اقتصادياً بالغ الشدّة على البلدان المشاركة فيها بشكل مباشر. وفي المقابل، أظهر عدد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قدراً أكبر نسبياً من المرونة الاقتصادية. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، من المتوقع الآن أن تسجّل الدول الخليجية نمواً إجمالياً سلبياً في العام 2026، باستثناء سلطنة عُمان وحدها.

وقد تركز خفض توقعات الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة ككل على مصدري النفط الخليجيين المتأثرين مباشرة بالصراع، بما يعكس اضطرابات حادة في قطاع الهيدروكربونات وتدايعاتها على التجارة والخدمات اللوجستية والثقة. ومن المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدول الخليجية بنسبة 4.8 في المائة في العام 2026 قبل أن يعود إلى نمو بنسبة 9.1 في المائة في العام 2027. وفي الوقت نفسه، يُتوقع أيضاً أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للدول الخليجية بنسبة 0.8 في المائة في العام 2026 قبل أن يتعافى بنسبة 4.5 في المائة في العام 2027، في حين يُتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ككل بنسبة 2.0 في المائة في العام 2026، انخفاضاً من توقعات نمو بلغت نسبة 1.1 في المائة في أبريل 2026. ويُعزى هذا التعديل الهبوطي الكبير في الأساس إلى الانخفاض الحاد في إنتاج النفط لدى البلدان المشاركة بشكل مباشر، تلتها اضطرابات في إمدادات الطاقة، الأمر الذي وضع بدوره ضغطاً تصاعدياً إضافياً على أسعار النفط العالمية.

وعلى مستوى البلدان، يتوقع صندوق النقد الدولي أن تسجّل الكويت وقطر انكماشات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسب ثنائية الرقم خلال العام 2026 قبل أن تعودا إلى النمو في العام 2027، بما يعكس انخفاض إنتاج النفط والغاز بنسبة تصل إلى 86 في المائة عند أدنى مستوى له. وقد حصلت الكويت على ثاني أعلى توقعات نمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العام 2027 (نسبة +17.1 في المائة) في الدول الخليجية بعد قطر (نسبة +18.8 في المائة). ومن المتوقع الآن أن ينكمش نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البحرين بنسبة 11.3 في المائة في 2026 مقارنة بالانخفاض المتوقع في أبريل 2026 البالغ نسبة -0.5 في المائة. وقد حُفّضت توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة العربية السعودية في العام 2026 بمقدار 640 نقطة أساس لتصل إلى انخفاض بنسبة 3.3 في المائة. غير أن من المتوقع أن يتعافى اقتصاد

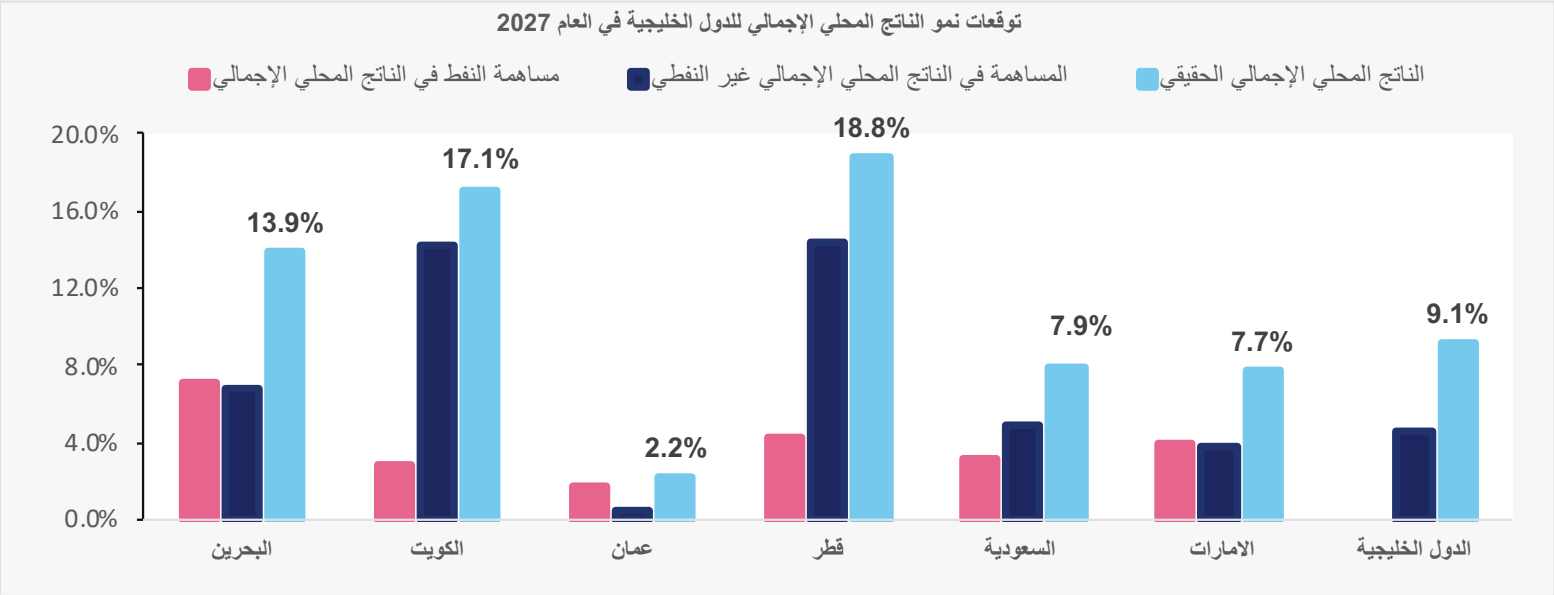


استمرار الصراع الإقليمي يمثل تحدي

يعرقل تعافي الدول الخليجية

الحرب في الشرق الأوسط تفرض صدمة

غير متكافئة على المنطقة



المصدر: آفاق الاقتصاد الإقليمي لصندوق النقد الدولي -أكتوبر

الميزان المالي للحكومة العامة		فعلي			توقعات
		2023	2024	2025e	2026e
		2023	2024	2025e	2026e
النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي					
البحرين	-9.5%	-11.0%	-13.2%	-11.4%	-9.5%
الكويت	28.4%	26.3%	24.5%	15.8%	22.9%
عمان	6.7%	3.3%	0.6%	6.0%	6.4%
قطر	5.5%	0.7%	-1.0%	-2.8%	-0.7%
السعودية	-1.8%	-2.5%	-5.8%	-6.5%	-4.0%
الإمارات	5.8%	6.2%	3.9%	1.5%	4.4%
الدول الخليجية	3.1%	1.8%	0.8%	-2.3%	0.6%
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	0.2%	-1.9%	-3.3%	-5.2%	-2.7%

المصدر: آفاق الاقتصاد الإقليمي لصندوق النقد الدولي -أكتوبر 2026

والعراق، أن تعتمد أساساً على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق.

ارتفاع معتدل في التضخم لدى الدول الخليجية

يتوقع صندوق النقد الدولي أن يرتفع التضخم العام العالمي مؤقتاً إلى نسبة 4.7 في المائة في العام 2026 قبل أن يتراجع إلى نسبة 4.1 في المائة في العام 2027، ويعكس ذلك أساساً ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء. ومن المتوقع أن ترتفع أسعار الغذاء بنسبة 5 في المائة في العام 2026 و نسبة 2.4 في المائة في العام 2027 (أبريل: 6 في المائة و 0.7 في المائة)، مدفوعة بارتفاع تكاليف الطاقة والأسمدة والنقل والتأمين. وقد ارتفعت أسعار القمح وفوسفات ثنائي الأمونيوم بنسبة 25 في المائة منذ أواخر فبراير، في حين انخفضت أسعار اليوريا بنسبة 12 في المائة. وفي الدول الخليجية، حدّت الدعم وضوابط الأسعار وأسعار الصرف الثابتة من انتقال الأثر التضخمي. ومن المتوقع أن يرتفع متوسط التضخم من نسبة 1.7 في المائة في العام 2025 إلى نسبة 2.7 في المائة في العام 2026 و نسبة 2.4 في المائة في العام 2027، وهو أعلى قليلاً من توقعات أبريل، قبل أن يعود إلى نسبة 2 في المائة اعتباراً من العام 2028. وقد ارتفع التضخم العام في البحرين إلى نسبة 3.0 في المائة (يوليو) وفي عُمان إلى نسبة 3.4 في المائة (أغسطس)، في حين ظل التضخم محدوداً في بقية الدول الخليجية. وفيما بين مستوردي النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان وأفغانستان، ارتفع التضخم بأشد وتيرة في مصر (نسبة 14.5 في المائة على أساس سنوي) وباكستان (نسبة 11.1 في المائة على أساس سنوي) حتى أغسطس 2026، مع تأثر مصر أيضاً بانخفاض فعلي في سعر الصرف الاسمي بنحو 6 في المائة. ولا يزال لبنان الأعلى في المجموعة عند نسبة 17 في المائة، في حين تبرز المغرب بأسعار لا تزال في انخفاض. ومن المتوقع أن يتسارع تضخم مستوردي النفط في العام 2026، وإن بوتيرة أقل من المتوقع في أبريل 2026، مع توقع تسجيل مصر تباطؤاً معتدلاً.

والتجارة جراء الاضطرابات الإقليمية. وعلى المدى الأطول، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يستقر معدل النمو غير النفطي في الدول الخليجية عند نسبة 3.8 في المائة بحلول العام 2031، مما يؤكد أهمية مواصلة جهود التنويع الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص.

الأرصدة المالية تنكمش في ظل استمرار ضغوط الحرب

بالنسبة للدول الخليجية، من المتوقع أن ينخفض الرصيد المالي الإجمالي من نسبة 0.8- في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2025 إلى نسبة 2.3- في المائة في العام 2026 على الرغم من الأسعار المرتفعة، بما يعكس فقدان الطاقة الإنتاجية في قطاع الهيدروكربونات، قبل أن ينتعش إلى فائض بنسبة 0.6 في المائة في العام 2027 مع تعافي الأحجام. وبالنسبة لمصدري النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان وأفغانستان ككل، من المتوقع أن يتسع العجز من نسبة 2.9 في المائة إلى نسبة 4.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2026. وبالنسبة لمصدري النفط من خارج الدول الخليجية من نسبة 8.3 في المائة إلى نسبة 10.8 في المائة. وتتباين المواقف المالية داخل الدول الخليجية. فمن المتوقع أن يكون التوجه المالي لعام 2026 تقييداً في البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية وفي العراق، في حين يُتوقع أن تضعف الأوضاع المالية في الإمارات والكويت بسبب ارتفاع الاستثمار لإصلاح الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية جراء الصراع. وأكد صندوق النقد الدولي أن الحافز المالي لعام 2026 يعكس، في بعض الدول الخليجية، انخفاضات كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وليس إجراءات تقديرية جديدة. غير أن البلدان ذات الاحتياجات الكبيرة، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات، يمكنها تخفيف توجهها المالي ضمن إطار متوسط الأجل موثوق، في حين ينبغي للبلدان ذات الاحتياجات المحدودة، مثل البحرين

بكثير صدمة النفط عام 1973 وحرب الخليج عام 1990.

هذا ولم يفصح صندوق النقد الدولي عن أرقام الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي لكل دولة من الدول الخليجية على حدة، لكننا قمنا بتقدير البيانات الواردة أدناه استناداً إلى الشكل 1.14 في تقرير الصندوق. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي للمملكة العربية السعودية بنسبة طفيفة تبلغ نسبة 0.6 في المائة في العام 2026، بينما يُتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للمملكة بنحو 4.6 في المائة خلال الفترة نفسها. وعلاوة على ذلك، يتوقع الصندوق تحسن الناتج المحلي الإجمالي النفطي للمملكة في العام 2027، مع نمو يقارب نسبة 3.1 في المائة، في حين يُتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نمواً بنسبة 4.9 في المائة في العام ذاته. أما في الإمارات، فمن المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي بنسبة 3.8 في المائة في العام 2026، بينما يُتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي انكماشاً طفيفاً جداً خلال العام نفسه. وفي المقابل، من المتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي للإمارات انتعاشاً أقوى في العام 2027، بنمو يقارب نسبة 3.9 في المائة، وهو معدل يتجاوز نسبة النمو المتوقعة للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي البالغة نسبة 3.8 في المائة خلال الفترة ذاتها. وفي البحرين، يُتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي انكماشاً بنسبة 5 في المائة في العام 2026، وهو الانكماش الأكبر بين الدول الخليجية، قبل أن يعود ليسجل نمواً بنسبة 7 في المائة في العام 2027، وهو أيضاً المعدل الأعلى بين الدول الخليجية. وبالمثل، يُتوقع أن يظل الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي للكويت ثابتاً تقريباً مع تسجيل تراجع طفيف في العام 2026، في حين يُتوقع أن يشهد ناتجها المحلي الإجمالي غير النفطي انكماشاً حاداً بنسبة 16.7 في المائة خلال الفترة نفسها. ومن ناحية أخرى، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي للكويت نمواً قوياً بنسبة مزدوجة تبلغ نسبة 14.2 في المائة في العام 2027، مقارنة بنمو بنسبة 2.9 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي خلال العام ذاته

فيما يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لدولة قطر بنسبة 14.7 في المائة في العام 2026، قبل أن يعود ليسجل نمواً يقارب نسبة 14.4 في المائة في العام 2027. وفي الوقت ذاته، يُتوقع أن تسجل سلطنة عُمان نمواً بنسبة 3.2 في المائة في ناتجها المحلي الإجمالي غير النفطي خلال عام 2026، وهو المعدل الأعلى بين الدول الخليجية، إلى جانب نمو بنسبة 0.9 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي خلال الفترة نفسها. وبشكل عام، من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي للدول الخليجية بنسبة 0.8 في المائة في العام 2026، قبل أن يعاود النمو بنسبة 4.5 في المائة في العام 2027.

ويتركز الضعف في الناتج المحلي الإجمالي العام للدول الخليجية بشكل رئيسي في قطاع الهيدروكربونات. ومن المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 0.8 في المائة فقط في العام 2026، وهو أداء أفضل بكثير من الانكماش بنسبة في المائة في الناتج المحلي الإجمالي العام، قبل أن يتعافى محققاً نمواً بنسبة 4.5 في المائة في العام 2027. ويبرز هذا الأمر المرونة النسبية للاقتصادات المحلية وفوائد التنويع الاقتصادي. ومع ذلك، فقد تأثرت قطاعات السياحة والنقل والخدمات اللوجستية



تقرير البنك الوطني عن أسواق النقد

الضبابية المحيطة بالذكاء الاصطناعي تعزز الطلب على استثمارات الملاذ الآمن

التعليق على أداء الأسواق

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني : اتجهت الأسواق العالمية خلال الأسبوع الماضي نحو تجنب المخاطر في ظل تصاعد المخاوف بشأن استدامة استثمارات الذكاء الاصطناعي، واستمرار التوترات في منطقة الشرق الأوسط، وتزايد الضغوط التضخمية. وفي الولايات المتحدة، تراجعت عائدات سندات الخزانة الأمريكية بالتزامن مع الموجة البيعية التي شهدتها أسهم شركات التكنولوجيا، إذ انخفضت العائدات على السندات لأجل 10 أعوام إلى أقل من 5%، فيما استقرت العائدات على السندات لأجل عامين بالقرب من 4.66%. وظل النشاط الاقتصادي قوياً، مع ارتفاع مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 57.6 نقطة وتراجع طلبات إعانة البطالة الأولية إلى 194 ألف طلب، في حين أدى اشتداد الضغوط السعريّة إلى تعقيد آفاق السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي. وأنهى مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع عند مستوى 101.810 (-0.03%). وفي كندا، تسارع معدل التضخم الكلي إلى 3.1% على أساس سنوي، فيما أتاح تراجع مؤشرات التضخم الأساسي لبنك كندا قدرًا من المرونة في إدارة السياسة النقدية، وسط استمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بالتجارة وضعف سوق العمل. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الدولار الكندي عند مستوى 1.4003 (-0.99%). وفي أوروبا، تراجع مؤشر مديري المشتريات المركب في منطقة اليورو إلى 51.9 نقطة، فيما أدى ضعف الاقتصاد الفرنسي وتزايد المخاوف المالية إلى اتساع فارق العائد على السندات لأجل 10 أعوام بين فرنسا وألمانيا إلى 178 نقطة أساس، مع ارتفاع عائدات السندات الفرنسية إلى 5.14%. وأنهى اليورو تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.1202 (-0.33%). وفي المملكة المتحدة، تسارع معدل التضخم إلى 3.5% على أساس سنوي، بما زاد من تعقيد آفاق السياسة النقدية لبنك إنجلترا. وتراجعت مبيعات التجزئة بنسبة 0.4% على أساس شهري، على الرغم من ارتفاع مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 53.1 نقطة. وأنهى الجنيه الإسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3374 (+0.35%). وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ارتفع معدل التضخم الأساسي في اليابان إلى 2.1% على أساس سنوي، بما أبقى احتمالات مواصلة بنك اليابان إعادة السياسة النقدية إلى مستوياتها الطبيعية محط اهتمام الأسواق. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الين الياباني عند مستوى 156.87 (-0.73%). وفي الصين، نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.5% على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام، إلا أن ضعف الاستهلاك ظل مصدر قلق. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام اليوان الصيني المتداول خارج البر الرئيسي عند مستوى 6.6690 (-0.26%). وفي أستراليا، عززت تصريحات بنك الاحتياطي الأسترالي التي اتسمت بالتشدد توقعات رفع أسعار الفائدة، فيما تباطأ معدل التضخم في نيوزيلندا إلى 3.7% على أساس سنوي، مع استمرار تعرضه لضغوط ارتفاع أسعار الطاقة. وأنهى كل من الدولار الأسترالي والدولار النيوزيلندي تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.7036 (+1.30%) و0.5699 (+0.83%) على التوالي. وفي أسواق السلع، تلقت أسعار النفط دعماً من المخاطر الجيوسياسية، لينتهي مزيج خام برنت تداولات الأسبوع عند مستوى 116.72 دولار أمريكي للبرميل، فيما تراجعت أسعار الذهب إلى أقل من 4,000 دولار أمريكي للأونصة تحت وطأة ضغوط السيولة. وفي أسواق الدخل الثابت، بلغ فارق العائد بين سندات الخزانة الأمريكية لأجل عامين و10 أعوام، ونظيرتها لأجل خمسة أعوام و30 عاماً، مستوى 30.845 (-5.395) نقطة أساس و51.402 (-3.686) نقطة أساس، على التوالي. وبصفة عامة، ظلت



طلب واشتداد الضغوط السعريّة واصل النشاط الاقتصادي الأمريكي إظهار مرونته خلال شهر أكتوبر، بالتزامن مع تصاعد الضغوط التضخمية. وتراجعت القراءة الأولية لمؤشر مديري المشتريات المركب الصادر عن مؤسسة ستاندرد آند بورز جلوبال إلى 57.6 نقطة، مسجلة ثاني أعلى مستوى لها منذ العام 2022، مع نمو الطلبات الجديدة بأسرع وتيرة في أربعة أعوام ونصف العام، واستمرار قوة مستويات التوظيف. وارتفعت أسعار البيع بأسرع وتيرة منذ أكثر من أربعة أعوام، في ظل زيادة تكاليف الطاقة والنقل والمواد الخام. وأظهرت بيانات سوق العمل قوة مماثلة، إذ تراجعت طلبات إعانة البطالة الأولية بمقدار 6 آلاف طلب إلى 194 ألف طلب، مسجلة أدنى مستوياتها في ثلاثة أشهر، فيما انخفض متوسط الطلبات لأربعة أسابيع إلى 197.75 ألف طلب، وهو أدنى مستوى يسجله منذ العام 2022. وفي الوقت ذاته، تم تعديل قراءة مؤشر ثقة المستهلك الصادر عن جامعة ميتشيجان ورفعها إلى 48.0 نقطة، فيما استقرت توقعات التضخم للعام المقبل عند 4.7%. وبصفة عامة، تؤكد مرونة النشاط الاقتصادي واستمرار الضغوط السعريّة المرتفعة صعوبة البيئة التي تواجه مجلس الاحتياطي الفيدرالي في تحديد توجهات السياسة النقدية.

تسارع معدل التضخم في كندا إلى 3.1% على أساس سنوي في سبتمبر مع تراجع مؤشرات التضخم الأساسي إلى 1.8%

تسارع معدل التضخم السنوي في كندا إلى 3.1% في سبتمبر، مقابل 3.0% في أغسطس، إلا أنه ظل أقل من توقعات الاقتصاديين البالغة 3.2%، في ظل ارتفاع أسعار البنزين بنسبة 27.8% على أساس سنوي. إلا أنه على الرغم من ذلك، اعتدلت الضغوط السعريّة الأساسية، إذ تراجع مقياس التضخم الأساسي وفق الوسيط والمتوسط المقطع لبنك كندا إلى 1.9% و1.8%، على التوالي، فيما استقر معدل التضخم الذي يستثني أسعار الغذاء والطاقة عند 2.1%.

الأسواق تتأرجح بين الضغوط التضخمية الناجمة عن ارتفاع أسعار الطاقة وتباين مؤشرات النمو الاقتصادي، ما ساهم في استمرار التقلبات الحادة في أسواق العملات والسندات والأسهم.

الولايات المتحدة وكندا

انتعاش سندات الخزانة الأمريكية مع تراجع العائدات على السندات لأجل 10 أعوام إلى أقل من 5% وانخفاض مؤشر ناسداك 100

استعادت سندات الخزانة الأمريكية جاذبيتها التقليدية باعتبارها من أصول الملاذ الآمن، في ظل تزايد المخاوف بشأن عوائد الاستثمارات في الذكاء الاصطناعي، ما أدى إلى انتشار موجة بيعية واسعة النطاق طالت أسهم شركات التكنولوجيا. وتراجع مؤشر ناسداك 100 بنسبة 2.9% يوم الخميس، فيما خسر مؤشر فيلادلفيا لأشباه الموصلات نسبة 6.7% من قيمته، ما دفع المستثمرين إلى التحول نحو السندات الحكومية وسط تصاعد المخاوف بشأن آفاق النمو الاقتصادي. وانخفضت عائدات سندات الخزانة الأمريكية لأجل 10 أعوام إلى أقل من 5%، لتصل إلى نحو 4.97%، فيما تراجعت عائدات السندات الأقصر أجلاً بما يصل إلى 20 نقطة أساس. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار مزيج خام برنت إلى أكثر من 116 دولاراً أمريكياً للبرميل، في ظل تصاعد التوترات في الشرق الأوسط، بدأت الأسواق تنظر بصورة متزايدة إلى ارتفاع تكاليف الطاقة باعتباره تهديداً للنمو الاقتصادي، وليس مجرد مصدر لمخاطر التضخم. ونتيجة لذلك، تراجعت احتمالات رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بحلول نهاية العام إلى 90%، بما يعكس إعادة تقييم الأسواق للمخاطر الناجمة عن استمرار الضغوط التضخمية في مقابل تزايد المخاطر السلبية المحيطة بآفاق النمو الاقتصادي. وأنهى مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 101.810.

تراجع مؤشر مديري المشتريات المركب الأمريكي إلى 57.6 نقطة مع انخفاض طلبات إعانة البطالة إلى 194 ألف



ارتفاع أسعار النفط تعمق مخاطر التضخم

وتعقد مهمة البنوك المركزية



وارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة 0.1% على أساس شهري، فيما تراجعت نسبة مكونات مؤشر أسعار المستهلكين التي تسجل زيادات تبلغ 3% أو أكثر إلى 29.2% مقابل 34.2%. كما ساهم تباطؤ تضخم أسعار المواد الغذائية في تخفيف الضغوط على المستهلكين، مع ارتفاع الأسعار بنسبة 1.7% على أساس سنوي. وتمنح هذه التطورات بنك كندا قدرًا من المرونة قبيل قراره بشأن السياسة النقدية المقرر في 28 أكتوبر، إلا أن ارتفاع تكاليف الطاقة وتزايد توقعات التضخم والتوترات التجارية مع الولايات المتحدة ما تزال تعقد آفاق السياسة النقدية. وفي الوقت ذاته، تراجعت مستويات التوظيف بمقدار 41.2 ألف وظيفة منذ ديسمبر 2025، بما يسلط الضوء على مواطن الضعف الكامنة في الاقتصاد الكندي. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الدولار الكندي عند مستوى 1.4003.

أوروبا والمملكة المتحدة

اتساع فارق العائد على السندات لأجل 10 أعوام بين فرنسا وألمانيا إلى 178 نقطة أساس مع ارتفاع عائدات السندات الفرنسية إلى 5.14%

تعرضت أسواق السندات السيادية الفرنسية لضغوط متجددة، في ظل تزايد حالة عدم اليقين السياسي والمخاوف المالية وتدهور معنويات المستثمرين تجاه المخاطر، ما أدى إلى تكثيف عمليات البيع. واتسع فارق العائد بين السندات الحكومية الفرنسية والألمانية لأجل 10 أعوام بما يصل إلى 19 نقطة أساس ليلبلغ 178 نقطة أساس، مسجلًا أعلى مستوياته منذ أواخر العام 2011. وارتفع العائد على السندات الفرنسية لأجل 10 أعوام إلى 5.14%، وهو أعلى مستوى يسجله منذ العام 2002، فيما صعدت عائدات السندات لأجل عامين بمقدار 11 نقطة أساس إلى 3.86%. كما تراجع مؤشر الأسهم الفرنسي كاك 40 بنسبة 2.19% خلال الأسبوع، بما يعكس اتساع نطاق المخاوف بشأن الآفاق الاقتصادية والسياسية لفرنسا قبيل الانتخابات الرئاسية المقررة العام المقبل. وساهم ارتفاع أسعار الطاقة ومحدودية السيولة في الأسواق وتصفية مراكز تجارة الفائدة القائمة على الرافعة المالية في تفاقم موجة البيع. وعلى الرغم من أن آليات الحماية المالية في أوروبا أصبحت أقوى مما كانت عليه خلال أزمة الديون السيادية، إلا أن استمرار تدهور الأوضاع قد يؤدي إلى امتداد الضغوط إلى أسواق السندات الأخرى في منطقة اليورو، ويزيد من تعقيد قرارات السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي. وأنهى اليورو تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.1202.

تراجع مؤشر مديري المشتريات المركب في منطقة اليورو إلى 51.9 نقطة مع انكماش النشاط الاقتصادي في فرنسا عند 48.4 نقطة وتباطئه في ألمانيا إلى 52.8 نقطة

تباطأ نمو نشاط القطاع الخاص في منطقة اليورو خلال شهر أكتوبر، إذ تراجع مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 51.9 نقطة مقابل 53.1 نقطة في سبتمبر، مسجلًا أدنى مستوياته منذ يونيو. وساهم ارتفاع تكاليف الطاقة والنقل في اشتداد الضغوط التضخمية، فيما تراجعت ثقة الشركات إلى أدنى مستوياتها في خمسة أشهر، وكاد نمو التوظيف أن يتوقف. وفي ألمانيا، انخفض مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 52.8 نقطة من 53.8 نقطة، مسجلًا الشهر الرابع على التوالي ضمن نطاق التوسع، على الرغم من استمرار النمو المحدود للأعمال الجديدة. وفي المقابل، شهد النشاط الاقتصادي في فرنسا تدهورًا أكثر حدة، إذ تراجع مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 48.4 نقطة مقابل قراءته السابقة البالغة 51.1 نقطة، بما يشير إلى عودة النشاط إلى نطاق الانكماش في ظل حالة عدم اليقين السياسي والضغوط المالية وتشديد الأوضاع التمويلية. وانخفض مؤشر نشاط قطاع الخدمات الفرنسي إلى 48.4 نقطة، فيما تراجع مؤشر قطاع التصنيع إلى 49.3 نقطة. وعلى الرغم من ارتفاع طلبات التصدير للشهر الثالث على التوالي في منطقة اليورو، فإن ضعف الطلب المحلي واستمرار ضغوط التكاليف يزيدان من تعقيد آفاق السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي قبيل

ارتفاع أسعار المواد الغذائية والفنادق والمياه في استمرار الضغوط التضخمية، إلا أن إجراءات تخفيف الضرائب المفروضة على البنزين وانخفاض أسعار الأرز بنسبة 20% على أساس سنوي ساهما في الحد من حدة هذه الضغوط جزئيًا. وعززت البيانات التوقعات بمواصلة بنك اليابان إعادة السياسة النقدية إلى مستوياتها الطبيعية، إذ تشير تسعيرات أسواق المبادلات إلى احتمال يبلغ نحو 75% لإقرار رفع أسعار الفائدة مرة أخرى بحلول نهاية العام. وارتفع الين الياباني أمام الدولار الأمريكي إلى أعلى مستوياته في شهر، مع تزايد الطلب على أصول الملاذ الآمن وسط التقلبات التي شهدتها أسواق الأسهم العالمية. ومع ذلك، فإن اعتماد اليابان على واردات الطاقة والمواد الغذائية يجعل آفاق التضخم عرضة لتداعيات تصاعد التوترات في الشرق الأوسط وارتفاع أسعار السلع الأساسية. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الين الياباني عند مستوى 156.87.

تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين إلى 4.5% على أساس سنوي في الربع الثالث من العام مع ارتفاع الإنتاج الصناعي بنسبة 5.5%

نما الاقتصاد الصيني بنسبة 4.5% على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام، متسارعًا من 4.3% في الربع الثاني، ليرتفع معدل النمو خلال الأشهر التسعة الأولى من العام إلى 4.6%، ضمن النطاق السنوي المستهدف للحكومة الصينية البالغ 5.0%-4.5%. وارتفع الإنتاج الصناعي بنسبة 5.5% على أساس سنوي في سبتمبر، مسجلًا أقوى وتيرة نمو في ستة أشهر، بدعم من قطاع التصنيع والصادرات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. إلا أن مبيعات التجزئة ارتفعت بنسبة 1.1% فقط، بما يعكس استمرار ضعف الاستهلاك المحلي في ظل التراجع الممتد في القطاع العقاري وفتور أوضاع سوق العمل. كما ظلت استثمارات البنية التحتية تواجه ضغوطًا، على الرغم من تسارع وتيرة إصدار سندات الحكومات المحلية وتقديم دعم مالي مستهدف. ومع تزايد اعتماد النمو الاقتصادي على الطلب الخارجي والاستثمارات المرتبطة بالتكنولوجيا، تشكل التوترات التجارية وضعف الطلب العالمي مخاطر كبيرة على آفاق النمو. ومن المتوقع أن يواصل صناع السياسة الاقتصادية العمل بتدابير التحفيز الحالية، مع الحد من اتخاذ إجراءات تيسير إضافية، في ظل تحول الاهتمام بصورة متزايدة نحو آفاق النمو الاقتصادي للعام 2027. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام اليوان الصيني عند مستوى 6.6690.

قراره المقرر في 29 أكتوبر.

تسارع معدل التضخم في المملكة المتحدة إلى 3.5% على أساس سنوي مع ارتفاع مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 53.1 نقطة في أكتوبر

تسارع معدل التضخم في المملكة المتحدة إلى 3.5% على أساس سنوي في سبتمبر، مقابل 3.1% في أغسطس، مسجلًا أعلى مستوياته في 11 شهرًا، في ظل ارتفاع أسعار البنزين والديزل وزيادة الضغوط على تكاليف معيشة الأسر. وارتفع معدل تضخم قطاع الخدمات إلى 3.7%، فيما تسارع نمو أسعار مدخلات المنتجين إلى 8.3% على أساس سنوي. كما ارتفع متوسط الأجور باستثناء المكافآت بنسبة 3.7% على أساس سنوي خلال الأشهر الثلاثة المنتهية في أغسطس، فيما تراجع معدل البطالة إلى 4.7%. إلا أن مبيعات التجزئة انخفضت بنسبة 0.4% على أساس شهري في سبتمبر، متجاوزة التوقعات التي أشارت إلى تراجع بنسبة 0.1%، بما يعكس ظهور مؤشرات على ضعف الإنفاق الاستهلاكي. وفي المقابل، ارتفع مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 53.1 نقطة في أكتوبر، مقابل 52.0 نقطة، مسجلًا أعلى قراءة له منذ فبراير، بدعم من نمو الطلبات الجديدة وزيادة إنتاج قطاع التصنيع والطلب على التكنولوجيا المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. وعززت قوة النشاط الاقتصادي واستمرار الضغوط التضخمية التوقعات بأن يرفع بنك إنجلترا أسعار الفائدة في 5 نوفمبر، إذ تشير تسعيرات أسواق المبادلات حاليًا إلى احتمال بنسبة 95% لإقرار زيادة بمقدار 25 نقطة أساس، في حين يلقي ضعف الطلب على التجزئة وارتفاع تكاليف الطاقة للأسر بظلالهما على آفاق النمو الاقتصادي. وأنهى الجنيه الاسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3374.

آسيا والمحيط الهادئ

ارتفاع التضخم الأساسي في اليابان إلى 2.1% على أساس سنوي في سبتمبر متجاوزًا المستوى المستهدف لبنك اليابان البالغ 2%

ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي في اليابان، الذي يستثني أسعار الغذاء الطازج، بنسبة 2.1% على أساس سنوي في سبتمبر، متجاوزًا المستوى المستهدف لبنك اليابان البالغ 2% للمرة الأولى هذا العام. كما تسارع معدل التضخم الأساسي الذي يستثني أسعار الغذاء الطازج والطاقة إلى 2.4%، فيما ارتفعت أسعار الخدمات بنسبة 1.5% على أساس سنوي، مسجلة أسرع وتيرة نمو منذ مارس. وساهم

ليرتفع رصيده العالمي إلى 15 جائزة

مشروع أم الهيمن لمعالجة مياه الصرف الصحي يفوز بأربع جوائز دولية في موسم واحد



الوزير الجاهمة وبشار الدوب في جناح بوبيان بالمعرض

مقرها لندن، وتكرّم جوائزها السنوية المؤسسات التي تُظهر التميّز والابتكار والريادة في قطاعاتها.

ويُعد هذا التكريم المزدوج تأييداً مباشراً لهيكل مشروع أم الهيمن ذاته، وهو صفقة رائدة بموجب قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم 116 لسنة 2014، جمعت الهيئة العامة للاستثمار وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومستثمرين استراتيجيين من القطاع الخاص ومقرضين دوليين، لتنفيذ واحدة من أكبر منشآت معالجة مياه الصرف الصحي بنظام الشراكة في المنطقة.

وقال بخيت شبيب الرشيد، رئيس مجلس إدارة الشركة:

”تمثل هذه الجوائز الدولية الأربع تكريماً لرؤية دولة الكويت وللثقة التي أولاها مساهموننا، الهيئة العامة للاستثمار وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وشركاؤنا الاستراتيجيين من القطاع الخاص، لنموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص. فقد وُلد مشروع أم الهيمن مشروعاً وطنياً لحماية الصحة العامة والبيئة للأجيال القادمة، ولإثبات قدرة الكويت على تنفيذ بنية تحتية بأعلى المعايير الدولية. وباسم مجلس الإدارة، أتقدم بالتهنئة إلى إدارة شركة المشروع وموظفيها، وإلى شركائنا في وزارة الأشغال العامة، وإلى المقرضين

كوالالمبور

وخلال حفل ختامي أقيم في فندق إنتركونتيننتال كوالالمبور في ماليزيا بتاريخ 15 أكتوبر 2026، تسلمت الشركة جائزتين دوليتين:

جائزة أفضل تميّز في معالجة المياه – الكويت

جائزة أفضل بنية تحتية مستدامة للمياه – الكويت وتكرّم «جوائز المياه الآسيوية»، التي تنظمها «آسيان باور» ومجموعة «شارلتون ميديا» (Charl-ton Media Group) في سنغافورة، أبرز مشاريع المياه والصرف الصحي وتقنياتها ومبادراتها في آسيا والشرق الأوسط. وتسلم الجائزتين على المنصة السيد حسن ف. شودري، الرئيس التنفيذي بالإدارة للشركة، إلى جانب السيد فهد الزمانان، مدير الإدارة في فريق الشركة، وذلك في حفل حضره كبار ممثلي شركات المرافق والمطورين ومزودي التكنولوجيا من مختلف أنحاء المنطقة.

جائزتان في «جوائز التمويل الدولية 2026» – فئة المرافق والطاقة

وفي سبتمبر 2026، منحت مجلة «إنترناشيونال فاينانس» الشركة جائزتين في فئة المرافق والطاقة: أفضل مشروع بنية تحتية بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)

أفضل مشروع لمعالجة مياه الصرف الصحي و«إنترناشيونال فاينانس» مجلة أعمال ومال

حصلت شركة أم الهيمن لمعالجة مياه الصرف الصحي ش.م.ك.ع. (UAHPC)، شركة المشروع القائمة على أكبر منشأة لمعالجة مياه الصرف الصحي في الكويت بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، على أربع جوائز دولية مرموقة من جهتين مانحتين مستقلتين ومعترف بهما عالمياً، هما: «جوائز المياه الآسيوية 2026» التي تنظمها مجلة «آسيان باور» (Asian Power)، و«جوائز التمويل الدولية 2026» التي تنظمها مجلة «إنترناشيونال فاينانس» (International Finance Magazine).

وبهذه الجوائز الأربع يرتفع إجمالي ما حصده مشروع أم الهيمن منذ انطلاقه إلى خمس عشرة جائزة، في رقم قياسي لم يحققه أي مشروع بنية تحتية آخر في الكويت، وفي دلالة واضحة على أن نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دولة الكويت يحقق نتائج بمستوى عالمي.

ويحتفي هذا التكريم بمنشأة ستخدم نحو 1.7 مليون نسمة في جنوب الكويت بطاقة معالجة تبلغ 500 ألف متر مكعب يومياً، لتحوّل مياه الصرف الصحي إلى مورد استراتيجي لأغراض الري والتجميل الزراعي، مع حماية البيئة البحرية والصحراوية في الكويت.

جائزتان في «جوائز المياه الآسيوية 2026» –

المشروع الرائد للشراكة بين القطاعين العام والخاص في الكويت يحظى بتكريم «جوائز المياه الآسيوية 2026» في كوالالمبور و«جوائز التمويل الدولية 2026»

تقدير متواصل يضع الكويت في طليعة البنية التحتية المستدامة للمياه على مستوى العالم



ونقل الملكية (BOT) والتصميم والبناء والتشغيل (DBO). ويضم مساهمو الشركة الهيئة العامة للاستثمار (KIA) وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (KAPP) نيابة عن دولة الكويت، إلى جانب المستثمرين الاستراتيجيين من القطاع الخاص: شركة الاستشارات المالية القابضة ش.م.ك.ع. (الكويت) وشركة WTE Wassertech- nik GmbH (ألمانيا). وستخدم المحطة نحو 1.7 مليون نسمة في جنوب الكويت بطاقة معالجة تبلغ 500 ألف متر مكعب يوميًا، منتجة مياهًا معالجة عالية الجودة لإعادة الاستخدام، ومساهمة في «رؤية الكويت 2035» وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

شركة أم الهيمن لمعالجة مياه الصرف الصحي ش.م.ك.ع. (UAHPC) هي شركة المشروع المؤسّسة بموجب قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الكويت رقم 116 لسنة 2014، لتصميم وتنفيذ وتمويل وتشغيل وصيانة محطة أم الهيمن لمعالجة مياه الصرف الصحي وشبكات النقل المرتبطة بها وخزانات المياه المعالجة، بموجب اتفاقية طويلة الأجل مع وزارة الأشغال العامة بصفقتها المشتري. وتبلغ قيمة المشروع نحو 644 مليون دينار كويتي (2.1 مليار دولار أمريكي)، وهو من أكبر مشاريع معالجة مياه الصرف الصحي بنظام الشراكة في المنطقة، وقد صُمم وفق حزمة تجمع بين نظامي البناء والتشغيل

وكل مقاول ومهندس أسهم في هذا الإنجاز. هذا النجاح هو نجاح للكويت.” وقال حسن ف. شودري، الرئيس التنفيذي بالإدارة والمدير المالي للشركة: “يشرفنا ويسعدنا مرة أخرى أن نعود إلى الكويت بأربع جوائز دولية جديدة خلال عام 2026. وتعكس هذه الجوائز رؤية دولة الكويت في إنجاز واحدة من أكبر منشآت معالجة مياه الصرف الصحي بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المنطقة، كما تعكس تفاني مساهميننا ومقرضينا وشركائنا وفريق شركة مشروع أم الهيمن الذي أخرجها إلى النور. ومن خلال خدمة نحو 1.7 مليون نسمة بطاقة معالجة تبلغ 500 ألف متر مكعب يوميًا، يُعد أم الهيمن ركيزة أساسية في «رؤية الكويت 2035» وهدفها في بناء اقتصاد مستدام ومتنوع قائم على بنية تحتية عالمية المستوى. وبذلك يوائم المشروع الطموحات الوطنية للكويت مع أجندة الأمم المتحدة 2030، مسهمًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة عبر المياه النظيفة والبنية التحتية القادرة على الصمود وحماية البيئة والشراكة الفعالة بين القطاعين العام والخاص. ويعزز هذا التكريم التزامنا بالتميز التشغيلي والشفافية وتحقيق قيمة طويلة الأمد للكويت ولجميع أصحاب المصلحة. إن حصولنا على خمس عشرة جائزة حتى اليوم ليس من قبيل الصدفة، بل هو ثمرة التميز التشغيلي والحوكمة الشفافة والتركيز الدؤوب على تحقيق قيمة طويلة الأمد للكويت ولجميع أصحاب المصلحة. وتزيدنا هذه الجوائز عزيمًا على مواصلة رفع المعايير.”

جهد جماعي وراء إنجاز وطني

تعكس هذه الجوائز أداء المشروع والتزام الفرق وأصحاب المصلحة العاملين عليه، بقيادة الرئيس التنفيذي بالإدارة السيد حسن ف. شودري ورئيس الشؤون الفنية الدكتور عمير فاروق. ويواصل الفريق، إلى جانب الإدارة التنفيذية للشركة، قيادة المشروع نحو مرحلته النهائية، مع التمسك بأرفع معايير البيئة والسلامة والحوكمة المطلوبة من شركة تستعد للإدراج في بورصة الكويت.

وبهذه التكريات الأربعة، يكون مشروع أم الهيمن قد نال 15 جائزة من هيئات دولية وإقليمية منذ انطلاقه، من بينها جائزتا «مشروع البنية التحتية للعام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» و«مشروع الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للعام» من «جوائز مشاريع ميد» (MEED Projects Awards). ولا يزال المشروع يُستشهد به نموذجًا لكيفية تنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص للبنية التحتية الحيوية بكفاءة وشفافية واستدامة.

نبذة عن شركة أم الهيمن لمعالجة مياه الصرف الصحي ش.م.ك.ع.

على هامش النسخة العشرين من قمة Telecom Review التي استضافتها دبي

«زين الكويت» تحصد جائزتي «أفضل ابتكارات الأعمال» و«أفضل تجارب الشبكات» بتقنيات 5G-Advanced

عزّزت مجموعة زين سجل إنجازاتها في الابتكارات التكنولوجية بحصد 4 جوائز دولية خلال قمة Telecom Review في دبي، في تأكيد جديد على ريادتها في تطوير البنية التحتية الرقمية على مستوى أسواق المنطقة.

وتصدرت زين الكويت هذه الإنجازات بعد تتويجها بجائزتي «أفضل ابتكارات الأعمال بتقنيات الجيل الخامس المتقدم (5G-Advanced)» و«أفضل تجارب شبكات الجيل الخامس المتقدم (5G-Advanced)»، في تقدير يعكس نجاحها في توظيف أحدث تقنيات الاتصالات لتحويل الإمكانيات المتقدمة لشبكتها إلى حلول رقمية مبتكرة وتجارب اتصال استثنائية تُحدث أثراً ملموساً في حياة العملاء اليومية، ودعمها لقطاع الأعمال عبر ابتكارات نوعية تعزز الكفاءة والإنتاجية وتواكب متطلبات الاقتصاد الرقمي.

وأوضحت زين أن هذا التقدير الدولي يُجسد المكانة الريادية التي رسختها زين الكويت في تبني وتطوير تقنيات الجيل الخامس المتقدم، من خلال الاستثمار المستمر في البنية التحتية الرقمية وتقديم خدمات متطورة ترتقي بتجربة المستخدم وتدعم مسيرة التحول الرقمي في دولة الكويت.

وكشفت المجموعة أن الإنجازات التي حققتها امتدت لتشمل زين الأردن التي فازت بجائزة «أفضل تطبيقات التحول الرقمي» تقديراً لنجاحها في تطوير حلول وخدمات رقمية مبتكرة دعمت رحلة التحول الرقمي لعملائها ومختلف القطاعات، فيما حصدت شركة «زين-عُمانتل الدولية (ZOI)» جائزة «أفضل حلول الكابلات البحرية» تكريماً لدورها البارز في تعزيز منظومة الربط الدولي وتطوير حلول الاتصالات والبنية التحتية العابرة للحدود.

وأكدت زين أن هذه الجوائز تعكس اتساع نطاق الابتكار والتميز عبر عمليات مجموعة زين واستثماراتها المختلفة، بدءاً من تطوير تجارب العملاء وتطبيقات التحول الرقمي، مروراً بتمكين قطاع الأعمال بأحدث التقنيات، وصولاً إلى تعزيز منظومات الربط الدولي وتوسيع البنية التحتية الرقمية التي تدعم النمو الاقتصادي والتكنولوجي في المنطقة.

وتعليقاً على إنجازات زين الكويت، قال الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا في زين الكويت دعيح العود: «يُجسّد هذا التكريم التزام زين الكويت الراسخ بالتميز في أداء الشبكة، وحرصنا المستمر على تقديم تجارب اتصال عالية الجودة والموثوقية لعملائنا، فنحن نؤمن بأن الريادة الحقيقية في عالم الشبكات لا تقتصر على تحقيق سرعات قياسية أو تقديم أحدث التقنيات فحسب، بل تكمن في قدرتنا على توظيف هذه التطوّرات لإحداث فارق ملموس في حياة الأفراد، والارتقاء بتجاربهم في التواصل والعمل والتفاعل مع العالم الرقمي».

وأضاف: «ما يمنح هذا التكريم أهمية خاصة هو أنه يحتفي بجانبيين أساسيين في مسيرتنا مع تقنيات الجيل الخامس المتقدم، وهما تجربة العملاء والابتكار في قطاع الأعمال، فنحن نعمل على بناء شبكة لا تكفي بتقديم تجارب رقمية استثنائية في الحياة اليومية، بل تفتح أيضاً



دعيح العود يتسلم جوايز زين الكويت خلال الحفل في دبي



العود مشاركاً في إحدى الجلسات النقاشية

التفنيذ للشبكات عمار بوعلي في جلسة نقاشية بعنوان «بناء المرونة الرقمية: تعزيز البنية التحتية الحيوية»، تناولت المخاطر والتحديات الرقمية الناشئة، وأهمية الانتقال من معالجة الأزمات بعد وقوعها إلى تبني نهج استباقي يعزز جاهزية الشبكات وقدرتها على مواجهة التحديات، إلى جانب تطوير بنية تحتية رقمية أكثر أماناً وموثوقية واستدامة.

وعكست هذه المشاركة التزام زين البحرين المتواصل بتعزيز مرونة شبكاتها، وتبني أحدث الابتكارات التكنولوجية، وتقديم تجارب اتصال عالية الجودة والموثوقية لعملائها.

زين الكويت - أفضل تجارب شبكات 5G-A في الشرق الأوسط

جاءت الجائزة تقديراً لجهود زين المستمرة في تحويل أحدث ابتكارات وتقنيات الشبكة إلى تجارب اتصال متميزة تتسم بالجودة العالية والموثوقية والاستقرار.

ومنذ إطلاقها لخدمات الجيل الخامس المتقدم تجارياً على مستوى الكويت في العام 2025، واصلت الشركة تطوير قدرات شبكتها من خلال الإدارة الذكية للسعات، وتقنيات دمج الحاملات الترددية المتقدمة، وحلول تحسين الأداء المدعومة بالذكاء الاصطناعي.

وشملت هذه الجهود نجاح زين في إجراء أول اختبار من نوعه في الكويت لدمج ست نطاقات ترددية بتقنيات الجيل الخامس المتقدم، محققة سرعات قصوى بلغت 3 غيغابت في الثانية، بما يعكس كفاءة أعلى في استخدام الطيف الترددي، وقدرات مُحسّنة لتغطية الأماكن المغلقة، وأداء

آفاقاً جديدة أمام الشركات والقطاعات الاقتصادية ورواد الأعمال للاستفادة من الفرص التي يتيّحها التحول الرقمي.. واختتم قائلاً: «من هذا المنطلق، نواصل الاستثمار في البنية التحتية الذكية، والابتكارات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وحلول الاتصال المتقدمة، لتعزيز الأسس الرقمية للكويت ودعم تطلعاتها نحو اقتصاد أكثر ترابطاً وتقدّماً في تبني التكنولوجيا».

وعلى هامش القمة، شارك العود في جلسة نقاشية رفيعة المستوى بعنوان «تجربة الشبكات: إعادة تعريف الاتصال»، إلى جانب نخبة من كبار المسؤولين وقيادات التكنولوجيا في قطاع الاتصالات بالمنطقة.

وناقشت الجلسة التحوّلات التي يشهدها القطاع مع النمو المتسارع في استهلاك البيانات، وتزايد متطلبات تطبيقات الذكاء الاصطناعي وقطاع الأعمال، وانعكاساتها على الاحتياجات المستقبلية لسعة الشبكات، إلى جانب أهمية الاستخدام الأمثل للطيف الترددي، وتوظيف التقنيات الذكية لتحسين أداء الشبكات، والاستثمار المُستدام في البنية التحتية الرقمية.

واستعرض العود تجربة زين في تطوير شبكات الجيل الخامس المتقدم، مُسلطاً الضوء على التحول الذي يشهده القطاع من التركيز على السرعات القياسية وحدها إلى توفير أداء مُستقر وموثوق، واتصال سلس داخل المباني وخارجها، وشبكات أكثر ذكاءً ومرونة وقدرة على التكيف مع المتطلبات الرقمية المُستقبلية.

كما ساهمت زين البحرين في إثراء نقاشات القمة، حيث شارك المدير

مُتقدّماً في سرعات رفع البيانات.

زين الكويت - أفضل ابتكارات الأعمال بتقنيات 5G-A في الشرق الأوسط سلطت هذه الجائزة الضوء على نجاح زين في توسيع نطاق الاستفادة من تقنيات الاتصال الحديثة إلى ما يتجاوز خدمات الاتصالات التقليدية، وتوظيف إمكانياتها في تمكين التحول الرقمي لمختلف القطاعات الاقتصادية، حيث توفر البنية التحتية المُتقدمة لشبكة زين حلول اتصال عالية الكفاءة لقطاع الأعمال، وتدعم تطبيقات إنترنت الأشياء، والخدمات السحابية، والحلول الناشئة المدعومة بالذكاء الاصطناعي.

كما عزّزت الشركة جاهزيتها لتلبية الاحتياجات المُتنامية لبيئات الأعمال من خلال نجاحها في إجراء أول اختبار من نوعه على مستوى المنطقة، حققت خلاله سرعة قياسية بلغت 31 غيغابت في الثانية، مُبرهنة على الإمكانيات الهائلة للشبكات فائقة السعة في دعم التطبيقات والخدمات الرقمية التي تتطلب مستويات استثنائية من الأداء والقدرة الاستيعابية.

زين الأردن - جائزة أفضل تطبيقات التحول الرقمي في الشرق الأوسط

جاءت هذه الجائزة تقديراً لالتزام زين الأردن المتواصل بتسريع وتيرة التحول الرقمي والارتقاء بتجربة العملاء، من خلال تبني أحدث التقنيات وتطوير حلول رقمية مبتكرة، حيث يعكس التكريم جهود الشركة في تحديث منظومتها الرقمية، ورفع كفاءة عملياتها التشغيلية، وتقديم خدمات رقمية أكثر سلاسة تتمحور حول احتياجات العملاء، بما يُعزّز دورها في دعم نمو الاقتصاد الرقمي في المملكة.

«زين-عمانتل الدولية» - أفضل ابتكارات وحلول الكابلات البحرية في الشرق الأوسط حصدت شركة زين-عُمانتل الدولية هذه الجائزة تقديراً لإسهاماتها في تطوير حلول الربط الدولي وتعزيز البنية التحتية الرقمية في المنطقة، حيث يعكس التكريم جهود الشركة في ابتكار حلول مُتقدمة للاتصال عبر الكابلات البحرية، تُسهم في زيادة سعة الشبكات وتعزيز مرونتها وموثوقيتها، بما يُواكب الطلب المتنامي على خدمات نقل البيانات الدولية عالية الأداء.

وكان للشركة دور محوري في تحقيق إنجاز طبي وتكنولوجي عالمي بالتعاون مع زين الكويت في 2025، تمثل في نجاح إجراء عملية جراحية روبوتية عن بُعد بين الكويت والبرازيل، عبر مسافة تجاوزت 12 ألف كيلومتر، لتدخل موسوعة غينيس للأرقام القياسية.

وأُسهمت زين-عُمانتل الدولية في تحقيق هذا الإنجاز من خلال توفير حلول الربط الدولي فائقة السرعة ومنخفضة زمن الاستجابة، بما ضمن اتصالاً موثقاً ومستقراً بين الفريق الطبي والمريض على امتداد قارتين.

وُعدّ قمة Telecom Review لقادة الأعمال إحدى أبرز الملتقيات الإقليمية والعالمية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث تجمع نخبة من كبار التنفيذيين وقيادات التكنولوجيا والجهات التنظيمية ورواد الابتكار، لتبادل الرؤى والخبرات حول أحدث التوجهات التقنية ومُستقبل الاتصال الرقمي.

تأكيداً لالتزامه بتمكين الشباب الكويتي ودعم تطوّرهم المهني

KIB يختتم مشاركته الرابعة في معرض «وظيفتي» ويعزز جهوده لتطوير الكفاءات الوطنية



الدكتور طارق الجلاهمة مع فريق بنك الكويت الدولي خلال معرض وظيفتي ٢٠٢٦

في المدرسة الكندية ثنائية اللغة، الذين تطوعوا لاستقبال الزوار والتفاعل مع المرشحين ومساندة فريق التوظيف في التعريف بالفرص المهنية المتاحة لدى البنك.

وقبيل انطلاق المعرض، نظم KIB جلسة توعوية مهنية في المدرسة، عرّف خلالها الطلبة بالبنك والقطاع الخاص ومعرض «وظيفتي». وتناولت الجلسة أيضاً التخصصات الأكاديمية التي يشهد سوق العمل طلباً عليها، والمهارات التي يتطلبها كل تخصص وسبل اكتسابها وتطويرها، فضلاً عن المسارات المهنية والوظائف التي تتيحها هذه التخصصات. وهدفت المبادرة إلى إتاحة فرصة للطلبة للتعرف عن قرب على عالم العمل قبل اختيار تخصصاتهم الجامعية، من خلال منحهم تجربة مباشرة في بيئة عمل مهنية، وإطلاعهم على توقعات سوق العمل اليوم ومتطلباته. وشكل معرض «وظيفتي 2026»، الذي جمع نخبة من المؤسسات والجهات العاملة في القطاع الخاص الكويتي، منصة مهمة للباحثين عن عمل والخريجين للتعرف على الفرص الوظيفية، والتواصل مع جهات التوظيف المحتملة، واكتساب فهم أوسع للمهارات والمؤهلات المطلوبة في مختلف القطاعات.

تجدر الإشارة إلى أن KIB يواصل ترسيخ دوره كمؤسسة مالية إسلامية تساهم في دعم التنمية الاقتصادية في الكويت، مع إيلاء أهمية خاصة لتنمية الكفاءات الوطنية وتمكينها. ومن خلال مشاركته المستمرة في معرض «وظيفتي» والمبادرات المماثلة، يجتدّ البنك التزامه بدعم الأجيال القادمة، انسجاماً مع شعاره الرئيسي «بنك للحياة».

جناح البنك، وعرفهم بالوظائف الشاغرة لديه، كما قدّم لهم معلومات حول بيئة العمل وفرص التطور المهني المتاحة. وسلط الفريق الضوء أيضاً على أهمية الممارسات المالية المسؤولة، بما يتماشى مع الحملة الوطنية «لنكن على دراية»، التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت والبنوك المحلية.

وأتاح البنك للزوار فرصة خوض تجربة تفاعلية لتحديد ملامحهم المهنية باستخدام الذكاء الاصطناعي، من خلال منصة تفاعلية مزودة بأزرار مضيئة، أجاب المشاركون عبرها عن مجموعة من الأسئلة القصيرة المتعلقة بمهاراتهم واهتماماتهم وتفضيلاتهم في بيئة العمل. وخلال دقيقة إلى دقيقتين، أنتجت المنصة ملفاً مهنيّاً مخصصاً لكل مشارك، تضمن اقتراحات لمسارات وظيفية تتناسب مع إمكانياته، إلى جانب تحديد الفرص المتاحة لدى البنك التي قد تلائم ملفه المهني.

وفي ضوء هذا، أوضح هادي: «يحرص KIB على تبني أساليب مبتكرة تتيح للمواهب الشابة التعرف على الفرص الوظيفية التي تتناسب مع قدراتها. وقد وفرت تجربتنا التفاعلية المدعومة بالذكاء الاصطناعي في المعرض أسلوباً جديداً لاستكشاف الاهتمامات المهنية والتعرف على المسارات الوظيفية المحتملة. ومن خلال الجمع بين التكنولوجيا وخبرات فريقنا، سعينا إلى جعل تجربة التوظيف أكثر تفاعلية وغنى بالمعلومات، ومساعدة المرشحين على اكتشاف الفرص التي تنسجم مع قدراتهم وطموحاتهم».

وفي إطار مبادرة البنك، شارك فريق البنك في المعرض عددٌ من طلبة الصف الثاني عشر المتفوقين

اختتم بنك الكويت الدولي (KIB) مشاركته في النسخة الخامسة من معرض «وظيفتي»، الذي أقيمت فعالياته خلال الفترة من 15 إلى 17 أكتوبر في قاعة أرينا مول 360. وجاءت مشاركة البنك تأكيداً لاهتمامه بدعم الشباب الكويتي والخريجين، ومساعدتهم على استكشاف المسارات المهنية الواعدة في القطاع المصرفي.

وشهدت نسخة هذا العام استقطاب مجموعة من طلبة الصف الثاني عشر المتفوقين في المدرسة الكندية ثنائية اللغة، إلى جانب تقديم تجربة تفاعلية مدعومة بالذكاء الاصطناعي لمساعدة زوار المعرض على اكتشاف الفرص الوظيفية التي تتناسب مع مهاراتهم وطموحاتهم.

وتعقيباً على مشاركة البنك المتواصلة في المعرض، قال مدير عام الموارد البشرية بالتكليف في KIB، هادي إبراهيم هادي: «تعكس مشاركتنا للعام الرابع على التوالي في أكبر وأبرز معرض للتوظيف في الكويت إيماننا بأن الشباب الكويتي يشكل الركيزة الأساسية لمستقبل التنمية في البلاد، وحرصنا المستمر على تنمية قدراتهم وإعدادهم لدخول سوق العمل. ونسعى في KIB باستمرار إلى التواصل مع الكفاءات الشابة الطموحة، وتعريفها بتنوع المسارات المهنية المتاحة في القطاع المصرفي، وتزويدها بالمعرفة والمهارات اللازمة للنجاح. ونعتز بمشاركتنا مجدداً في هذه المبادرة الوطنية المهمة التي تجمع بين أبرز جهات التوظيف والجيل القادم من الكفاءات الوطنية».

وعلى مدى أيام المعرض الثلاثة، استقبل فريق الموارد البشرية في KIB الباحثين عن فرص عمل في

وزارة التجارة والصناعة وهيئة أسواق المال توقعان تعديل مذكرة التفاهم بشأن «بيانات المستفيد الفعلي»



في إطار التعاون والتنسيق المستمر بين وزارة التجارة والصناعة وهيئة أسواق المال، واستكمالاً لمذكرة التفاهم بشأن تنسيق التعاون بين الجهتين المبرمة بتاريخ 18 فبراير 2024، وقعت الوزارة والهيئة الملحق رقم (1) بتعديل مذكرة التفاهم بشأن «بيانات المستفيد الفعلي» بتاريخ 19 أكتوبر 2026. وتأتي هذه الخطوة امتداداً لأطر التعاون التي أرسلتها المذكرة، وتطوراً لها في ضوء المستجدات ذات الصلة بمجالات عمل الجهتين.

وكانت مذكرة التفاهم المبرمة في عام 2024 قد جاءت في إطار سعي الجهتين إلى تعزيز التكامل والتنسيق في آليات العمل، وتيسير تبادل البيانات والمعلومات اللازمة فيما بينهما، بما يدعم كفاءة الإجراءات ووضوحها في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

ويأتي الملحق رقم (1) لتعزيز التعاون بين الوزارة والهيئة في مجال بيانات المستفيد الفعلي، من خلال وضع إطار أوضح لتبادل المعلومات المتاحة ذات الصلة، بما يساهم في دعم دقة واكتمال وتحديث معلومات المستفيد الفعلي، مع تأكيد ممارسة كل جهة لدورها في حدود اختصاصاتها المقررة ووفقاً للتشريعات

والقرارات النافذة.

كما يعكس توقيع الملحق حرص الجهتين على مواصلة تطوير أطر التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات، وتعزيز التكامل بين اختصاصاتهما والاستفادة من المعلومات

المتاحة لدى كل منهما، بما يساهم في رفع كفاءة العمل المؤسسي ودعم فعالية منظومة الشفافية المرتبطة بمعلومات المستفيد الفعلي، وبما يتوافق مع المعايير والممارسات ذات الصلة.

عطورات

مقاميس
maqames -perfume
55205700

عطورات
الشتاء



على هامش مؤتمر المحليين والمستثمرين لنتائج الربع الثالث من عام 2026

الصقر: «الوطني» يواصل تحقيق أداء قوي بفضل نموذج أعماله المتنوع وانتشاره الجغرافي الواسع

صافي الإيرادات التشغيلية تجاوز المليار دينار بنمو 3.8% على أساس سنوي رغم تحديات البيئة التشغيلية

مكانة «الوطني» القوية وأداؤه المتميز يشكّلان قاعدة صلبة لمواصلة النمو وتعزيز ريادته محلياً

تقدم ملحوظ في تنفيذ خطط التحول الرقمي وتعزيز القدرة على الابتكار

عقد بنك الكويت الوطني مؤتمر المحليين والمستثمرين للنتائج المالية عن الربع الثالث والتسعة أشهر الأولى من عام 2026، حيث استعرض نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني، عصام جاسم الصقر، بيئة الأعمال وأبرز المحطات والنتائج المالية المحققة، إلى جانب الآفاق الاقتصادية محلياً وإقليمياً وعالمياً.

استهل الصقر حديثه بتسليط الضوء على الأداء المالي للبنك، موضحاً أن بنك الكويت الوطني حقق صافي ربح قدره 481.7 مليون دينار كويتي في التسعة أشهر الأولى من عام 2026، مقارنة بـ 467.4 مليون دينار كويتي خلال الفترة المماثلة من عام 2025.

وأضاف أن صافي الإيرادات التشغيلية ارتفع بنسبة 3.8% على أساس سنوي ليتجاوز 1.0 مليار دينار كويتي، مؤكداً أن هذا النمو يعكس قوة نموذج أعمال البنك المتنوع وانتشاره الجغرافي الواسع، كما يساهم في دعم الأداء القوي للبنك على الرغم من التحديات التي تشهدها بيئة التشغيل.

وأشار الصقر إلى أن مؤشرات العائد ظلت قوية، إذ بلغ العائد على متوسط الموجودات خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي 1.39%، فيما سجل العائد على متوسط حقوق المساهمين 13.9%.

وعلى الصعيد الاستراتيجي، أفاد الصقر بمواصلة البنك إحراز تقدم ملحوظ في تنفيذ خطط التحول الرقمي وتعزيز القدرة على الابتكار، مبيناً أنه خلال الربع الثالث من عام 2026، توسع نطاق الخدمات الرقمية المتكاملة لتشمل المزيد من المنتجات الرئيسية لقطاع الخدمات المصرفية الشخصية، حيث تم إطلاق أول تجربة رقمية متكاملة للحصول على القروض في الكويت، إلى جانب إتاحة فتح الحسابات المصرفية للأطفال، وتقديم طلبات الحصول على البطاقات الائتمانية وإصدارها رقمياً.

وشدد على أن تنوع أنشطة أعمال المجموعة ومصادر إيراداتها يظل من أبرز الركائز الأساسية ضمن استراتيجية البنك، مستنداً في ذلك إلى انتشاره الإقليمي



عصام جاسم الصقر

حضوره في منطقة الخليج بافتتاح فرع في مركز قطر للمال، بما يعزز العلاقات مع العملاء في سوق يتمتع فيها «الوطني» بحضور ممتد منذ سنوات عديدة.

والدولي، وقطاع إدارة الثروات، وبنك بوبيان - الذراع المصرفية الإسلامية للمجموعة. وأوضح أنه خلال الربع الثالث وسَّع البنك نطاق

تنويع أنشطة أعمال المجموعة ومصادر إيراداتها ركيزة أساسية ضمن استراتيجية «الوطني»

وسّعنا نطاق حضورنا في منطقة الخليج بافتتاح فرع في مركز قطر للمال

أنجزنا 60% من هدف التمويل المستدام البالغ 10 مليارات دولار بحلول عام 2030

علاقاتنا الراسخة مع القطاعين العام والخاص ترسخ مكانتنا في طليعة البنوك الداعمة لخطط الكويت الاستثمارية

تقدم ملموس في الإصلاحات التشريعية والاقتصادية في الكويت

الإمكانات الحقيقية لنمو الإقراض في إطار قانون التمويل العقاري ستظهر على المدى الأطول مع توافر المزيد من الوحدات السكنية الجاهزة للتوزيع

آفاق النشاط الاستثماري تبدو واعدة في ظل استمرار طرح المزيد من المناقصات وتوقع ترسية مشاريع إضافية

تقدماً ملموساً على صعيد الإصلاحات التشريعية والاقتصادية، مضيفاً أن هذه التطورات، إلى جانب متانة المركز المالي للكويت، لاقت تقييماً إيجابياً من وكالات التصنيف الائتماني، ما ساهم في تثبيت التصنيفات الائتمانية السيادية للبلاد.

وأشار الصقر إلى إقرار قانون التمويل العقاري ونشره في الجريدة الرسمية، بانتظار صدور اللوائح التنفيذية الخاصة به قريباً.

وتوقع الصقر أن يبدأ نشاط الإقراض في إطار قانون التمويل العقاري الذي تم إقراره حديثاً بالنمو تدريجياً، مشيراً إلى أن الإمكانات الحقيقية للنمو ستظهر على المدى الأطول مع توافر المزيد من الوحدات السكنية الجاهزة للتوزيع.

وذكر أنه في غضون ذلك، وبمعزل عن نطاق القانون، من المتوقع أن يشهد نشاط الإقراض تحسناً مع توجيه المزيد من الأعمال نحو تنفيذ مشاريع البنية التحتية

لخطط الكويت الاستثمارية ومشاريع البنية التحتية والتحول الاقتصادي.

البيئة التشغيلية المحلية

وفيما يتعلق بالاقتصاد الكويتي، أوضح الصقر أن النشاط الاقتصادي في البلاد استعاد زخمه بعد التباطؤ الذي شهده خلال الربع الثاني من العام، حيث تعافى إنتاج النفط بصورة ملحوظة مقارنة بالمستويات المتدنية السابقة، وإن ظل دون مستوياته السابقة لاندلاع الصراع، فيما تعتمد وتيرة تعافيه خلال الفترة المقبلة على ظروف التصدير.

وفي المقابل، أشار إلى أن النشاط غير النفطي أظهر قدراً أكبر من المرونة، بدعم من التقدم المحرز في تنفيذ الأجندة التنموية، والانتعاش الملحوظ في وتيرة طرح المناقصات الخاصة بقطاعات المرافق العامة والبنية التحتية والطاقة.

وذكر الصقر أن الفترة الماضية من العام شهدت

وفيما يتعلق بالاستدامة، أكد الصقر مواصلة دمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) في أعمال وعمليات المجموعة، لافتاً إلى أنه بحلول سبتمبر 2026، حقق البنك 60% من هدفه للتمويل المستدام البالغ 10 مليارات دولار أمريكي بحلول عام 2030، ما يعكس كفاءة التنفيذ والتزام البنك بتحقيق نمو مستدام طويل الأمد.

وحول التوقعات المستقبلية، أكد الصقر أن المكانة القوية والأداء المتميز للبنك يشكلان قاعدة صلبة لمواصلة النمو وتعزيز قيادة «الوطني» في السوق المحلية، موضحاً أن متانة القاعدة الرأسمالية ومستويات السيولة القوية توفر للبنك القدرة على التوسع في أنشطة الإقراض بالتزامن مع تعافي النشاط الاقتصادي، في حين أن العلاقات الراسخة والقائمة على الثقة مع القطاعين العام والخاص تواصل ترسيخ مكانة البنك في طليعة المؤسسات المصرفية الداعمة

رونغي: العمليات الدولية والخدمات المصرفية الإسلامية ساهمتا معاً بنحو 39% من إجمالي أرباح المجموعة

توقعاتنا لنمو القروض للعام 2026 لا تزال ضمن نطاق متوسط إلى مرتفع من خانة الآحاد

وتطوير هذه المدن الجديدة.

ترسية المشاريع

وأفاد الصقر بأن نشاط ترسية المشاريع واصل زخمه، إذ بلغت القيمة الإجمالية للمشاريع التي تمت ترسيبتها نحو 3 مليارات دينار كويتي خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2026، كما شهد الربع الثالث استقطاب استثمارات دولية كبيرة إلى قطاع البنية التحتية في الكويت، وهو ما اعتبره مؤشراً قوياً على ثقة المستثمرين في البلاد، مؤكداً أن آفاق النشاط الاستثماري تبدو واعدة في ظل استمرار طرح المزيد من المناقصات وتوقع ترسية مشاريع إضافية.

نموذج أعمال متين

من جهته، قال المدير المالي لمجموعة بنك الكويت الوطني، سوجيت رونغي، إن المجموعة واصلت تحقيق أداء مالي وتشغيلي قوي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، رغم استمرار حالة عدم اليقين الاقتصادي وتساعد التوترات الجيوسياسية الإقليمية منذ نهاية فبراير الماضي، مؤكداً أن متانة نموذج الأعمال وتنوع مصادر الإيرادات والانتشار الجغرافي للمجموعة أسهمت في تعزيز قدرتها على مواجهة التحديات والحفاظ على مستويات قوية من الربحية.

وأوضح أن المجموعة حققت صافي ربح بلغ 481.7 مليون دينار كويتي خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام، بزيادة 3.1% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، فيما بلغ صافي ربح الربع الثالث 156.9 مليون دينار كويتي، بزيادة مماثلة نسبتها 3.1%، مدعوماً باستقرار الأداء التشغيلي والانخفاض النسبي لصافي مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة. وأضاف رونغي أن صافي الإيرادات التشغيلية ارتفع إلى مليار دينار كويتي بنمو نسبته 3.8% على أساس سنوي، مدعوماً بالمساهمة القوية لمصادر إيرادات غير الفوائد والتي شكلت ما يعادل 25% من إجمالي الإيرادات التشغيلية، ما يعكس استمرار التوازن الجيد في هيكل الإيرادات. وأشار إلى أن إيرادات غير الفوائد ارتفعت بنسبة 14.2% لتصل إلى 251.4 مليون دينار كويتي، فيما نمت إيرادات الأتعاب والعمولات بنسبة 11.9% لتبلغ 181.6 مليون دينار كويتي، ما يعكس المساهمات القوية من مختلف قطاعات الأعمال والأسواق التي تعمل بها المجموعة.

وأفاد رونغي بأن نمو إيرادات الأتعاب جاء بصورة رئيسية من أنشطة إدارة الأصول والإقراض وأعمال البطاقات، فيما استفادت إيرادات البطاقات خلال الربع الثالث من العام من زيادة حركة السفر والرحلات الجوية خلال موسم الصيف. كما أسهمت أرباح التعامل بالعملات الأجنبية بقيمة 40.7 مليون دينار كويتي في دعم الإيرادات، مستفيدة من تحسن حركة المعاملات والتغيرات الإيجابية في أسعار الصرف.

وأشار إلى أن العمليات الدولية والخدمات المصرفية الإسلامية، وهما الركيزتان الأساسيتان لتنوع أعمال المجموعة، ساهمتا معاً بنحو 39% من إجمالي أرباح المجموعة، ما يعكس نجاح استراتيجية التنوع الجغرافي والتشغيلي التي يتبناها البنك.

وأوضح رونغي أن استمرار إصدار سندات الخزانة الحكومية المقومة بالدينار الكويتي ساهم في الارتفاع



التدريجي لنسبة الاحتياطيات المدرة للفوائد لدى بنك الكويت المركزي، الأمر الذي انعكس إيجاباً إلى حد ما على صافي إيرادات الفوائد وصافي هامش الربحية، معرباً عن تطلع البنك إلى استمرار إصدارات أدوات الدين بما يتيح له توظيف السيولة في أصول ذات عوائد أفضل لدى بنك الكويت المركزي.

وفي ما يتعلق بالميزانية العمومية، ذكر أن إجمالي موجودات المجموعة بلغ 46.9 مليار دينار كويتي بنهاية سبتمبر 2026، بزيادة بلغت نسبتها 4.5% على أساس سنوي، فيما ارتفعت القروض والتسليفات الإجمالية بنسبة 8.2% على أساس سنوي لتصل إلى 28.2 مليار دينار كويتي، موضحاً أن نمو القروض جاء بصورة أساسية من السوق الكويتي، مع مساهمة من العمليات الخارجية رغم التحديات التي فرضتها الأوضاع الإقليمية، في حين ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 13.5% على أساس سنوي، حيث جاء النمو من السوق المحلي والأسواق الخارجية مع استحواذ الكويت على الحصة الأكبر من هذه الزيادة.

وأكد أن جودة الأصول ظلت مستقرة مع بقاء نسبة القروض المتعثرة عند مستوى منخفض بلغ 1.29%، فيما بلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة 236%، بما يعكس النهج التحوطي للمجموعة في إدارة المخاطر وتكوين المخصصات.

وبين رونغي أن البنك يحتفظ بمخصصات ائتمانية

بقيمة 940 مليون دينار كويتي، وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، مقابل متطلبات خسائر ائتمان بقيمة 713 مليون دينار كويتي، وبذلك تتجاوز المخصصات المدرجة في الميزانية العمومية وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة بمقدار 227 مليون دينار كويتي، ما يوفر هامش أمان مريحاً يمكن المجموعة من استيعاب أي آثار سلبية محتملة ناجمة عن الأوضاع الراهنة.

وأضاف أن المجموعة حافظت على مستويات جيدة من السيولة وفقاً لمتطلبات بازل 3، إذ بلغت نسبة تغطية السيولة نحو 163% ونسبة صافي التمويل المستقر 107%، بما يتجاوز الحد الأدنى الأصلي للمتطلبات الرقابية؟

وفيما يتعلق بالنظرة المستقبلية، أكد رونغي أن البنك يحتفظ بنظرة تتسم بالتفاؤل الحذر حيال استقرار البيئة التشغيلية بوجه عام خلال الأرباع المقبلة، رغم استمرار التحديات.

وأشار إلى أن توقعات نمو القروض للعام 2026 لا تزال ضمن نطاق متوسط إلى مرتفع من خانة الآحاد، مؤكداً أن الجودة الإجمالية للمحفظة الائتمانية لبنك الكويت الوطني لا تزال قوية.

وتوقع رونغي أن تساهم الاسترداد المسجلة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026 في خفض صافي المخصصات المحملة على نتائج العام بأكمله.

MUIEZAT AL-SHIFA • www.muleza.com

بخور
النخبة

وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يطّلع على أعمال مشروع تأهيل وترميم مسجد العثمان بالنقرة



إعادته إلى شكله التراثي القديم، موجهاً لهم الشكر على هذا الجهد والاهتمام.

وأضاف أن المسجد يمثل نموذجاً للمساجد الملائمة للبيئة، وينسجم مع توجه الوزارة نحو المساجد الخضراء، مؤكداً أن الوزارة تتطلع إلى الاستفادة من هذه التجربة، استناداً إلى الدراسة التي أعدت للمشروع، وتطبيق هذا النموذج على بقية المساجد.

من جانبه، أعرب المهندس عدنان عبدالله العثمان عن تقديره لزيارة الوزير، مثنياً الدعم الكبير الذي قدمته وزارة الشؤون الإسلامية لهذا المشروع، مؤكداً أن هذا الدعم أسهم في إنجاز العمل وتحقيق أهدافه في صون التراث وتعزيز الاستدامة.

وأشاد بالشراكة مع المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، وبإسهام جامعة الكويت العلمي في المشروع، وللهيئة العامة لشؤون القصر ممثلة برئيس لجنة أوصياء ثلث المرحوم وأعضائها، موجهاً الشكر إلى عائلة العثمان ولجميع الجهات التي أسهمت في إنجاز المشروع، سائلاً الله تعالى أن يجعل هذا العمل في ميزان حسنات المرحوم عبدالله عبداللطيف العثمان، رحمه الله.

وأعرب المهندس عدنان عبدالله العثمان عن أمله في أن يشكل المشروع نموذجاً لمبادرات مستقبلية تتكامل فيها جهود الجهات الحكومية والقطاعين الخاص والوقفي، لإنجاز مشاريع نوعية تجمع بين صون التراث والحلول المستدامة، وتعود بالنفع على الوطن وتكون مفخرة للكويت.



مسجد المرحوم عبدالله العثمان، الذي يعود تأسيسه إلى عام 1958، يُعد من المساجد التاريخية والتراثية في الكويت، وأن القائمين على المشروع وتحت إشراف المهندس عدنان العثمان نجحوا في

قام وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية الدكتور محمد إبراهيم الوسمي، بزيارة إلى مسجد المرحوم عبدالله عبداللطيف العثمان في منطقة النقرة بمحافظة حولي، للاطلاع على أعمال تأهيل وترميم المسجد التي شارفت على الانتهاء، تمهيداً للافتتاح الرسمي للمسجد.

وكان في استقبال الوزير المهندس عدنان العثمان، ورافقه خلال الجولة وكيل وزارة الشؤون الإسلامية بالتكليف د.م سليمان السويلم، ومدير مكتب الوزير بدر الوزان، ومدير مساجد حولي طلال المدعج، ومراقب الشؤون الهندسية المهندس يوسف النهام، إلى جانب فريق من الوزارة.

ويأتي هذا المشروع امتداداً لجهود انطلقت عام 2020، بهدف إعادة المسجد، الذي افتُتح عام 1961، إلى صورته التراثية الأصلية، مع توظيف التقنيات الحديثة لتعزيز كفاءة الطاقة وترشيد استهلاك الموارد، بما يحقق التوازن بين المحافظة على الطابع المعماري التاريخي ومتطلبات الاستدامة البيئية.

وأثمر المشروع عن تحقيق عدد من الإنجازات، من أبرزها حصول المسجد في نوفمبر 2025 على جائزة التميز الخليجي في كفاءة الطاقة وترشيد استهلاك الكهرباء والمياه، إلى جانب حصوله على الاعتماد المبدئي LEED Gold للمباني الخضراء، وتسجيله في السجل الوطني للمباني التاريخية لدى المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

وأعرب الوزير خلال الزيارة عن اعتزازه بهذا الإنجاز، مشيراً إلى أن

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

استبيان «الاقتصادية»

(أكتوبر 2026)

السؤال

«هل تؤيد تقديم عرض إلزامي من الأغلبية المسيطرة والتي تشكل مجلس الإدارة للمتضررين من حالات الشطب ووقف الأسهم؟»

☐ نعم

☐ لا

عرض إلزامي للمتضررين في الشركات المدرجة

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والتفاعل مع الملفات والقضايا الاقتصادية من أصحاب المصلحة من المساهمين والمستثمرين، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وتبادل وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكملًا للجهود وموجهًا لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد وكل المهتمين بالسوق المالي عموماً حول قضية محددة، مساهمة في إسراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين.

ونطرح في استبيان أكتوبر 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات.

التساؤل مستحق والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق وإعلاء الممارسة، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي متميز يتسم بالشفافية والجاذبية والريادة، وسؤال استبيان أكتوبر يتمحور حول إمكانية تقديم عرض إلزامي من الأغلبية المسيطرة والتي تشكل مجلس الإدارة، للمساهمين المتضررين في حالات الشطب والوقف للأسهم؟

إذا كان القانون يفرض على المستثمر التي تتجاوز ملكيته 30% تقديم عرض إلزامي، وهو يمارس شراء إيجابياً، فلماذا لا يكون هناك عرض إلزامي على الأغلبية المسيطرة التي تدير الشركة وتشكل مجلس الإدارة وتتحكم فيها باعتبارها المسؤولة عن أي مخالفات أو ممارسات سلبية تقع في الشركة وتقودها للشطب أو الوقف؟ وذلك كخيار عادل يرسخ الأمان الاستثماري ويُعلي من قيمة المسؤولية.

الأسواق المالية تمثل وعاء استثماري مهم لجموع الأفراد والمؤسسات، وتحوي أموالاً مؤسسية خاصة وعامة، والردع وتوفير أطر من الحماية بجزاءات حاسمة، والضرب بيد من حديد وتغليظ المسؤوليات تمثل أركان أساسية للثقة.

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل للتغيير»

عبر الواتساب 50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني: <https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X) <https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات

مقاميس
maqames -perfume
55205700

عطورات
التجار



الكويت توافق على 3 تعاقدات لناقلات النفط بقيمة 5.4 مليون دينار



وافقت لجنة الشراء العليا لمناقصات مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة على 3 تعاقدات طارئة لصالح شركة ناقلات النفط الكويتية، بقيمة إجمالية تبلغ نحو 5.38 مليون دينار، تشمل إصلاح ناقلتين وتنفيذ عمليات القطر والإنقاذ والسلامة والأمن لناقلة ثالثة. ووفقاً لما نشرته الجريدة الرسمية «الكويت»، أمس شملت الموافقات ترسية أعمال الإصلاح الطارئة للناقلة «اليرموك» على الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن «ASRY»، بقيمة 1.08 مليون دينار، على أن تُنفذ الأعمال خلال فترة وجود الناقلة في الحوض الجاف. كما وافقت اللجنة على التعاقد المباشر مع الشركة ذاتها لإصلاح الناقلة «الفنطاس»، بقيمة 2.15 مليون دينار، لمدة 70 يوماً من تاريخ إصدار أمر الشراء والخدمة. وشملت الموافقات التعاقد المباشر مع شركة «Ambrey Services FZCO» بقيمة 2.15 مليون دينار، لتنفيذ عمليات القطر والإنقاذ والسلامة والأمن المتعلقة بحادث الناقلة «كاظمة 3»، لمدة 6 أشهر من تاريخ إصدار أمر الشراء والخدمة.

«البترول الوطنية» الكويتية توقع اتفاقية لبيع غاز البيوتان لمدة 20 عاماً

ويستهدف الاتفاق توفير غاز البيوتان للقطاع الخاص لاستخدامه مادة أولية في إنتاج أنهيدريد الماليك، وهو مركب كيميائي يدخل في عدد من التطبيقات الصناعية.

ووفقاً لما نشرته الجريدة الرسمية «الكويت»، في عدد الأحد، فقد فازت الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية والبترونية بالترسية بعد تقديمها أعلى نسبة تعهد بالقيمة المحلية المضافة، بلغت 90%.

وقعت شركة البترول الوطنية الكويتية، مذكرة اتفاق مع الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية والبترونية لبيع غاز البيوتان العادي لمدة 20 عاماً، لاستخدامه في إنتاج مادة أنهيدريد الماليك في الكويت.

«غرفة التجارة» تشارك في منتدى الاستثمار العالمي بالدوحة



رباح الرباح المدير العام للغرفة الأول من اليمين

تشارك غرفة تجارة وصناعة الكويت في أعمال منتدى الاستثمار العالمي التاسع لعام 2026، الذي تنظمه الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد» تحت شعار «الاستثمار في المستقبل»، وتستضيفه الدوحة خلال الفترة من 25 إلى 27 أكتوبر الحالي. وتضم مشاركة الغرفة رباح عبدالرحمن الرباح، المدير العام، وضاري الدبوس، مدير إدارة المعاملات، في إطار توجيهها لتعزيز حضور القطاع الخاص الكويتي في المحافل الاقتصادية والاستثمارية الدولية، واستكشاف الفرص الاستثمارية وتوسيع الشراكات مع المؤسسات الإقليمية والدولية، بحسب بيان للغرفة الأحد. ويتناول المنتدى مستقبل الاستثمار العالمي، والاستثمار في منطقة الخليج، وسلاسل القيمة العالمية، والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، والاستثمار المستدام، إلى جانب الفرص الاستثمارية في قطاعات الطاقة والسياحة والبنية التحتية والأسواق الناشئة. وتستهدف مشاركة الغرفة تعزيز التعاون الاقتصادي الخليجي، وتوسيع قنوات التواصل بين المستثمرين، ودعم فرص الاستثمار المتبادل والتنمية الاقتصادية المستدامة.

محفظة القروض والسلف لدى البنوك السعودية تتجاوز 3.3 تريليون ريال بالربع الثالث



في البنوك السعودية المدرجة؛ بواقع 700.28 مليار ريال، ليسجل زيادة بنهاية الربع الثالث من العام الحالي بنسبة 0.9% على أساس سنوي.

ويحتضن البنك «الأهلي» 21.65% من ودائع العملاء بنهاية الربع الثالث بواقع 669.86 مليار ريال، مسجلاً زيادة بلغت 4.75% على أساس سنوي، يليه بنك «الرياض» بواقع 329.42 مليار ريال وبارتفاع يقدر بنحو 1.2%.

ويوجد لدى البنك «الأول» ودائع بقيمة 325.43 مليار ريال، يليه «الإنماء» بواقع 251.92 مليار ريال، ثم «العربي» بـ 217.53 مليار ريال، كما يمتلك «السعودي الفرنسي» ودائع بقيمة 203.23 مليار ريال.

وبلغت ودائع العملاء لدى «البلاد» 145.37 مليار ريال، وسجلت 129.85 مليار ريال في بنك «الجزيرة»، و120.76 مليار ريال لدى بنك «الاستثمار».

وعلى أساس ربعي، انخفضت ودائع العملاء بالبنوك المدرجة في «تاسي» خلال الربع الثالث من 2026م بنسبة 1.67% مقارنة مع قيمتها في الربع السابق والبالغة 3.146 تريليون ريال.

وبلغت قروض البنك «الأول» 325.2 مليار ريال، لتشهد زيادة بنسبة 11% بنهاية الربع الثالث من العام الماضي على أساس سنوي، يتبعه «مصرف الإنماء» بواقع 252.71 مليار ريال وبزيادة تقدر بنحو 12%.

وارتفعت قروض البنك «السعودي الفرنسي» بنسبة 6.87% إلى 230.4 مليار ريال، يليه البنك «العربي» بنمو 9.3% لتصل قروضه إلى 209.17 مليار ريال، ثم بنك «البلاد» بزيادة نسبتها 11.4% لتبلغ قروضه الإجمالية 132.76 مليار ريال.

وزادت قيمة محفظة القروض والسلف لدى بنكي «الجزيرة» والاستثمار» بنسبة 14.4% و7.65% على التوالي، لتبلغ 123.37 مليار ريال و119.04 مليار ريال.

الودائع تتجاوز 3 تريليونات .. والراجحي الأعلى

كما ارتفع حجم ودائع العملاء لدى البنوك السعودية المدرجة بنسبة 4.7% بنهاية الربع الثالث من 2026م على أساس سنوي، لتبلغ 3.09 تريليون ريال، مقارنة مع 2.95 تريليون ريال بنهاية الربع المماثل من العام الماضي.

ويستحوذ «الراجحي» على 22.63% من إجمالي ودائع العملاء

ارتفعت محفظة القروض والسلف لدى البنوك السعودية المدرجة بنسبة 6.37% بنهاية الربع الثالث من 2026م على أساس سنوي، فيما زادت بأكثر من 2% عن الربع السابق.

ووصلت قيمة القروض والسلف المقدمة من البنوك المدرجة في السوق الرئيسية لدى تداول السعودية 3.31 تريليون ريال بنهاية الربع الثالث من العام الحالي، فيما كانت تبلغ 3.11 تريليون ريال بنهاية الربع نفسه من العام 2025م، بحسب إحصائية لـ«معلومات مباشر».

وكانت قيمة القروض والسلف الممنوحة من البنوك قد بلغت 3.245 تريليون ريال بنهاية الربع الثاني من عام 2026م.

الراجحي والأهلي يتصدران

وتصدر «مصرف الراجحي» البنوك والمصارف في السعودية بمحفظة القروض والسلف بنهاية الربع الثالث من 2026م بواقع 774.86 مليار ريال وينمو 2.5% على أساس سنوي.

وحل البنك «الأهلي» ثانياً بإجمالي 758.1 مليار ريال مسجلاً زيادة بلغت 4.55% عن الربع الثالث من العام الماضي، يليه بنك «الرياض» بواقع 385.43 مليار ريال وبارتفاع نسبته 4.58%.

البيتكوين تتعافى إلى 80800 دولار قبل اجتماع الفيدرالي

دون تغيير أو مواصلة تشديد السياسة النقدية.

وقد تضغط أسعار الفائدة المرتفعة على بتكوين، من خلال تعزيز قوة الدولار الأميركي وتقليص الطلب على الأصول الأكثر خطورة، في حين قد تدعم التوقعات الأقل تشدداً تعافي العملة المشفرة.

أسعار الفائدة.

من المتوقع أن يشكل اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي المقرر يومي 27 و28 أكتوبر عاملاً رئيسياً في تحديد اتجاه أسعار بتكوين، مع ترقب المتداولين إشارات بشأن إبقاء أسعار الفائدة

استعادت البيتكوين التداول فوق 80 ألف دولار، الأحد، بعد موجة بيع حادة خلال عطلة نهاية الأسبوع، في وقت يقيم فيه المستثمرون عمليات التصفية الكبيرة في سوق العملات المشفرة، وسط ترقب قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بشأن



محمد العريان يحدد نقاط ضعف الأسواق قبل أسبوع قرارات الفائدة

بالضرورة ما ينبغي أن يحدث في الوضع المثالي. ومن شأن رفع أسعار الفائدة أن يكون له تأثير محدود على محركات جانب العرض هذه، في حين قد يؤدي إلى أضرار جانبية وعواقب غير مقصودة على قطاعات أخرى من الاقتصاد، بدءاً من الإسكان وسوق قروض السيارات.

ويمثل نهج أفضل للسياسة، وفقاً لهذا الرأي، في الاحتواء المالي، وهو ما من شأنه أيضاً إتاحة مساحة لإصدارات غير سيادية في سوق الخزانة الأميركية المزدحم بالفعل.

ومن المرجح أن يحصل مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي على مؤشرات أولية بشأن بيانات التضخم وفق مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي (PCE)، المقرر صدورها في التالي لإعلان قرار السياسة النقدية. وتتوقع التقديرات الإجماعية قراءة شهرية للتضخم العام عند 0.5% وللتنضخم الأساسي عند 0.3%، ما يرفع القراءات السنوية إلى 3.6% و3.1% على التوالي.

وستصدر هذه البيانات بالتزامن مع بيانات الناتج المحلي الإجمالي للربع الثالث، ومؤشرات الاستهلاك الشخصي، ومؤشر تكلفة التوظيف.

وقبل اجتماع الاحتياطي الفيدرالي، ستشمل البيانات الاقتصادية الأميركية طلبات السلع المعمرة، ومؤشرات الإسكان الصادرة عن الوكالة الفيدرالية لتمويل الإسكان (FHFA)، ومؤشرات ثقة المستهلك الصادرة عن Conference Board. كما ستصدر بيانات طلبات الرهن العقاري من MBA، إلى جانب عدد من مسوح الاحتياطي الفيدرالي الإقليمية.

وعلى الجانب الآخر من المحيط الأطلسي، ستركز الأنظار على البنك المركزي الأوروبي، والصحة الاقتصادية الكلية لمنطقة اليورو، والمملكة المتحدة.

ومن المتوقع أن يبقى البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة دون تغيير، مع مراقبة فروق عوائد السندات السيادية عن كئ. ونظراً إلى ضغوط فروق العوائد السيادية التي ظهرت في فرنسا، ستخضع بيانات الناتج المحلي الإجمالي للربع الثالث وبيانات التضخم الأولية هناك لمتابعة وثيقة، إلى جانب ثقة المستهلك والإنفاق بالتجزئة وبيانات الإنتاج الصناعي.

وفي المملكة المتحدة، ستتجه الأنظار إلى بيانات الإسكان بعد موازنة الحكومة، مع تحليل دقيق للمزيج المحدد من قرارات الإيرادات والإنفاق والحيز المالي المتاح.

وفي آسيا، ستتجه الأنظار إلى مؤشري مديري المشتريات الرسميين للصين، الصناعي وغير الصناعي. ومع استمرار ثاني أكبر اقتصاد في العالم في التعامل مع التحديات المحلية، ستقدم هذه البيانات مؤشراً واضحاً على قوة الزخم الاقتصادي الأساسي. وفي الوقت نفسه، ستوفر بيانات تضخم أسعار المنتجين في اليابان، وثقة المستهلك، والإنتاج الصناعي، والتضخم الأساسي في طوكيو مؤشرات حول ما إذا كان بنك اليابان سيضطر إلى تسريع دورة تشديد السياسة النقدية.

كما سيكون أسبوعاً حافلاً بإعلانات نتائج الشركات في القطاعات الرئيسية، مع تركيز خاص على قطاعات الصناعة، بما في ذلك GE، والاتصالات، بما في ذلك AT&T، وشركات الطيران، بما في ذلك يونايتد، وقطاع التكنولوجيا، بما في ذلك ميتا وتسلا.



التعليقات الإيجابية للشركات، بما في ذلك Tesla و Meta و Procter & Gamble و United Rentals وغيرها.

وكان العامل الوحيد الذي ألقى بظلاله على هذه الصورة هو استمرار صدور أرقام مرتفعة مرتبطة بالتضخم، بما في ذلك ارتفاع توقعات التضخم لعام واحد وفقاً لجامعة ميشيغان إلى 4.7%.

وخارج الولايات المتحدة، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين 4.5%، متجاوزاً بشكل طفيف توقعات السوق البالغة 4.4%. وفي المملكة المتحدة، ارتفع التضخم إلى 3.5% في سبتمبر من 3.1% في الشهر السابق، متجاوزاً التوقعات ووصل إلى أعلى مستوى له هذا العام، قبل أيام من الموازنة.

وفي منطقة اليورو، تراجع مؤشر مديري المشتريات إلى 51.9، في الوقت الذي استمرت فيه ضغوط التضخم.

من المنتظر أن يكون التقويم الاقتصادي العالمي مزدحماً للغاية خلال الأسبوع المقبل، وأن يقدم مزيداً من المؤشرات حول النمو وديناميكيات التضخم واستجابات السياسات، بما في ذلك تحركات مجلس الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي ووزارة الخزانة الأميركية.

وعلى الصعيد السياسي، ستراقب الأسواق نتائج انتخابات رئاسية، من بينها السباق الرئاسي في البرازيل، الذي لا يزال متقارباً للغاية، والانتخابات البرلمانية في إسرائيل.

وتتوقع الأسواق على نطاق واسع أن يبقى مجلس الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة دون تغيير يوم الأربعاء، لكنه سيرفعها في ديسمبر وخلال العام المقبل. ويعكس التسعير الحالي في الأسواق لرفع أسعار الفائدة خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة تقييماً عادلاً لما يُرجح حدوثه. لكنه، كما جادلت سابقاً، ليس

خلال الأسبوع الماضي، شهدت الأسواق المالية مجدداً إعادة تقييم مستمرة للعائد على الاستثمار (ROI) في قطاع التكنولوجيا واحتياجاته التمويلية الضخمة. ومع إعادة المستثمرين النظر في افتراضات كانت توفر لهم قدراً من الاطمئنان، تعرض مؤشر ناسداك لضغوط واتسعت فروق الائتمان.

ومع ذلك، لم يمتد هذا القلق المرتبط بقطاع التكنولوجيا إلى التوقعات الاقتصادية الأوسع. وعلى الرغم من تقلبات الأسواق، لا تزال الثقة قائمة على نطاق واسع في أن قطاع التكنولوجيا الأميركي سيواصل دفع النمو الاقتصادي الحالي والمستقبلي. وكما أوضحت من قبل، تظل المسألة الأساسية هي كيفية ترجمة التقدم التكنولوجي المذهل إلى زيادة في الإنتاجية على مستوى الاقتصاد وأرباح الشركات.

حتى الآن، لم تواكب التطورات المتسارعة في الابتكار خطوتان ضروريتان: توسيع نطاق تبني التكنولوجيا وتطبيقاتها في مختلف قطاعات الاقتصاد، وتعزيز إدارة المخاطر للحد من الآثار الجانبية والعواقب غير المقصودة.

وتشير بيانات «غوغل أطلس» (Google ATLAS) الأخيرة إلى أن تبني التكنولوجيا يمتد عبر قطاعات متعددة، لكن تطبيقاتها الفعلية لا يزال محدوداً. ومن دون إحراز تقدم ملموس على هذين المسارين، قد يكون أثر الابتكار في تعزيز الإنتاجية ودفع النمو الاقتصادي وزيادة أرباح الشركات أقل من التوقعات.

ومع تذبذب تقييمات أسهم التكنولوجيا، شهدت سوق الدخل الثابت موجة تقليدية من الإقبال على الأصول عالية الجودة، بلغت ذروتها في ارتفاع كبير لسندات الحكومة الأميركية خلال يوم الخميس، وهو الأكبر من نوعه منذ انهيار بنك وادي السيليكون.

وتراجعت عوائد سندات الخزانة الأميركية بشكل حاد، حتى مع استمرار المخاوف بشأن التضخم وارتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها منذ أبريل، إذ أنهى خام برنت الأسبوع عند 116 دولاراً للبرميل، وسط توترات وتهديدات متبادلة بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران.

ولا يمثل هذا النوع من التقلبات في سوق السندات مفاجأة، في ظل تزايد تأثير صناديق التحوط، خصوصاً مع تراجع هيممة المشترين والحائزين التقليديين لسندات الخزانة الأميركية، الذين كانوا تاريخياً من المستثمرين الموثوق بهم في هذه السوق.

وكشف هذا التحول الذي قادته الولايات المتحدة في عوائد السندات الحكومية عن مواطن هشاشة قائمة في أماكن أخرى، كما أوضحت في عمودي الأخير بصحيفة Financial Times. ولا تذهب بعيداً عن فرنسا، التي تواجه مشكلة مالية خاصة بها، ويتم تداول سنداتها بفارق كبير يبلغ نحو 170 نقطة أساس مقارنة بألمانيا.

وعلى الرغم من هذه الاضطرابات في الأسواق، قدمت البيانات الاقتصادية الكلية الأميركية عموماً سلسلة من القراءات الإيجابية. فقد تراجعت طلبات إعانة البطالة الأولية إلى 194 ألف طلب، متجاوزة توقعات السوق. وارتفع مؤشر مديري المشتريات (PMI) بشكل طفيف إلى 56.0 من 55.9، مع تسارع نمو الوظائف إلى أعلى مستوى له منذ مارس 2012.

وانعكاساً لقوة الطلب، زادت فترات تسليم الموردين بأكبر قدر منذ يوليو 2022. كما انعكست هذه المرونة الاقتصادية الكلية في



الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

قراءنا الأعزاء..

خدمة إرسال الواتس أب تواجه
مشاكل فنية وتحديات
في الإرسال تابعونا

عبر الحسابات التالية

قناة الاقتصادية الكويتية على واتساب



www.aleqtisadyah.com



[@aleqtisadyahkw](https://twitter.com/aleqtisadyahkw)



[@aleqtisadyahkw](https://www.instagram.com/aleqtisadyahkw)



[aleqtisadyah_kw](https://www.telegram.com/aleqtisadyah_kw)



[aleqtisadyah.com](https://www.facebook.com/aleqtisadyah.com)





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059



Sales@sunlightenme.com



Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

«الفيدرالي» و«المركزي» الأوروبي» وبنك اليابان نحو إبقاء الفائدة دون تغيير

يُرجح أن يُبقي الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ونظيره في منطقة اليورو واليابان أسعار الفائدة دون تغيير خلال الأسبوع المقبل، مفضلين التريث قبل إقرار زيادات إضافية محتملة.

ومن المتوقع أن تؤكد قرارات البنوك المركزية الثلاثة، التي ستصدر على مدى ثلاثة أيام بدءاً بقرار الاحتياطي الفيدرالي في واشنطن يوم الأربعاء، استمرار الميل إلى التشديد النقدي، مع اعتماد وتيرة مدروسة في اتخاذ القرارات، بينما يواجه صناع السياسات النقدية مخاطر تضخمية تتراوح بين ارتفاع أسعار الطاقة وطفرة الذكاء الاصطناعي.

رفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة في سبتمبر للمرة الأولى منذ 2023، وأشار إلى احتمال إقرار زيادة أخرى خلال العام الجاري. ورغم أن بيانات التضخم الأميركية جاءت مرتفعة منذ ذلك الحين، لا يبدو أن مسؤولي السياسة النقدية في عجلة من أمرهم لتنفيذ زيادة جديدة. وبدلاً من ذلك، يتوقع الاقتصاديون والمستثمرون اتخاذ هذه الخطوة في الاجتماع الأخير لعام 2026، المقرر عقده في ديسمبر.

وسواجه رئيس الاحتياطي الفيدرالي، كيفن وارث، الذي تجنب تقديم توجيهات بشأن التحركات المقبلة، اختباراً صعباً خلال المؤتمر الصحفي الذي سيعقده عقب الاجتماع. فمن المرجح ألا يقدم معلومات كثيرة بشأن ديسمبر، لكنه قد لا يرغب أيضاً في دفع توقعات السوق بعيداً عن الرهان السائد حالياً على رفع الفائدة.

وقد يضطر المتابعون لسياسات الاحتياطي الفيدرالي إلى الانتظار حتى انتهاء الاجتماع لمعرفة ما سيقوله بقية مسؤولي البنك المركزي الأمريكي بشأن آفاق السياسة النقدية.

تقول آنا وونغ: «ما زلنا نتوقع أن يُبقي الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة دون تغيير حتى نهاية العام. وتنتقل آثار ارتفاع تكاليف الاقتراض تدريجياً إلى الاقتصاد، وهناك خطر من أن يؤدي تصحيح في الأسواق مرتبط بالذكاء الاصطناعي، بالتزامن مع انتخابات التجديد النصفي، إلى تشديد الأوضاع المالية بصورة مفاجئة».

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf